جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان

تحليل طبيعة العلاقات الاقتصادية السورية ـ السعودية

Ananalysis structureof the Syrian-Saudi economic relations

إعداد الطالب : نادر عبد الكريم أحمد

اشرافالدكتور: غسان إبراهيم

كلمة إهداء و شكر

مع إتمامي لهذا العمل انتهز الفرصة لأتقدم بالشكر والامتنان والعرفان بالجميل للدكتور غسان إبراهيم الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الأطروحة، والذي لم يتوانى عن تقديم التوجيه والنصح وتسديد خطة البحث في جميع مراحل العمل حتى تم بهذا الشكل.

أستاذي الفاضل الدكتور غسان إبراهيم

الإهداء

إلى من تعلمت من صمته... أبلغ الكلام إلى من زرع في نفسي بذور الصدق والعنفوان.. فهداني بذلك إلى درب الخير والأمان. إلى القلب النقي الذي يصلي لنا كل يوم..... ليبقى لنا السند والعون.... إليك.... أهدي عملي المتواضع الذي اخجل به أمام الأخاديد التي حفرتها سنين التعب في وجهك الحبيب....

أبي الغالي.....

إلى من سقت طبيعتي بحنانها.. فاخضرت أيامي وأزهرت أحلامي

إلى من ترفع عيناها كل يوم إلى السماء.. داعية لربها أن يمن بالصحة لي ولإخوتي

إلى من قلبها كنفحة من بخور تشعله بصلاتها.. وتنشره في دارنا دعاءً لنا

إلى الروح التي تكابر على الألم كيلا نتألم ونتعب فنراها تذوب كشمعة لتنير لنا حياتنا

أمي الحنونة.....

إلى من كان وجودها نجمة تنير لنا حياتنا ومازالت...إلى من كانت ضحكتها تملئ البيت بالفرح والأمان ومازالت... إلى من كانت كلماتها تطيب النفوس وتمحي الهموم وما فتئت..إلى من مطرها أنعش روحي في تشرين..إلى من غيومها ظللت على قلبي السكون فملأته بالحب والشجون.. فسطعت في سمائها نجمتان وقمر هما عبد الرزاق ومحمد وغزل..ليملأوا قلبي تصميماً كما المقل..

....زوجتي الغالية تشرين وأولادي عبد الرزاق ومحمد وغزل

إلى من أكنّ لهم الحب والتقدير... إلى السواعد القوية التي تساعدني أوقات المحن.... إلى من أعطوا الأخوّة معناها النبيل.... إلى من أعيش معهم أجمل اللحظات وأحلاها...

...اخوتي

إلى من كانت في غصتها قصة...إلى من علمتني من ألمها صناعة الأمل...ومن صاغت لي من ترحها ألوان الفرح ...إلى من سقتني من ماء عيونها طعم الحياة..فشدت من أزري وقت الشدائد..أوجه لها ولزوجها رحمه الله كل المحبة والاحترام والشكر والعرفان.

....خالتي العزيزة كربوجه

المقدمة

تُعدّ العلاقات الاقتصادية الدولية مسألة قائمة بحد ذاتها وان كان لايمكن فصلها عن العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة بين الدول وعليه فقد تتسع تلك العلاقات وتتقلص تبعاً للسياسات الخارجية لهذه الدول .

وكمثال لهذه العلاقات فقد نمت العلاقات الاقتصادية بين سورية و السعودية نمواً سريعاً خلال فترة الدراسة المقترحة (٢٠٠١ـ ٢٠١٠) وتطورت بشكل لافت بعد دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ بداية العام ٢٠٠٥ وتأطير هذه العلاقات باتفاقيات ومذكرات تفاهم وتعاون ضاعفت قيمة التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين وزادت من قيمة وعدد المشروعات الاستثمارية المنفذة في كلا البلدين فضلاً عن حركة قوة العمل بينهما.

ولتحليل طبيعة هذه العلاقات بين البلدين ومستقبل تطورها والموقع المهم لهما في الخارطة الاقتصادية العربية في ظل التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة وأثرها على السياسات الاقتصادية لكلا البلدين، وفي ضوء بعض المؤشرات الاقتصادية والاتفاقات الثنائية والبيانات، سيركز البحث في **فصله الأول** على تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد وموقع الوطن العربي في هذه الخارطة الاقتصادية الجديدة، بالإضافة إلى اثر تلك التطورات على السياسات الاقتصادية لسورية والسعودية،وسنتناول في **الفصل الثاني** بنية وخصائص الاقتصادين السوري والسعودي، لأن الوقوف على تلك الميزات يرسم لنا صورة واضحة عن معالم السياسة الاقتصادية المتبعة في كلا البلدينبالإضافةإلى التحديات التي تواجه اقتصادي البلدين في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة،أما **الفصل الثالث** سنتطرق به إلىحجم الاستثمار الأجنبي المباشرالمتدفق إلى كلا البلدينوالمناخ الاستثماري المهيأ لتدفق هذه الاستثمارات للوقوف على حجم الاستثمارات البينية المتبادلة لكلا البلدين في إطار الاتفاقيات المعقودة بين البلدين في هذا الخصوص، وسننتهي في **الفصل الرابع** إلى دراسة العلاقات التجارية البينية وسبل تطورها ومستقبل هذه العلاقات في ضوء المؤشرات الإحصائية المتوفرة في هذا الصدد.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في أن أهم ما يميز العلاقات الاقتصادية الدولية حالياً هو سيادة نمطين متناقضين ظاهرياً في مسار هذه العلاقات كما يلي:

١) يتجلى النمط الأول من خلال النزوع العالمي نحو تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة بين مجموعات الدول المتجانسة – على الأغلب – اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

٢) يتضح النمط الثاني من خلال السعي لإقامة علاقات اقتصادية حرة على المستوى العالمي وإزالة الحدود الفاصلة بين الاقتصاديات الوطنية.

حيث ساهمت هذه الأنماط المتناقضة في مسار تلك العلاقات في إحداث تحولات اقتصادية واضحة أثّرت على السياسات الاقتصادية للدول العربية عموماً، نجم عن ذلك بروز علاقة استقطابية بين تلك الدول ولاسيما الدولتان محل البحث مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية في محاولة منها لاستيعاب التداعيات المتلاحقة لتلك التحولات على العلاقات الاقتصادية لسورية والسعودية وأثرها على طبيعة هذه العلاقات.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث كما يلي:

١. على الرغم من نمو العلاقات الاقتصادية مع السعودية خلال فترة الدراسة إلا أن حصة السعودية من التجارة الخارجية السورية تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بالتوزع الجغرافي لتجارتنا الخارجية مع دول العالم.

٢. على الرغم من الاتفاقيات الاستثمارية المعقودة بين السورية والسعودية إلا أن التدفقات الاستثمارية بينهما مازالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية البينية المباشرة في الاقاليم الاقتصادية حول العالم ولاسيما دول الاتحاد الاوروبي والاسيان والنافتا في امريكا الشمالية.

فرضيات البحث

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

١. إن التناقض في السياسات الاقتصادية الخارجية بين الدولتين محل البحث سيؤثر على العلاقات الاقتصادية القائمة إيجاباً.وهذا التناقض ينبع أصلاً من تركيبة الاقتصاد في كلا البلدين وبالتالي له الأثر الكبير على التجارة الخارجية بين البلدين.

٢. إن عدم تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية في مجال الاستثمار بين البلدين إضافة إلى كونها ضئيلة بالأساس لن يؤثر سلباً على النتائج المرجوة في مجال الاستثمار وحركة رؤوس الأموال .

منهج البحث

يتوقف تحديد منهج البحثعلى الهدف الذي تسعى الدراسة إلى الوصول إليه، وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته. لذا فقد جمعت هذه الدراسة بين المنهج التاريخي في استعراض تجسيد فكرة العلاقات الاقتصادية ومراحل تكون النظام الاقتصادي العالمي، والمنهج الوصفي التحليلي في تبيان العلاقات بين سورية والسعودية. بالإضافة إلى منهج الاستدلال بنوعيه الاستنباطي والاستقرائي في سير تلك العلاقات.

أهدافالبحث

تتحدد أهداف البحث فيما يلي:

١. دراسة اثر التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة على السياسات الاقتصادية للدولتين وبالتالي انعكاسها على العلاقات الاقتصادية فيما بينها والعمل على كيفية مواجهة الآثار السلبية لتلك التحولات.

٢. دراسة تطور التجارة البينية للدولتين حتى نستكشف مسار هذه العلاقات وإيجاد السبل الكفيلة لتطويرها وتعميقها.

٣. دراسة تطور الاستثمارات السعودية في سورية والعوامل المؤثرة في تطور هذه الاستثمارات من اجل التغلب على الصعوبات التي تعترض المستثمر العربي بشكل عام والسعودي بشكل خاص.

الدراسات السابقة

لاتتوفر الدراسات الكافية التي تتناول موضوع العلاقات الاقتصادية بين سورية والسعودية وقد تميز البحث بندرة المراجع التي تتحدث عن هذه العلاقة بالذات، باستثناء بحث أعد لنيل درجة الماجستير للطالبة عهد غزالة، عام ٢٠٠٥ بعنوان" أفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي" إشراف د. حسين الفحل، جامعة دمشق، حيث تناول هذا البحث تطور الاستثمارات البينية السورية مع دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى العلاقات التجارية البينية وتوزع الصادرات السورية على دول المجلس والتركيب السلعي لهذه الصادرات. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن السعودية تستحوذ على الحصة الأكبر في التجارة الخارجية مع سورية وتحتل مرتبة متقدمة من حيث حجم الاستثمارات المتدفقة إلى سورية من بين دول مجلس التعاون الخليجي.

الفهـــــــــــــرس

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
الفصل الأول: ملامح تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة	1
المبحث الأول: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية	3
المبحث الثاني: مراحل تكون النظام الاقتصادي العالمي الجديد	6
المرحلة الأولى: النظام الاقتصادي العالمي حتى عام ١٩٩٠	7
المرحلة الثانية:النظام الاقتصادي العالمي من عام ١٩٩٠ حتى بداية القرن الواحد والعشرين	9
المرحلة الثالثة:الاتجاهات المعاصرة للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة	10
المبحث الثالث: الوطن العربي في الخارطة الاقتصادية العالمية	19
المبحث الرابع: أثر التحولات الاقتصادية المعاصرة على السياسة الاقتصادية للدولتين محل البحث	24
الفصل الثاني: بنية الاقتصادين السوري والسعودي	28
المبحث الأول: ملامح وخصائص الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة	31
أولاً: تحليل أداء الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)	31
ثانياً: خصائص الاقتصاد السوري	40
ثالثاً: معالم السياسة الاقتصادية السورية خلال الفترة(٢٠٠١- ٢٠١٠)	43
المبحث الثاني: ملامح وخصائص الاقتصاد السعوديخلال فترة الدراسة	50
أولاً: تحليل أداء الاقتصاد السعودي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)	50
ثانياً: خصائص الاقتصاد السعودي	56
ثالثاً: معالم السياسة الاقتصادية السعودية خلال الفترة(٢٠٠١- ٢٠١٠)	61
الفصل الثالث: تطور العلاقات الاستثمارية بين سورية والسعودية خلال فترة الدراسة	68
المبحث الأول: تطور حجم وبنية الاستثمار في سورية والسعودية خلال فترة الدراسة	71
أولاً: الواقع الاستثماري في سورية	73
ثانياً: تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى سورية	77
ثالثاً: تطور حجم الاستثمارات السورية المصدرة الى العالم	81
رابعاً: الواقع الاستثماري في السعودية	82
خامساً: حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى السعودية	86
المبحث الثاني: العلاقات الاستثمارية البينية السورية السعودية	89

أولاً: الاتفاقيات الاستثمارية البينية الموقعة بين البلدين	89
ثانياً: حجم الاستثمارات السعودية المتدفقة إلى سورية	91
ثالثاً: حجم الاستثمارات السورية المتدفقة إلى السعودية	93
رابعاً: تحديات الاستثمار بين سورية والسعودية	94
الفصل الرابع: العلاقات التجارية البينية السورية السعودية خلال فترة الدراسة	98
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية السورية والسياسات المتبعة في هذا الصدد خلال فترة الدراسة	100
أولاً:السياسات المتبعة في مجال التجارة الخارجية السورية	100
ثانياً: التركيب السلعي للتجارة الخارجية السورية	103
ثالثاً:التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية	109
رابعاً: السياسات المتبعة في مجال التجارة الخارجية السورية	113
المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية السعودية والسياسات المتبعة في هذا الصدد خلال فترة الدراسة	120
أولاً: واقع التجارة الخارجية السعودية	120
ثانياً: التركيب السلعي للتجارة الخارجية السعودية	123
ثالثاً:التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السعودية	126
رابعاً:السياسات المتبعة في التجارة الخارجية السورية	128
المبحث الثالث: تطور التجارة البينية بين سورية و السعودية خلال فترة الدراسة	130
١. الصادرات السورية إلى السعودية	130
٢. التنوع السلعي للصادرات السورية إلى السعودية	132
٣. الواردات السورية من السعودية	143
٤. الميزان التجاري بين سورية والسعودية	146
النتائج	150
المقترحات	151
المراجع باللغة العربية	152
المراجع باللغة الأجنبية	159
الأطروحات العلمية	160

الفصل الأول

ملامح تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة

المبحث الأول: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية

المبحث الثاني: مراحل تكون النظام الاقتصادي العالمي الجديد

المرحلة الأولى: النظام الاقتصادي العالمي حتى عام ١٩٩٠

المرحلة الثانية: النظام الاقتصادي العالمي من عام ١٩٩٠ حتى بداية القرن الواحد والعشرين.

المرحلة الثالثة: الاتجاهات المعاصرة للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة.

المبحث الثالث: الوطن العربي في الخارطة الاقتصادية العالمية

المبحث الرابع: أثر التحولات الاقتصادية المعاصرة على السياسة الاقتصادية

للدولتين محل البحث

الفصل الأول

ملامح تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة

أجبرت التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعولمة الاقتصادية التي أضحت سمةً مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول وذات أهمية كبيرة في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي[1]، الدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص على أن تفكّر في طرق جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها, والتوجه الجاد لتنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي التي تم التوصل إليها.

إن فلسفة العلاقات الاقتصادية الدولية تنطلق من الفهم العميق لمحتوى هذه العلاقات والنظر إليها كمفسر للعديد من المفاهيم الاقتصادية والتي تشكل في مضمونها ومحتواها منتجاً هاماً يفرز لنا أنظمة اقتصادية عالمية تقودها أدوات تحركها أقطاب هذه الأنظمة، حيث يتطلب هذا الفهم التبصر والاطلاع على محتوى النظم الاقتصادية الحاضنة لهذه العلاقات، من خلال المحتوى التاريخي لكل مرحلة ابتداءً من سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي والتي شهدت تزايد إدراك ووعي الدول العربية عموماً والدولتين محل البحث خصوصاً، للتحولات الاقتصادية التي تجري من حولها، وحتى وقتنا الراهن وصولاً لقراءة جيدة لمضمون هذه العلاقات، من أجل الإدراك الشامل لمستوى التجاذبات التي تتعرض لها السياسة الاقتصادية لكلا الدولتين في خضم النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

لذلك سنبحث في هذا الفصل، التحول النوعي في العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، بكل مراحلها والنظام الاقتصادي العالمي الخاص بكل مرحلة، والذي شكّل أرضية صلبة لمعرفة وتحديد ملامح تلك العلاقات ومكان الوطن العربي عموماً والدولتان محل البحث خصوصاً في الخارطة الاقتصادية العالمية وأثر التحولات الاقتصادية المعاصرة على سياساتهما الاقتصادية وخاصةً ونحن نعيش وسط أمواج من الأحداث الاقتصادية المتغيرة لحظياً والمتجددة باستمرار.

[1]- انظر د. فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق ، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ،عام ٢٠٠١،ص١٩.

المبحث الأول: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية

تتمثل الخاصية المميزة لعالمنا المعاصر في تنامي أهمية العلاقات الدولية بمستوياتها المختلفة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومما ساعد على ذلك تطور وسائل الاتصال والمواصلات، وتعاظم الاعتماد المتبادل بين البلدان والشعوب، حيث لا تستطيع الدول منفردة تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم،لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح يدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات الاقتصادية المتنوعة[١]، ولهذا ظهرت الحاجة لتطوير نظرية العلاقات الدولية بشكل عام، ونظرية العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل خاص، لكي تكون على قدرٍ من النضوج المعرفي والمنهجي، بما يمكّنها من تفسير طابع وجوهر العمليات التي تتخذها تلك العلاقات، ولاسيما الاقتصادية منها، لأنها تنشأ بين بلدان ذات أنظمة اجتماعية مختلفة ومستويات تطور متفاوتة، وآفاق تنموية مختلفة، ورهانات اجتماعية متباينة.[٢]

لم يكن الموقف الفكري الاقتصادي واحداً عند كل مدارس الفكر الاقتصادي في شأن تفسير هذه العلاقات وإدراك محتواها وفهم فلسفتها وتأطيرها بقوانين وأنظمة، والتي أدّت عبر التاريخ الحديث إلى تكوين التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لكل أجزاء الاقتصاد العالمي.

وفي إطار الموقف الفكري الاقتصادي بشأن تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن أن نميز بين اتجاهين:[٣]

الاتجاه الأول: يركّز على العلاقات الاقتصادية الدولية بحد ذاتها، وهي تتمثل في نظره بتبادل السلع وانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، ويبحثها على أساس افتراض ضمني أو صريح مؤداه:

١. إن هذا التبادل يأخذ مكاناً بين أجزاء متجانسة من الاقتصاد العالمي، وهي تعتبر متجانسة من حيث طبيعة الهيكل الاقتصادي ومن حيث مستوى التطور.

٢. إن هذه العلاقات تتم من خلال اتجاه النظام الاقتصادي العالمي في مجموعه إلى تحقيق نوع من التوازن في أدائه.

---

[١] انظر بتصرف حمدي رضوان،" الاقتصاد الدولي ، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية"، جامعة عين الشمس، القاهرة، عام٢٠٠٢، ص ٤١٤.

[٢] انظر بتصرف ، ياسر صالح حسن ,العلاقات الاقتصادية الدولية , مطبعة دار الرواد المزدهرة , بغداد،عام ٢٠٠٦, ص٧.

[٣]- انظر بتصرف د. محمد دويدار،مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، عام ٢٠٠١،،ص٢٤٣.

من هنا جاءت نظريات أصحاب هذا الاتجاه كنظريات تحاول شرح هذه العلاقات من خلال التعرف على شروط تحقيق التوازن وكيفية تفادي اختلال التوازن. وبالتالي إن مثل هذا الفكر لا يطرح السؤال الخاص بتطور الاقتصاد الدولي والأساس التاريخي لتكونه ولا بصيرورة تغير تاريخ الاقتصاد الدولي وإنما يقتصر على البحث في أسس التبادل الدولي ابتداءً من تقسيم العمل الدولي، والكيفية التي يتحقق بها التبادل وما يحدثه من آثار متمثلة في توزيع مزايا التبادل بين الدول المتبادِلة.

الاتجاه الثاني: يرى أن علاقات التبادل هذه لا يمكن تفسيرها إلا في إطار حركة الاقتصاد العالمي في مجموعه وعبر الزمن، وهي حركة تعكس التطور غير المتوازن بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي في فترة سيطرت فيها طريقة الإنتاج الرأسمالية على الاقتصاد العالمي.

وباختلاف الموقف الفكري الاقتصادي فيما يخص مضمون العلاقات الاقتصادية الدولية فإنها تقوم عملياً بين الهيئات والأفراد التابعين للدولة وأفراد وهيئات تابعة للدول الأخرى وتقوم هذه العلاقات يومياً على مدار فترة النشاط الاقتصادي ويجري رصدها إحصائياً ومحاسبياً في سجل يطلق عليه ميزان المدفوعات والذي يعبر عن قدر المعاملات التي تبلور هذه العلاقات بأنواعها المختلفة بين بلد معين وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي، وتمكننا القراءة التحليلية الناقدة لميزان مدفوعات الاقتصاد الوطني عبر فترة طويلة نسبياً من التوصل إلى هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد المعني. هذا الهيكل إنما يعكس مجمل هيكل الاقتصاد الوطني، من حيث الطبيعة، ومن حيث كيفية الأداء، ومن حيث مدى سيطرة المجتمع على حد أدنى من شروط تجدد إنتاج ذاتي، أي من شروط عملية إنتاج مستقبلية ذاتية، في ظل النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي وهو نمط لا يكف عن التغير عبر الزمن.[1]

والدول النامية تسعى ومنذ عقود إلى تغيير شكل تقسيم العمل القائم على تكريس التبعية الاقتصادية ولحالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان وذلك عن طريق تغيير شكل العلاقات الاقتصادية الدولية وجعلها أكثر عدالة ومساواة. وعن طريق إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يعبر عن تطلعات وآمال البلدان النامية بتنفيذ خطط التنمية التي ستساعدها في تقليص المسافة التي تفصلها عن الدول المتقدمة لرسم ملامح سياستها الاقتصادية الداخلية والخارجية في المستقبل، ولذلك لابد من دراسة أطراف معادلة هذا النظام والعلاقات الاقتصادية التي تحكمه في جميع

[1] - انظر د. محمد دويدار،مبادئ الاقتصاد السياسي،مرجع سابق ذكره، ص٧٩.

مراحله. وبدراسة متأنية لهذه المراحل والاتجاهات المعاصرة لها يرسم لنا صورةً واضحةً وحقيقية حول ماهية هذه العلاقات التي انبثقت عن النظام الاقتصادي العالمي.

المبحث الثاني: مراحل تكون النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يقصد بالنظام الاقتصاد العالمي بأنه مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة.

ومن ناحية أخرى يجب التفرقة بين الاقتصاد الدولي والنظام الدولي والنظام الاقتصاد العالمي كما يلي:[1]

أ- **الاقتصاد الدولي(The international economy)**: يشير إلى ظهور العلاقات الاقتصادية بين الدول كظاهرة اقتصادية هامة لأول مرة في التاريخ في القرن السادس عشر خلال مرحلة الرأسمالية التجارية وهي الفترة التي ازدهرت فيها التجارة بين الدول، ومع الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر واكتشاف النقود ظهرت فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي وتزايدت العلاقات الاقتصادية بين الدول وظهرت الحاجة في القرن العشرين إلى تنظيم العلاقات الدولية فظهر ما يعرف بالنظام الدولي.

ب- **النظام الدولي(The international system)**: يعني انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل ووفقاً لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية، ويرجع ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ويؤرخ المؤرخون له منذ إنشاء الأمم المتحدة.

ت- **النظام الاقتصادي العالمي (The global economic system)**: فهو الذي بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينات من القرن الماضي وتتحدد بوضوح مكوناته مع بداية التسعينات التي شملت بجانب الدول، المؤسسات الدولية أو العالمية والشركات المتعددة الجنسيات العالمية النشاط، والتكتلات الاقتصادية العالمية التأثير وغيرها من الفاعلين أو المؤثرين في العالم.

[1] انظر بتصرف،أحمد شرف،النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج،دار الثقافة الجديدة،القاهرة،عام ١٩٩٢،ص١٣-٢٩.

وبالتالي فإن اصطلاح عالمي يكون أكثر اتساقاً وانسجاماً عما يحدث في المرحلة الحالية من تطور النظام الاقتصادي الجديد على مستوى العالم، حيث يشير اصطلاح عالمي إلى الصفة الرئيسة التي تشكل النظام في الوقت الحاضر وهي صفة العولمة.

وسيتم تقسيم مراحل النظام الاقتصادي العالمي إلى ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: النظام الاقتصادي العالمي حتى عام ١٩٩٠

عرفت بداية السبعينات جهوداً مكثفة من جميع أطراف المجتمع الدولي لإعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية فيما بينها و تصحيح الاختلالات الناتجة عن النظام الاقتصادي السائد من قبل.

ولعل نتائج المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام ١٩٧٣ قد أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد و خاصةً تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم الواقع على الدول النامية والتفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية، و اكتشاف أن استمرار تلك الأوضاع ليس في صالح الدول المتقدمة نفسها، بل و أدركت عناصر مستنيرة في الغرب أن الرخاء لا يمكن أن يستمر و أن السلام الدولي لا يمكن أن يستتب، إذا لم تؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار، و من ناحية أخرى تزايد إدراك و وعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك(OPEC) في التحكم في أسعار و كميات البترول لتحقيق مصالحها منذ عام ١٩٧٣، حيث اكتشفت أن لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها، حيث إن قرار الأوبك قد نقل لأول مرة - و لو لأجلٍ محدود و بمناسبة سلعة واحدة- السلطة الاقتصادية إلى العالم الثالث،[١] وعلى صعيد آخر اتضح من الانتصارات الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها الشعوب خلال العقود الماضية أن استخدام القوة العسكرية لم يعد الوسيلة الفعالة لتأكيد السلطة الاقتصادية.

وهكذا تبلور شيئاً فشيئاً الإحساس بأن تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تعديلاً جوهرياً يقتضي تعديلات جذرية في إستراتيجية التنمية و السياسات الاقتصادية بل و الاجتماعية داخل الدول المعنية، ومؤدي ذلك هو أن البحث عن نظام اقتصادي دولي جديد يجب أن يتعمق و يمتد ليصبح بحثاً عن نظام اقتصادي عالمي جديد. و بالفعل دعت دول عدم الانحياز في مؤتمرها الرابع المنعقد في أيلول عام ١٩٧٣ بالجزائر إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يتيح ظروف أفضل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البشرية و يعطي فرصاً متساوية للنمو والتنمية لجميع

[١] انظر إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، عام ١٩٧٧. ص ١٦.

أطرافه. ومنذ ذلك التاريخ اهتمت الهيئات الدولية بهذا الموضوع وخلال دورتها الخاصة لعام ١٩٧٤ المخصصة لمناقشة موضوع قضايا التنمية والمواد الأولية، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين تاريخيين، يتعلق القرار الأول بإعلان إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد[١] والقرار الثاني يتعلق ببرنامج العمل لإقامة هذا النظام الاقتصادي.[٢]

وفي دورتها العادية التي انعقدت في فترة أيلول وتشرين الأول من العام ١٩٧٤، أسفرت أعمالها عن إصدار قرار الجمعية الخاص بإقرار ميثاق حقوق الدول و واجباتها الاقتصادية، بحيث يركز على فكرة التعاون الدولي و التمسك بأهداف الأمم المتحدة وضرورة التنمية، كما يحدد الهدف الرئيسي من الميثاق و هو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.[٣]

و شهدت هذه المرحلة أكثر من أي وقت مضى، توحد جبهة الدول النامية، و لم تنجح الجهود التي بذلتها الدول الرأسمالية المتقدمة سراً و علانية في تمزيق وحدة هذه الدول، و هذا إنجاز حقيقي، فالصراع لتغيير النظام الاقتصادي العالمي الجديد- في أحد أبعاده على الأقل- صراع بين طرف قوي هو الدول الرأسمالية المتقدمة، و طرف ضعيف هو الدول النامية، و تكمن قوة الطرف الأول في توحيد صفوفه، و يرجع ضعف الطرف الثاني- بصفة رئيسية- إلى عدم توحيد صفوفه، و من هنا يمكننا القول إن نجاح الدول النامية في توحيد صفوفها إزاء الطرف الأول، و اتجاه القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية العالمية، شرط ضروري، وإن لم يكن كافياً لنجاح الجهود التي تبذل لتغيير النظام الاقتصادي العالمي في هذه المرحلة.

و لعل من الملاحظ أنه إذا كانت تلك المرحلة قد شهدت بداية قوية نحو تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر عدالة ويحقق السلام الدولي، فإن نهاية هذه المرحلة أبرزت نتائج و متغيرات جديدة، وقوى دافعة أخرى، يبدو أنها تعلن من جديد عن شكل هذا النظام والذي قد يختلف عما نودي به في بداية هذه المرحلة، حيث أسفرت نتائج هذه المرحلة، عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي(IMF) و البنك الدولي للإنشاء

---

[١] جاء في الإعلان بشأن ذلك ما يلي: "نعلن رسمياً تصميمنا الموحد على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، قائم على العدالة، و المساواة و الترابط، و المصلحة المشتركة و التعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، نظام يعالج التفاوت و يصحح مظاهر الظلم الحالية، و يجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، و يؤمن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المطردة، و السلم و العدل للأجيال الحالية و المقبلة.

[٢] -انظر بتصرف جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي ، من المزايا النسبية إلى التبادل الإسكاني، القاهرة ١٩٨٥. ص (٢٤٥-٢٤٦).
[٣] -عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية القاهرة ٢٠٠٣، ص ٢٤.

والتعمير(IBRD) و اتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت و الإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية، من خلال مبدأ المشروطية الدولية المتبادلة بين المنظمتين.

المرحلة الثانية:النظام الاقتصادي العالمي من عام ١٩٩٠ حتى بداية القرن الواحد والعشرين

بدأت هذه المرحلة بإعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطابه أمام الكونغرس في آذار عام ١٩٩١ أن حرب الخليج الأولى كانت المحك لقيام نظام اقتصادي عالمي جديد، وفي هذه المرحلة جاءت الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة إرساء قواعد السوق وآلياته والحرية الاقتصادية، وبرأينا فإن هذه المرحلة تعد نقلة نوعية في الفكر الاقتصادي الدولي ومفصلاً أساسياً في بناء هذا النظام، فبعد أن كانت الدول النامية هي التي تطالب بنظام اقتصادي عالمي جديد فقد أصبحت الولايات المتحدة هي التي تسعى لإرساء هذا النظام وقواعده، ليس شفقة عليها وإنما لاستكمال السيطرة على مفاصل الاقتصاد العالمي مع وجود أدوات خُلقت لهذا الغرض واستعراض للقوة العسكرية، وهكذا بدأت تظهر في تلك المرحلة مجموعة من التغيرات الجذرية في النظام العالمي عموماً والاقتصادي خصوصاً، حيث تعتبر هذه التغيرات في حد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام نظام اقتصادي عالمي جديد مازال في طور التكوين والتشكل وقد تتمدد معالمه وآلياته ومركزه وأطرافه وفلسفته في القرن الواحد والعشرين، ويمكن تحديد معالم وآليات هذا النظام الذي ما زال في طور التشكل من خلال الأمور التالية:

١. أن هناك إعادة هيكلة للنظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية، فقد بدأ يظهر هيكل هذا النظام من منظور تكنولوجي، تأتي في مقدمته مجموعة من الدول الصناعية المركزية.
٢. الاتجاه إلى غلبة أيدلوجية اقتصادية وسياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي انتصار اقتصاد السوق وآليات السوق والليبرالية السياسية.[١]
٣. التحول نحو الخصخصة والتخلي تدريجياً عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص.
٤. الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات.

[١] Francis fakyama,The end of history, The national interest international affair,1999.

٥. إنشاء منظمة التجارة العالمية(WTO) في بداية عام ١٩٩٥ وبذلك يكتمل الضلع الثالث المكون لمثلث النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليقوم على إدارته ثلاث منظمات عالمية:

أ- صندوق النقد الدولي، وهو المسؤول عن إدارة النظام النقدي الدولي.
ب- البنك الدولي وتوابعه، وهو المسؤول عن إدارة النظام المالي الدولي.
ت- منظمة التجارة العالمية، وهي المسؤولة عن إدارة النظام التجاري الدولي.

المرحلة الثالثة:الاتجاهات المعاصرة للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة

تمثل المرحلة التاريخية الراهنة منعطفاً حاسماً في حركة مسيرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأمر الذي يحتّم على دول العالم و تكتلاته الإقليمية اتخاذ قرارات جماعية و فردية صعبة و غير مسبوقة أحياناً من أجل مواجهة متطلبات و آليات العمل الخاصة بهذه الحقبة المعقدة و المتداخلة. وتستدعي عملية الولوج في القرن الحادي و العشرين مواجهة أنماط جديدة و مستحدثة من التحديات و المستجدات، خاصةً خلال الفترة الانتقالية الأولى منها، انطلاقاً من رؤى مغايرة و فلسفات أكثر شفافية عن تلك التي هيمنت على أنماط التفاعل الدولي و هيكله التنظيمي إبان القرن المنصرم.
ويظهر في هذه المرحلة مجموعة جديدة من القوى والاتجاهات الدافعة التي تشكل هي وغيرها عملية الانتقال للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في مرحلته المستقبلية، ويلاحظ خلال هذه المرحلة أن الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد تأتي هذه المرة من كل من الدول النامية والدول المتقدمة، وقد ظهرت هذه الدعوة من خلال مجموعة من المتغيرات الجذرية التي تعتبر بحد ذاتها قوى دافعة وهذه المتغيرات هي:

١. **تصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة**، تلك المظاهرات التي نادت بأن تكون العمالة التي تعتبر الناتج الرئيسي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد أكثر وضوحاً وأكثر عدالة، والأهم أن المظاهرات المناهضة للعولمة انطلقت من الولايات المتحدة، لتشير إلى أن العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد أصبحا بالنسبة للمجتمع المدني في أمريكا وفي الدول المتقدمة رمزاً بعدم العدالة في توزيع الدخل وسبباً للبطالة والتعدي على حقوق الإنسان.
٢. **انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية**، والتي لاشك في أن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية احتاج إلى مفاوضات شاقة وصعبة وهو يحمل دلالات كبير فيما يتعلق

بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث يشير إلى أن هناك فاعلاً رئيسياً جديداً يأخذ مكانه بقوة في الاقتصاد العالمي.

٣. **أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١** وظهور مصطلح الحرب على الإرهاب الذي برر وسوق للحرب على أفغانستان والعراق عام ٢٠٠٣ والتي أثرت سلبياً بقوة على الاقتصاد العالمي بسبب موجة المخاوف التي سادت العالم في أعقاب تلك الأحداث وتداعياتها وتأثيرها السلبي على حركة الاستثمارات والسياحة،ومعدلات نمو الاقتصاد الكلي للبلدان المتضررة والتي بلغت مستويات منخفضة جداً.

٤. **الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨:** حيث كان لهذه الأزمة ارتداداتها الكبيرة كونها تتعلق بالاقتصاد الأمريكي المعتبر قائداً للاقتصاد العالمي، لكون الدولار الأمريكي هو العملة المرجعية لنظام Britton woods من جهة، ولوزن الاقتصاد الأمريكي من جهة ثانية، حيث أضحت أزمة الاقتصاد الأمريكي عميقة، لكون البورصة الأمريكية حتى خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية لم تنخفض إلا بمعدل يتراوح بين ٣٪-٨٪، لكنها في خضم هذه الأزمة انهارت في يوم واحد بأكثر من ١٤٪[١].

٥. تجمع دول البر يكس (Brics) وقدرتها على تغيير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية:

في بداية القرن الواحد والعشرين تغير ميزان القوى في السياسة الدولية والوزن الاقتصادي مع صعود دول **(Brics)** (البرازيل،روسيا،الهند،الصين و جنوب إفريقيا) وقد تحدّى بروز هذه الدول بطبيعة الحال هيمنة قوى معينة في عملية صنع القرار الاقتصادي والسياسي العالمي حيث تم التوصل بعد ست سنوات من تأسيسها عام ٢٠٠٦، وبعد الاجتماعات المتتالية إلى اتفاق حول تغيير الهيئات الدولية والمؤسسات العالمية،[٢] مترافقة مع مؤشرات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية مرتفعة نسبياً. وبرأينا أضحت دول البريكس الرمز الأكثر تعبيراً عن الانتقال من عالم أحادي القطبية إلى نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية (Multi - polar system) وأكثر عدالة. أي أن البر يكس أصبحت لاعباً قوياً في العالم خارج الولايات المتحدة الأمريكية والنفوذ الغربي،لاسيما وأن البلدان الأعضاء لا تمثل نفسها فقط، فجميعها تمثل زعامات إقليمية. فالبرازيل تمثل أمريكا اللاتينية وروسيا تمثل الفضاء الاقتصادي ما بعد الاتحاد السوفيتي.

---

[١] عبد المجيد قدي،الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد٤٦/ عام ٢٠٠٩.

[٢] – Andrei Akulov, البر يكس والقدرة على تغيير المشهد العالمي، COUNTER CURRENTS،٢٠١٢/٤/٢.

ومن الصفات الفريدة لهذا التجمع هو أنه ليس تجمع جغرافي مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وليس قائماً على السلع الأساسية مثل منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، ولا مرتكزاً على الأمن مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، ربما هو الهيئة العالمية الوحيدة التي ظهرت لا من حيث التقسيمات الجغرافية، ولا حول قضية معينة مثيرة للقلق وإنما بوصفها هيئة عالمية بأهداف عالمية. إن نجاح دول البر يكس الشامل قد يكون نقطة تحول حاسمة في جعل العالم مكاناً صالحاً في ظل هياكل قوى متعددة الأقطاب.

وقد ترافقت هذه المتغيرات مع جملة من الاتجاهات الحديثة في مجال الاقتصاد وكانت من ابرز ما ميز هذه المرحلة وهي كما يلي:

أولاً: العولمة الاقتصادية

إن التأمل في المرحلة التي وصل إليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نجد أن له من المعالم و الخصائص مما يميزه عن المراحل السابقة. و إن كانت بعضها استمدت جذورها من الماضي.[1]

فالنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، و بالمزيد من الاعتماد المتبادل، و تزايد التكتلات الاقتصادية و تعاظم أدوار الشركات المتعددة الجنسيات، و ظهور دور الاتصالات و التكنولوجيا في تعميق عولمة الاقتصاد.[2]

إن التأمل في المحتوى الفكري بل والتاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميزها ولعل أهم هذه الخصائص ما يلي:[3]

أ- القطبية الاقتصادية:

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات من القرن الماضي عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت القوى الشيوعية(الاتحاد السوفيتي)، وأصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج

---

[1] Jacques Adda, globalization of economic ,T.1 .Casbah ,ALGERA, 1998 p.5.

[2] سامي عفيفي حاتم ،اقتصاديات التجارة الدولية ،الطبعة الثالثة ، جامعة الحلوان ، القاهرة ،عام٢٠٠٣، ص١٠٣.

[3] انظر بتصرف ،العولمة والفرص المتاحة للدول النامية,إصدارات صندوق النقد الدولي, ترجمة أمينة عبد العزيز-أحمد هاشم,المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الثاني، كانون الأول ,عام ١٩٩٧, ص١٧١.

اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي فإن تلك المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق و الحرية الاقتصادية و التخلي تدريجياً عن اقتصاد التخطيط.

إلا أن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، بل أن العالم آخذ بالتحول لأن يشهد نوعاً من تعددية الأقطاب (Multi - polar system)،والأقطاب الثلاثة هي الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان.

و وفقا لهذا السيناريو فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة، و يسمح هذا السيناريو بأن تتوحد فيما بينها بحيث تغلب على علاقاتها عوامل التجانس، و الاعتماد المتبادل على عوامل التنافر و الانفراط مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها و خاصة من الناحية التجارية و الاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث، و لكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا و اليابان و خاصةً مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي والعشرين.[1]

ب- الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

لعل وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع رؤوس الأموال الدولية، قد يساعد بشكل واضح على الترابط و التشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق.

و يتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات و إمكانيات التأثير و التأثر المتبادلين، و إيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، و تشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية و هناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للدول، في إطار اتجاه لأطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة و القدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، و التي تدور حول التكلفة و السعر و الإنتاجية

---

[1] محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود، الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، (١٩٩٥- ١٩٩٦)، ص ٥١.

والجودة و هو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل.[1] و بالتالي كان من شأن كل هذه التغيرات زيادة درجة الاعتماد المتبادل(interdependence) بين دول العالم المختلفة.

ت- تقسيم جديد للعمل الدولي:

اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية و التعدينية و السلع الغذائية و تخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، و كان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية.

وقد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع و المسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، و يرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التليفزيون أو الحاسب الآلي، و إنما هناك أنواع متعددة و ما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر، و من هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، و أصبح من المألوف، بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة و الآلات و المعدات، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات و الواردات لنفس البلد. و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة(intra-industries)، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحد - intra firme و قد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية و بعضها البعض، و كذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية و النامية.[2]

و بالتالي أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمار تتخذ من منظور عالمي، و وفقاً لاعتبارات الرشاد الاقتصادي فيما يتعلق بالتكلفة و العائد، بل و أصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي

[1] حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة دكتوراه منشورة، الجزائر، عام٢٠٠٦، ص٨٨.
[2] سعيد النجار، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٥-١٩.

لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، و لعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك.

ث- الثورة التكنولوجية و تعميق العولمة الاقتصادية:

يشهد العالم حالياً ثورة عالمية جديدة في المعلومات و المعلوماتية و الاتصالات والمواصلات و التكنولوجية كثيفة المعرفة، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع و رؤوس الأموال و الخدمات و اليد العاملة المؤهلة (الأدمغة). و أصبحت لهذه الثورة التكنولوجية و بالخصوص في جانبها المعلوماتي دوراً محورياً في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث ترتب عنها العديد من النتائج لعل من أهمها[1]:

١. ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة و المعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة intra - firm بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

٢. النمو الكبير و المتعاظم في التجارة الدولية و التدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية، و تحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.

ج- تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات

أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط، و عابرة للقارات أو القوميات. من إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا، و الخبرات التسويقية والإدارية. و تأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية.

ثانياً: تحرير التجارة الخارجية

إن الرغبة في الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للدول، صاحبتها لهفة شديدة للاستحواذ على الأسواق وكسب منافذ جديدة لتصريف منتجات الدول الغنية، ولم تجد هذه الأخيرة حرجاً في السعي

---

[1] انظر بتصرف سميحة فوزي، النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد٢٢ معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٤٣-٤٤.

علانيةً للاستحواذ على الفراغ الذي خلفه تراجع نفوذ المعسكر الشرقي. فانهيار الاتحاد السوفيتي، وغياب المعسكر الاشتراكي واختفائه من خارطة العالم الإستراتيجية، أنهى الحرب الباردة في مجال التسلح لتبدأ حرباً أخرى من جديد بين الغرب والغرب (أمريكا وأوروبا) قصد التمكن والسيطرة على أسواق المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية وغيرها من المناطق على مستوى كل القارات[1]. ذلك لأن هناك إجماع على أن مستقبل الدول في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي، وأن الصراع المستقبلي سيحكمه الاقتصاد[2].

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

لا شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحرك والدافع الأساسي لعملية عولمة الاقتصاد التي تجتاح الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، فالنمو الكبير والزيادة المذهلة في تدفقات حقيبة أسهم الاستثمارات الأجنبية، وما نجم عنها من ارتفاع مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤكد الدور المهم الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد شهد العالم تراجعاً لمكانة الدولة القطرية لصالح سلطة الشركات متعددة الجنسية التي تتميز بضخامة حجم إيراداتها. وقد زاد عدد الشركات متعددة الجنسية في العالم بشكل كبير بحيث ساهمت في تعزيز وتطوير اتجاهات العولمة، وفرض هيمنتها وشروطها على أسواق المال والاستثمارات الأجنبية والتحكم في اقتصاديات الدول الأخرى وضمان تبعيتها.

رابعاً: التكتلات الاقتصادية الإقليمية

إن ما يميز العلاقات الدولية بصفة عامة، والاقتصادية منها بصفة خاصة في الآونة الأخيرة هو تنامي تطورات عديدة ومتلاحقة، وظواهر كثيرة مسّت كل المجالات الاقتصادية بطرق مختلفة. ولعل من أبرز هذه المعالم والتي تعتبر بحق ظاهرة من ظواهر التحولات الاقتصادية المعاصرة هي تلك المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية. فعلى الرغم من أنها عرفت منذ أمد بعيد، إلا أنها تميز على وجه الخصوص العصر الحديث لما عرفته من تطور ونمو على هيكلها وطبيعتها وأهدافها، ومدى قدرة تأثيرها على صيرورة النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ولقد أصبحت هذه التكتلات تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيراً، وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل من الدول

[1] عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر ، مطبعة الانتصار، مصر ،عام ٢٠٠١ ، ص٨.

[2] سمير الزبن، الشرق أوسطية ومستقبل المنظمة العربية، مجلة عالم الفكر، العدد١، المجلد ٣٠، أيلول، عام٢٠٠١، ص ٢٥٦

المشكلة لهذه التجمعات، وحجم مبادلاتها التجارية، ومغزى تأسيسها إحدى صيغ التكامل الإقليمي، وما يترتب عنه في العلاقات الدولية ومجمل التجارة العالمية.

عندما يتم التكلم عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية، لا ينحصر التفكير في الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها المعاملة التفضيلية بالنسبة للرسوم الجمركية، وإنما يقصد بذلك إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التبادل التجاري، وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكتل، وكذلك تطبيق تعريفة جمركية موحدة على السلع التي تستورد من العالم الخارجي للمنطقة[1]، وكذا محاولة التوصل إلى تنسيق السياسات الاقتصادية. وعندها نجد أنفسنا أمام ظاهرة التكامل الاقتصادي التي تساهم في تكوين علاقات بين الدول المتكاملة أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم.

إن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه، إلا إذا توفرت لدى الدول المتكاملة كل المقومات المختلفة التي تجعل تكوينه والانطلاق في تطبيق خطط عمله، ولا يمكن كذلك أن يقوم هذا التكامل إلا إذا كانت للدول المتكاملة دوافع راسخة تدفعها إلى تبني هذا السلوك في إطار العمل الجماعي. فبالنسبة للمسألة الأولى المتعلقة بالمقومات، فهي كثيرة منها الاقتصادية والسياسية والثقافية والجيوسياسية، وإذا اقتصرنا على ذكر الاقتصادية فقط، فالأمر يتعلق بالتخصص وتقسيم العمل، وتوافر عناصر الإنتاج، وتوافر الموارد الطبيعية، وتوفر وسائل النقل والاتصال...إلخ، وهذا لا يعني البتة تجاهل المقومات الأخرى لما لها من دور فاعل في إحداث التكامل الاقتصادي. أما المسألة الثانية المتعلقة بالدوافع، فهي ترتكز أساساً على اقتناع الدول المتكاملة بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود عليها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل تحقق التكامل، وكلما زاد الاقتناع بهذه المنافع كلما كان الدافع إلى التكامل أقوى، وهي كذلك منافع على مستويات عديدة نقتصر على ذكر الاقتصادية منها، والمتمثلة في اتساع حجم السوق، وزيادة معدلات التشغيل، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وتطوير القاعدة التكنولوجية، وزيادة قدرة حماية الاقتصاد الوطني...الخ. إن التوجه العام الغالب في الوقت الحالي من خلال التكامل الإقليمي هو تقليص معدلات الحماية من جهة، والسعي إلى رفع معدّلات التصدير إلى الأسواق العالمية دون تمييز من جهة أخرى، وبالتالي فإن تقبل الدول النامية مشاركة دول متقدمة في تجمعاتها، مرجعه في المقام الأول إلى قيام الدول النامية

[1] World Bank, World development report 2010, the state in a changing world, Washington, DC, pp: 41-61.

بتعزيز قدراتها التصديرية، وبالمقابل رغبة الدول المتقدمة ضمان استيعاب أسواق الدول النامية للمزيد من صادراتها الصناعية والخدمية. وهو الأمر الذي لم تعرفه التكتلات الإقليمية القديمة.[1]

[1] محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٧، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، عام١٩٩٧.

المبحث الثالث: الوطن العربي في الخارطة الاقتصادية العالمية

يبدو جلياً للدول العربية صعوبة مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية المتمثلة بالتحرير التجاري للسلع والخدمات من جهة، وتحرير انسياب رأس المال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة من جهة أخرى نظراً لما يميز اقتصادياتها من شبه تخلف إنتاجي ورأسمالي، لذا أصبح من الواجب عليها البحث عن كيفيات العمل الجماعي في شكل تكتلات إقليمية عربية، وكذلك البحث عن كيفيات للمشاركة مع دول الجوار الإقليمي، علّها تستطيع الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف وتضمن حماية لنفسها من همجية العولمة.

وعلى الرغم من أن مشروع التعاون العربي هو الأقدم تاريخياً، إلا أنه تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيق تكامل اقتصادي عربي، حيث تتجلى أهم هذه المعوقات في ضعف الروابط التجارية والصناعية، وضعف الدعم المالي، والمخاطر المصاحبة لأوضاع عدم الاستقرار السياسي، وغياب الثقة في قطاعات الأعمال، وغياب تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية، وعدم إدراك خطورة التحديات المشتركة التي تواجهها البلدان العربية في عصر العولمة الاقتصادية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وتخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، وانتشار الفساد المالي والإداري، وضعف البنية التحتية، وكانت النتيجة عدم تفعيل التعاون العربي سواءً على المستوى التجاري، أو على المستوى الرأسمالي.

هذه المعوقات والانتكاسات منعت الدول العربية إلى حد كبير من تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتل وتكوين أسواق مشتركة إلا في إحداث منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) التي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٥، ومنطقة الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي) وتأسست عام١٩٨١، منطقة المغرب العربي (اتحاد المغرب العربي) عام ١٩٨٩ وهذا الاتحاد لم يُكتب له النجاح بسبب مشكلة الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر) ،ومع ذلك فلا يمكن للدول العربية أن تبقى بمعزل عن التطورات التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية، بل وجدت نفسها مجبرةً على التحليق في الفضاء الاقتصادي الجديد الذي فرضه منطق عولمة الاقتصاد

وشموليته[1]، وأصبحت تبحث منفردة عن ترتيبات حمائية لاقتصادياتها تناسب سياساتها الوطنية وذلك عن طريق الدخول في شراكات اقتصادية إقليمية كبرى تحركها قوى التنافس الحاد بين أوروبا وأمريكا، فمنها من اعتنق الشرق أوسطية ومنها من اعتنق المتوسطية ومنها من مازال يتأرجح قراره بين هذا وذاك.

وإذا كان الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي أمراً حتمياً أمام الدول العربية، فإن الاستفادة من الفرص التي يوفرها هذا الاندماج لتحقيق النمو الدائم والرفاهية، ليست نتيجة حتمية بل تخضع لقوانين المنافسة المفتوحة على مستوى الدول والمؤسسات وحتى الأفراد[2]، وتتمثل ابرز التحديات التي تطرحها البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل هذه البيئة الدولية التي أصبح شعارها البقاء للأفضل.

تجدر الإشارة إلى أن مظاهر الإخفاق في المسيرة التنموية العربية لا تعزى إلى ندرة الموارد سواءً كانت بشرية أو طبيعية، ذلك لأن الوطن العربي يزخر بالطاقات الاقتصادية التي قد يقل توافرها في إقليم آخر. فالنظرة المتأملة للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن فشل تسيير وإدارة شؤون البلاد العربية، وعدم استغلال إمكانياتها المتاحة على مستوى ثرواتها الطبيعية والزراعية والتجارية والاستثمارية.

و بالتالي ليس أمام الوطن العربي خيار آخر، فهو إما أن يتحرك ويواكب التطورات ليلعب دور الشريك الفاعل، وإما أن يجرفه كثافة المستجدات والمتغيرات الاقتصادية المتلاحقة. فنحن نعيش عصراً تبدلت فيه المفاهيم، واعترى الكثير من النظريات الإلغاء أو التطوير، فلا بد من تحديد الموقف العربي المشترك ضمن متغيرات المنظومة العالمية ومرحلة الانفتاح الاقتصادي وعصر العولمة. فالعالم من حولنا يعج بالتكتلات الاقتصادية الفاعلة رغم التباعد والاختلافات الثقافية بين دوله، إلا أنها تمكنت بفضل الإرادة من تكريس هذه الكيانات، وهي أوروبية وأمريكية وآسيوية، وربما

---

[1] عبد الله تركماني، نحو منظومة إقليمية عربية جديدة، ندوة: دور المجتمع المدني في تطوير جامعة الدول العربية في ضوء التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، تونس، أيام ٢٧ و٢٨ آذار، عام ٢٠٠٤.

[2] د. نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، عام ٢٠٠٣، ص٢١.

حتى إفريقية. وفي المقابل فشل العالم العربي حتى الآن في التغلب على انقساماته السياسية، وإبعاد الاقتصاد عن تقلباتها، ولم تتمكن البلدان العربية من إنشاء تكتل اقتصادي فعّال يخرجها من مأزق الخلافات السياسية والإيديولوجية، ويكرّس لديها روح تغليب المصلحة القومية على المصالح الوطنية. وبذلك يبقى الوطن العربي في هذا الوقت جاثماً عند مفترق الطرق، التي تحددها مسارات المستجدات الدولية والإقليمية، فهو لم يستطع الاندماج ضمن تكتلات اقتصادية عملاقة، وافتكاك العضوية فيها، ولم يستطع كذلك تجسيد كيانات اقتصادية عربية ناجحة تضمن له مكانة ضمن الخارطة الاقتصادية العالمية، وتمكنه من لعب دور الشريك الفاعل في عالم الغد الذي تتشكل ملامحه اليوم.[1]

وبرأينا إن الاستطراد في ذكر وتعداد المقومات الطبيعية والإنسانية والثقافية والتاريخية والاقتصادية التي تؤكد أن العرب من المحيط إلى الخليج هم أمة واحدة، و حضارة واحدة، وتاريخ مشترك واحد، رغم ما قد يوجد بينها من تنوع وخصوصية في إطار النسق العام، والتعرض لها هنا يكون تكراراً مملاً في تزويد البديهيات والكلام عن المسلمات. ولكن هذه الأمور قُتلت بحثاً ودراسة وكثر فيها الكلام خلال الخمسين عاماً الماضية، من قبل صانعي القرار الاقتصادي.

وبالرغم من امتلاك الدول العربية مقومات العمل المشترك، ورغم وجود المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على تدعيمه، وتسهيل حركة المبادلات التجارية، وتحييد العمل الاقتصادي وإبعاده عن تقلبات السياسة، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى المستوى المقبول في مسيرتها نحو التكامل، وأخفقت كل المحاولات التكاملية في النجاح طيلة عقود من الزمن، فتصادمت بمعوقات حالت دون تحقيق تكتل عربي اقتصادي شامل قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المشترك، وكان أهمها عدم توفر الإرادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض إقامة السوق العربية المشتركة، بالإضافة إلى الخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية، زيادة على تمسك أغلبها بالمحافظة على الإيرادات الجمركية في تغطية احتياجاتها المالية التي تشكل أهم مصادر الدخل المالي لها، وبالتالي عدم تفعيل آليات العمل المشترك.

---

[1] محمد محمود الإمام، الاستراتيجيات الجديدة للتكامل، مؤتمر السكان والهجرة والتنمية في منطقة المتوسط، اسبانيا، ١٥-١٧تشرين الأول، عام١٩٩٧.

على الرغم من الجهود المبذولة في تجسيد البرامج والمحاولات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن النتائج لم تكن في مستوى طموحات الشعوب العربية، ولم يتعدى متوسط التجارة البينية العربية خلال فترة الدراسة نسبة ١٠.٧٥% من إجمالي التجارة العربية الإجمالية[١]، الأمر الذي يستوجب البدء في تصميم استراتيجية جديدة للتعاون العربي المشترك انطلاقاً من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعثة الأمل من جديد في بلورة كيان عربي اقتصادي موحد.[٢]هذا الأمل عززه محتوى البرنامج التنفيذي الذي يحدد الواجبات على أساس واقعي، مع مراعاة واعية لكل المؤثرات الداخلية والخارجية من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، والتعامل مع التكتلات التجارية الدولية الأخرى، وبالتالي مواجهة تحديات المنظمة العالمية للتجارة (WTO) وإفرازات العولمة. فتوحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع لتنمية كل القطاعات، وسوف تتعزز المنطقة بعوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وقيام مشاريع عربية مشتركة، واستقطاب مشاريع نقل التكنولوجيا، وبالتالي تحقيق التنمية التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة.

وبرأينا فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال توقع تقدم فعلي في نظرية العمل المشترك، والنهوض بالتعاون الاقتصادي العربي، وتحسين نسب النمو في المبادلات التجارية إذا تمادت البلدان العربية في تصورها السابق المبني على المصالح القطرية. فالإرادة يجب أن تكون صلبة والنية صادقة لتجسيد برنامج العمل المشترك الذي طالما نادت به المجموعة العربية في كل المحافل، ويجب توفير الشروط الموضوعية لتحقيق تعاون مستمر يستلزم تطبيق إصلاحات اقتصادية وتأهيل الاقتصاد العربي وقيام سوق عربية لرأس المال، وإعطاء حرية لانتقال عناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية، وخلق مرصد اقتصادي عربي يقوم بتقييم ومتابعة السياسات الاقتصادية العربية، والارتقاء بالقدرات البشرية، وتوفير إنتاج سلعي قابل للتداول، وإزالة كل الحواجز المعيقة

---

[١] حسبت عن طريق الباحث ع/ط مؤشر التكامل الاقتصادي والذي يساوي نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية.(الأرقام مأخوذة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام ٢٠١٠).

[٢] عبد المجيد شكري، الاتصال الإعلامي والتنمية: آفاق المستقبل وتحديات قرن جديد، القاهرة، عام ١٩٨٥، ص٣٥.

للتبادل التجاري، ومحاولة تقريب البلدان المتخلفة من تلك المتطورة داخل المجموعة العربية. بالإضافة إلى الاهتمام بالتنمية البشرية والبيئية التي تعتبر أولى أولويات العالم العربي. و يمثل اعتماد الدول العربية على الطاقة كمصدر رئيسي للثروة أحد التحديات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العربي، وبالتالي يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة استخدامها، والبحث عن مصادر بديلة لها كالطاقة الشمسية، والطاقة الحيوية، وتطوير تكنولوجيا الطاقة النووية.

ويشكل التحدي الزراعي أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي لضمان الأمن الغذائي لشعوب المنطقة العربية، لذا يستوجب الاهتمام بالزراعة وتطوير الإنتاج الزراعي [1].

وبرأينا، إن نجاح الوطن العربي في التعامل مع المتغيرات التي يفرضها المحيط الاقتصادي العالمي، يتوقف على قدرته في إخراج المشروع الاقتصادي الإقليمي العربي إلى حيز الوجود لبناء منظومة اقتصادية عربية تتحمل مسؤوليات رعاية المصالح العربية، ودفع المخاطر المحتملة التي تفرزها الاتفاقيات الدولية والمنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات الشراكة.

[1] تطور الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية، مجلة: ضمان الاستثمار، الكويت، العدد ٢٠٠٤/٣، السنة ٢٢.

المبحث الرابع: أثر التحولات الاقتصادية المعاصرة على السياسة الاقتصادية للدولتين محل البحث

تصادم مشروع التكامل الاقتصادي العربي مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيقه، ارتبطت بعوامل كثيرة مثلما أسلفنا الذكر. إلا أن الدول العربية لا يمكنها البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، فهي مجبرة للدخول في هذه الفضاءات التي تفرضها العولمة والتعايش معها، وما دخولها الانفرادي والاندفاعي ضمن شراكات أمريكية وأوروبية إلا دليل على هذا، وتكريس لمسعاها في اندماج حقيقي ضمن الاقتصاد العالمي. فالدعوة الأمريكية للشرق أوسطية، والدعوة الأوروبية للمشاركة الأورو-متوسطية نابعتين من التنافس الحاد بينهما على المنطقة العربية. ومهما كثر الحديث، وتعارضت رؤى المعارضين والمؤيدين لمشروع الشراكة، فإن مستقبل التجارة العربية سيكون أفضل مما كان عليه خلال العقود الماضية، نظراً لما لهذه الشراكة سواءً مع أمريكا أو مع الاتحاد الأوروبي من دور في تحريرها نظرياً.

وبالنسبة إلى الدولتين العربيتين محل البحث فقد شهدت السعودية في الآونة الأخيرة مرحلة جديدة في علاقاتها الاقتصادية الدولية، كنتيجة حتمية لجملة من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي برزت خلال السنوات الماضية. فعلى صعيد المتغيرات المحلية، طرأت تطورات جمة في حقلي التنمية والإصلاح الاقتصاديين، واللذين استدعيا إعادة النظر في أجندة التفاعلات الاقتصادية السعودية في المحيط الدولي، أما المتغيرات الإقليمية فهي الآثار الناجمة عن التغيرات الجيوسياسية واستحقاقاتها الاقتصادية لدول المنطقة. فيما برزت المتغيرات الدولية بصورة جلية نتيجة لمجموعة من الظواهر، أهمها تنامي وتائر العولمة، والحرب على الإرهاب التي بدأت منذ أحداث أيلول عام٢٠٠١، وتصاعد دور الشركات عابرة القوميات في الاقتصاد العالمي، والمزيد من تحرير التجارة العالمية مع تنامي أعداد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى دور المؤسسات المالية الدولية في تدويل رأس المال. والواقع أن ثمة مؤشرات إيجابية على صعيد هذه العلاقات، أي الدولية، لا يمكن إسقاطها من سجل إنجازات السعودية، ومثلها الدخول بسلسلة من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية مع عدد من الدول العربية والأجنبية والتي استهدفت في نهاية المطاف التوقيع على اتفاقيات منطقة التجارة الحرة. أما على صعيد الجماعات الدولية، فأهم هذه الاتفاقيات هي التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، والتي تبرز في ظل الأهمية الاستثنائية للعلاقات الاقتصادية القائمة بينهما خاصة في المجال التجاري، إذ تعد أوروبا الموحدة الشريك التجاري الأول

للسعودية كما سيتم تبيانه لاحقاً. ويعتبر التوجه نحو إقامة مناطق تجارة حرة مع عدد كبير من الدول الصناعية أهم معالم العلاقات الاقتصادية السعودية الدولية الراهنة. وبالنسبة إلى سورية فقد انتهجت فلسفة في العلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على سياسة تجارية مبنية على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، حيث بذلت في السنوات القليلة الماضية جهوداً مكثفة لفتح الاقتصاد السوري أمام التجارة والاستثمار الأجنبي بهدف زيادة فرص النمو، الأمر الذي كان مقروناً بجهود أخرى لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التجارة الحرة الثنائية مع عدد من الدول العربية، إلى جانب توثيق العلاقات مع دول العالم، حيث أدّت كل هذه الجهود إلى زيادة معدلات نمو التجارة الخارجية والذي بدوره ساهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل التحديات التي يضعها الانفتاح الاقتصادي والتجارة الخارجية أمام الاقتصاد الوطني خاصة في ضوء المنافسة المتزايدة للمنتجات الوطنية من سلع وخدمات مع مثيلاتها محلياً وعالمياً. وبالتالي تم إعادة تأهيل الاقتصاد السوري لمواجهة التحديات التي تفرضها جماعات الضغط الاقتصادية الدولية، حيث أن الاقتصاد القادر على النمو والمنافسة في الأسواق الدولية هو وحده المؤهل والقادر على مواجهة الآثار السلبية لهذه الجماعات. كما شهدت هيكلية التجارة الخارجية في سورية تغيرات مهمة من حيث معدلات نمو تجارة بعض السلع وطبيعتها وأهمية الشركاء التجاريين النسبية وحصة القطاع الخاص مع وجود تذبذب في حصة للقطاع الخاص من التجارة الخارجية خلال الفترة المدروسة مما يعكس عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية لدور القطاع الخاص في التجارة الخارجية.[1] وقد حرصت سورية منذ عدة عقود ومن منطلق البعد القومي في سياساتها الداخلية والخارجية على محاولة إقامة علاقات اقتصادية متميزة مع الدول العربية، وهذه رغبة تتضح ملامحها من خلال تأييدها ومشاركتها في إعداد اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادي التي تمت في كنف الجامعة العربية، وتوقيعها لعدد من اتفاقيات التعاون الثنائية مع بعض الدول العربية في وقت مبكر جداً، فمثلاً سورية وقعت مع لبنان اتفاقية للتعاون الاقتصادي في العام١٩٥٣ واتفاقية أخرى للتعاون التجاري والاقتصادي مع السعودية في العام ١٩٧٢، علماً أن اتفاقيات التعاون الثنائية التي أبرمتها سورية مع الدول العربية يصل عددها اليوم تقريباً إلى نحو ٤٩ اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري وغيرها، فضلاً عن الخطوة المعروفة التي اتخذتها سورية منفردة وسمحت من خلالها للمواطنين العرب

[1] زكي محشي، ورشة عمل مقامة في هيئة تنمية الصادرات بالتعاون مع المركز السوري للتنمية بعنوان(تحليل الصادرات السورية خلال الفترة ٢٠٠٥ـ ٢٠١٠، دمشق، عام ٢٠١٢.

بزيارتها من دون تأشيرات دخول، ولذلك كان من الطبيعي أن تكون سورية من بين الدول العربية القليلة جداً التي أيدت بلا أي تحفظات جهود إنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى، ومن ثم تطبيق بنودها كاملة على خلاف دول عربية كثيرة. ورغم ما فعلته السياسة العربية بالتعاون الاقتصادي العربي وما بنته من حواجز وموانع بفعل التدخلات الأميركية المباشرة في سياسات بعض الدول العربية وتأزمها للعلاقات البينية، إلا أن مؤشرات التعاون الاقتصادي بين سورية والدول العربية تبدو جيدة، خاصة من قبل الطرف السوري. وكمثال لهذا التعاون فقد كانت العلاقات الاقتصادية السورية السعودية علاقات مميزة رغم ما شابها في بعض الأوقات من منغصات وتناقضات سياسية من الجانب السعودي, إضافة إلى وجهات النظر المتباينة إزاء بعض القضايا السياسية كالملف الإيراني واللبناني ووجهات النظر المتناقضة للبلدين إزاء ذلك, إلا انه في الفترة (٢٠٠٧ـ ٢٠١٠) تحسنت تلك العلاقات بشكل كبير.

وعلى الرغم من أن العلاقات الاقتصادية السورية السعودية تنظمها العديد من الاتفاقيات في المجالات التجارية والاستثمارات والنقل وغيرها ، حيث يرتبط البلدان باتفاق تجاري وقع عام ١٩٧٢ واتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة عام ٢٠٠١ إضافة إلى أنهما عضوان في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تتيح انتقال وتبادل السلع العربية المنشأ دون أي رسوم جمركية. إلا أن بعض المنغصات التجارية تجلت خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة بعد فرض كل من الجمارك السورية والسعودية رسوم على كل من رعايا البلدين ، قبل أن يبادرا إلى إلغائه خلال العام الماضي، ناهيك عن بعض القضايا المتعلقة بالتبادل التجاري وعلى رأسها قضية الزيت السوري والذي فرضت السعودية رسوماً مرتفعة على استيراده مخالفة بذلك لقوانين التجارة الحرة بين البلدين كرد مباشر على الرسوم التي فرضتها وزارة الاقتصاد السورية هي الأخرى على السيراميك السعودي والذي خالفت بموجبه هي الأخرى القوانين المتفق عليها.

وبرأينا فقد كان للتحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة أثر كبير على رسم السياسة الاقتصادية لكلا البلدين، فكل منهما اتخذ سياسة الانفتاح الاقتصادي التي كانت السمة الأبرز لهذه التحولات، حيث لا يمكنهما البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، لذلك لابد من إيجاد رؤية إستراتيجية متكاملة تربط البلدين والقفز فوق الحواجز السياسية لمواجهة مخاطر العولمة والتي يصعب تحقيقها دون معالجة الاختلالات البنيوية لكلا الاقتصادين.

خلاصة

خلُص الباحث في نهاية الفصل الأول إلى أن للتحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة والتي تشكل في مضمونها منتجاً هاماً يفرز أنظمة اقتصادية عالمية تقودها أدوات تحركها أقطاب هذه الأنظمة، أثر كبير على رسم السياسة الاقتصادية لكلاً من البلدين محل البحث، فكل منهما اتخذ سياسة الانفتاح الاقتصادي التي كانت السمة الأبرز لهذه التحولات، حيث لا يمكن للبلدين البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، التي تقوم أساساً على الفهم العميق لمحتوى العلاقات الاقتصادية الدولية المحددة لهذه المنظومة حيث يتطلب هذا الفهم التبصر والاطلاع على محتوى النظم الاقتصادية الحاضنة لهذه العلاقات.

الفصل الثاني

بنية الاقتصادين السوري والسعودي

المبحث الأول: ملامح وخصائص الاقتصاد السوري

أولاً: تحليل أداء الاقتصاد السوري خلال الفترة(٢٠٠١ـ ٢٠١٠)

ثانياً: خصائص الاقتصاد السوري

ثالثاً: معالم السياسة الاقتصادية السورية خلال الفترة(٢٠٠١ـ ٢٠١٠)

المبحث الثاني: ملامح وخصائص الاقتصاد السعودي

أولاً: تحليل أداء الاقتصاد السعودي خلال الفترة(٢٠٠١ـ ٢٠١٠)

ثانياً: خصائص الاقتصاد السعودي

ثالثاً: معالم السياسة الاقتصادية السعودية خلال الفترة(٢٠٠١ـ ٢٠١٠)

الفصل الثاني

بنية الاقتصادين السوري والسعودي

تتسم السعودية بأنها دولة نفطية أي ذات اقتصاد ريعي، يعتمد اقتصادها على سلعة واحدة هي النفط كما تصنف بأنها دولة نامية، مازالت هياكلها الاقتصادية والتنظيمية والإدارية بحاجة إلى مزيد من التنمية والتطوير[1]، أضف إلى ذلك فهي تتبع نظاماً اقتصادياً يعتمد على احترام الملكية الفردية، وسيادة نظام السوق، وعدم منافسة القطاع الخاص في مزاولة النشاطات الاقتصادية، والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وانتهاجها تخطيطاً تأشيرياً يعتمد على سعي الخطط التنموية لتصحيح اختلالات السوق وحالات فشله، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى اعتماد التنمية في السعودية طوال الثلاثين عاماً الماضية على الإيرادات النفطية نتيجة التوسع في إنتاج وتصدير النفط إلى زيادة مطردة في وارداتها من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمواد الخام. ولقد ساعد على ذلك المحاولات المستمرة لتحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع يعتمد على موارد متجددة تضمن له التنمية المستدامة وعلى رأسها قطاعات الصناعة التحويلية والبتر وكيماوية، وكذلك قطاعات الزراعة والخدمات.

ولعبت التشريعات والسياسات الاقتصادية الكلية في سورية ـ بالرغم من كل الجهود المبذولة بداية التسعينات وخلال الفترة(٢٠٠٠ـ٢٠٠٥) ـ دوراً غير مشجع للنمو وللاستثمار الأمثل للموارد وتطوير القدرات البشرية من جهة وغير مركز نحو زيادة العدالة الاجتماعية ـ بالرغم من سياسات الدعم المكلفة التي تقوم بها الحكومة السورية ـ من جهة أخرى[2]، وذلك نتيجة ضعف الكفاءة في إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، وعدم وضوح التوجهات الاقتصادية الإستراتيجية، بالإضافة إلى أن الاقتصاد يعتمد على النفط والزراعة بنسب متزايدة ويعاني ضعفاً في قطاع الصناعة التحويلية وتضخماً في الخدمات ماعدا الخدمات المالية التي بقيت الأضعف في المنطقة، وانعكس ذلك على تنوع ضعيف للصادرات وقيم مضافة منخفضة وخسارة أسواق تقليدية للأسواق السورية.

وللوقوف على بنية الاقتصادين السوري والسعودي سوف نحلل في هذا الفصل البنية الهيكلية لهما من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والتركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

---

[1] د. احمد بن حبيب صلاح، الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية، وزارة التخطيط السعودي، عام ٢٠٠٦، ص١.

[2] تحليل الاقتصاد الكلي السوري، هيئة تخطيط الدولة، مسودة مقدمة للمناقشة في ٢٥ـ١ـ٢٠٠٥، ص١١.

واتجاهات التجارة الخارجية لكلا البلدين بالإضافة إلى بنية وحجم العمالة في القطاعات الاقتصادية لكلا البلدين، والخصائص العامة لكلا الاقتصادين ونقاط التماثل والتباين بينهما وصولاً إلى السياسات الاقتصادية المتبعة في كلا البلدين والمتأثرة أصلاً بالتحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة التي ألمّت بالعالم مؤخراً.

المبحث الأول: ملامح وخصائص الاقتصاد السوري

أولاً : تحليل أداء الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠):

١) النمو الاقتصادي:

حقق النمو الاقتصادي في سورية معدلاً مقبولاً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة إذ بلغ بالمتوسط(٥,٢٩)% تقريباً خلال تلك الفترة، بسبب الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحسين معدل الالتحاق في المدارس وتقليل معدل التسرب من التعليم وتخفيض معدل البطالة إلى حدود مقبولة وتحسن دليل التنمية البشرية، ولكن في الوقت نفسه لم تتحقق المعدلات المخططة المستهدفة بالخطة الخمسية العاشرة، حيث تم التخطيط لتحقيق معدل نمو سنوي قدره ٧٪ للفترة الممتدة من ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٠.[١] إلا أنها لم تحقق ذلك المعدل بالنظر إلى متوسط معدل النمو الفعلي خلال الفترة(٢٠٠٦ ـ٢٠١٠) الذي بلغ ٤,٩٪ وبهامش كبير عن المخطط له خلال نفس الفترة، حيث تناقصت معدلات النمو بشكل تدريجي ابتداءً من العام ٢٠٠٢ حيث بلغت أدنى مستوى لها خلال الفترة (٢٠٠١ ـ٢٠١٠) في العام ٢٠٠٣عند حدود٠,٦٪ بعد عقد من الازدهار الاقتصادي في التسعينات من القرن الماضي، وذلك نتيجة انخفاض إنتاج النفط بنسبة ٣,٦٪ عن العام ٢٠٠٢ والانخفاض الحاد في العام ٢٠٠٤ حيث بلغ ٢٩٪ تقريباً بالرغم من أن معدل النمو في العام ٢٠٠٢ بلغ ذروته خلال هذا العقد عند حدود ٧,٩٪ نتيجة ازدياد صادرات القطاع الخاص، والاندفاع المفاجئ في حجم الاستثمارات، وزيادة الاستيراد إضافة إلى توسع القروض الممنوحة للقطاع الخاص، ليبدأ بالتذبذب ارتفاعاً وهبوطاً ولكن بشكل طفيف، وصولاً إلى العام ٢٠١٠ حيث بلغ ٣,٤٪(الشكل رقم (١)). واقترن هذا التذبذب في معدل النمو الاقتصادي بثبات نسبي في معدل النمو السكاني في سورية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين حيث وصل إلى ٢,٤٨٪ والشكل التالي يوضح معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠١٠):

[١] حددت الخطة الخمسية العاشرة ثلاثة أهداف رئيسة في المجال الاقتصادي ومنها تسريع عملية النمو الاقتصادي من خلال تحقيق معدل نمو ٧٪ ويترافق هذا الهدف مع تخفيض معدل النمو السكاني بنسبة ٠,٥٪ في المرحلة الأولى وصولاً إلى ٢٪ في المدى المتوسط.

الشكل رقم(١):معدل النمو السكاني والنمو الاقتصادي الحقيقي في سورية خلال الفترة (٢٠٠١ـ ٢٠١٠).

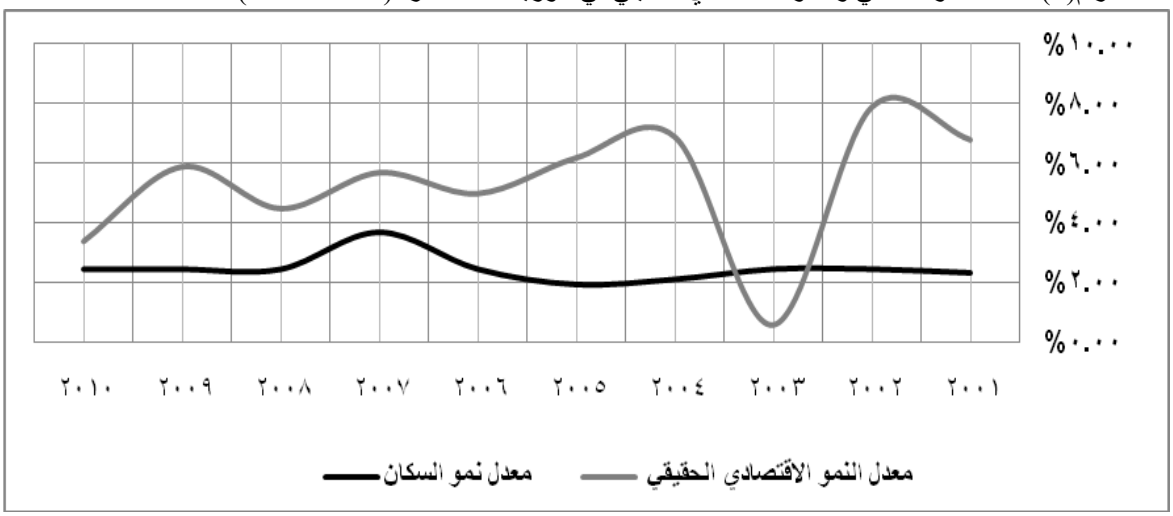

المصدر :المكتب المركزي السوري للإحصاء, المجموعة الإحصائية للعامين ٢٠٠٥. ٢٠١٠.

وبرأينا، فقد استفاد الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠٠١ـ٢٠١٠) من أسعار النفط العالية والفائض المحول من العمالة السورية في الخارج وخاصة من دول الخليج العربي، لكن توقع انخفاض إنتاج النفط في المدى المتوسط وتباطؤ عملية الإصلاح الاقتصادي نسبياً سوف يترك أثراً مباشراً على أداء النمو الاقتصادي في سورية.

٢) التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي السوري خلال الفترة(٢٠٠١ـ٢٠١٠)

إن الرؤية التحليلية والاقتصادية لمعدلات النمو في سورية تبرز بشكل جليّ وواضح من خلال صورة التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي التي توضح الانخفاض الهائل في معظم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠١ ـ٢٠١٠). وهذا التراجع شمل كافة القطاعات باستثناء قطاعي الصناعة الإستخراجية والخدمات، وذلك يتطلب مراجعة متأنية لأسباب هذا التراجع وبالتالي دراسة كل قطاع على حدة ضمن الدراسات القطاعية، وبرأينا يبقى التراجع العام في نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة المدروسة دليل على وجود اختلالات جوهرية في مصادر النمو الاقتصادي في سورية وفي السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة فيها. وهذا الطرح يظهر من خلال الشكل التالي الذي يوضح حجم هذه القطاعات في بنية الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم(٢): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي السوري بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة.

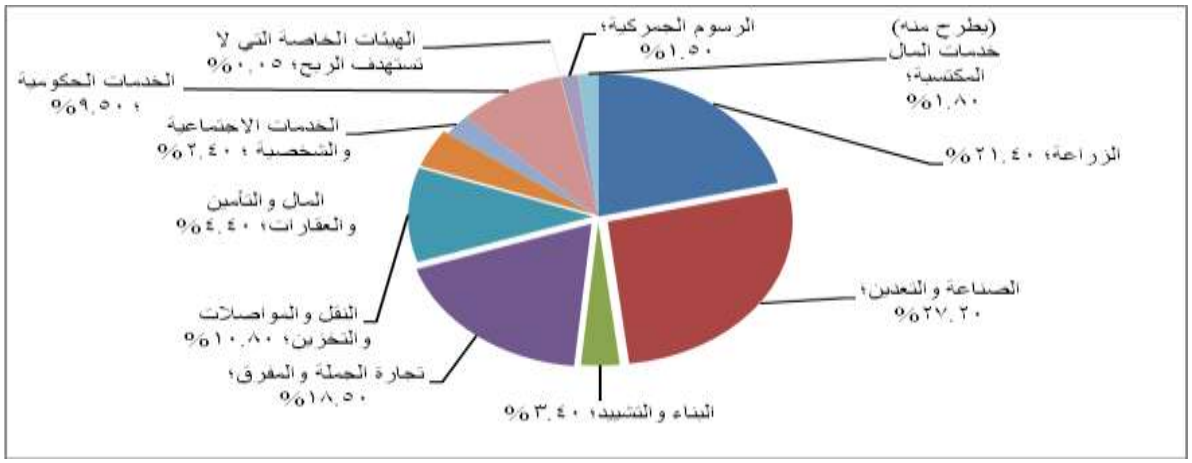

المصدر :المكتب المركزي السوري للإحصاء, المجموعة الإحصائية للعامين ٢٠٠٥. ٢٠١٠.

ومن خلال هذه التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة يتبين ما يلي:

أ- القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي في سورية، كما في معظم الدول العربية، مكانةً خاصة بين القطاعات الاقتصادية المشكلة للاقتصاد الوطني، ويتضح ذلك من كونه القطاع الذي يؤمن الغذاء للمواطنين، والمواد الخام للصناعة، كما يساهم في تحسين الميزان التجاري ويوفر القطع الأجنبي اللازم لتأمين تمويل مستوردات القطاعات الأخرى، كما يساهم أيضاً بتشغيل نسبة كبيرة من القوة العاملة وإمداد القطاعات الأخرى بالأيدي العاملة اللازمة لها، حيث بلغت نسبة العمالة في الزراعة إلى إجمالي العمالة في سورية عام ٢٠٠٣ حوالي ٢٦,٦٪ حيث بلغ عددهم ١,٦ مليون عامل مقابل نسبة ٢٣,٧٪ في العام ٢٠٠٦ وبحوالي ١,٦٥ مليون عامل،[١] حيث حققت سورية زيادات مهمة في الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي بل يتعداه إلى فائض مهم للعديد من المنتجات الزراعية، ولا سيما منتجات الحبوب، والخضار والفواكه والزيتون والزيت وغيره، بل أصبحت العديد من المنتجات الزراعية تعاني من أزمة في التسويق حيث غدت هذه المنتجات فائضة عن حاجة السوق الداخلية.[٢] ويعتبر القطاع الزراعي المساهم الأكبر بعد القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وبلغ متوسط المساهمة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) حوالي ٢١,٤٪، حيث انخفضت نسبة المساهمة الزراعية في

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث(القطاع الزراعي)، ملحق(٣،٣)، عام ٢٠٠٨، ص٢٩٩.
[٢] د. يوسف محمد حزان، سياسات الإصلاح الاقتصادي بين النظرية والممارسة(مثال سورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد الثاني، عام ٢٠٠٥، ص٣٥٣.

الناتج من ٢٥,٣٪ عام ٢٠٠١، إلى ١٧,٩٪ عام ٢٠٠٨ لتعاود الارتفاع بشكل واضح إلى٢١,٧٪ عام ٢٠٠٩ وتنخفض إلى ١٨,٨٪ عام ٢٠١٠،[١] ويرجع هذا التذبذب إلى الظروف المناخية التي مرّت بها سورية والتي أدّت إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية. ومن المسلم به أن بناء قطاع صناعي متقدم نسبياً على أنقاض مجتمع زراعي تقليدي متخلف سوف يمنى بالفشل والسقوط إذا لم يساعده القطاع الزراعي بتوسيع نطاق الطلب وإمداده بالأيدي العاملة التي يمكن أن تفيض عن حاجته نتيجة لمكننة العمل الزراعي.

ب- القطاع الصناعي

أسهم قطاع الصناعة و التعدين في سورية بنسبة ٢٧,٢٪ وسطياً من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠)، حيث بلغت نسبة مساهمته في هذا الناتج ٢٧,٢٪ عام ٢٠٠١ تقريباً، لتبلغ ذروتها عند ٣٠,٨٪ عام ٢٠٠٨ و ٢٦,٧٪ تقريباً في العام ٢٠١٠و لكن يجب التعامل مع الأرقام المدرجة تحت اسم الصناعة بحذر شديد بسبب إدماج الصناعة التحويلية مع الصناعات الإستخراجية والتعدين في الأرقام، لسببين، **الأول**: أنه لم يعد بإمكان الاقتصاد السوري الاعتماد عليها بعد أن بدأ النفط السوري بالنضوب حيث انخفض إنتاج النفط من ٣٤,٩١٢ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٣ إلى ٢١,٢٤١ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٩ أي بنسبة ٣٩,١٥٪، **والثاني**: هو أن المهم بالنسبة لسورية هو الصناعة التحويلية كثيفة العمالة، والتي تشّغل في القطاع الصناعي ككل حوالي ٩٤٢,١٣١ عامل خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) بكتلة أجور وصلت إلى ٢٠٧,٠٥٦ مليار ليرة سورية ودائماً خلال الفترة نفسها، بينما واقع الأمر أن استخراج البترول وارتفاع أسعاره وانخفاضها لا ينعكس بالضرورة إيجابياً على حجم العمالة الموظفة في القطاع الاستخراجي العام والتي لا تتجاوز (٢٠٨,٧٧٥) عامل خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، بكتلة أجور وصلت إلى ٤٧,٠٤٥ مليار ليرة سورية في الفترة نفسها، ولا يستوعب جيش العمالة السوري، ولا يوضّح درجة الكفاءة والقدرة التنافسية للمنتج السوري في العالم.[٢] والجدول التالي يوضح ذلك:

[١] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لأعوام فترة الدراسة.

[٢] المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، الأرقام محسوبة من المجموعة الإحصائية للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧-٢٠١١، الإحصاءات الصناعية.

الجدول رقم(١) عدد العمال في القطاع الصناعي السوري مع رواتبهم وإنتاجهم خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) بالمتوسط(عدد العمال:عامل، رواتب العاملين والإنتاج الصناعي(مليون ل.س):

القطاع الصناعي	العمالة في القطاع الصناعي(عامل)	رواتب وأجور العاملين في القطاع الصناعي(مليون ليرة سورية)	الإنتاج الصناعي العام(مليون ليرة سورية)
صناعة تحويلية	942,131	207,056	6,119,666
صناعة إستخراجية	208,775	47,045	4,129,528
صناعة الماء والكهرباء	695,430	105,998	1,197,259

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، الأرقام محسوبة من المجموعة ٢٠٠٥-٢٠٠٧-٢٠١١، الإحصاءات الصناعية

ونما الإنتاج الإجمالي للصناعة السورية بنسبة ١٥,١٢٪ وسطياً خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠)، في حين بلغ المعدل الوسطي لنمو قطاع الصناعة والتعدين حوالي ١٤٪ خلال الفترة المذكورة، وبما أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل عملياً القيمة المضافة في الاقتصاد، فإن ازدياد قيمة الإنتاج الإجمالي وانخفاض الحصة من الناتج المحلي الصافي، يؤكد ميل الصناعة السورية لإنتاج بضائع ذات قيمة مضافة منخفضة. ولذلك فإن الشركات في هذا القطاع تنتج أكثر في كل عام، ولكن القيمة التي تضيفها إلى الاقتصاد كل عام هي أقل من سابقه. والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل(٣): مقارنة صافي الناتج المحلي الصناعي والإنتاج العام الصناعي خلال فترة الدراسة بتكلفة عوامل الإنتاج (الوحدة مليون ل.س)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧-٢٠١١

وينتج القطاع العام الصناعي٧٤,٦٪ من الإنتاج الصناعي الكلي، و٨٣٪ من صافي الناتج المحلي الصناعي، بينما حقق القطاع الخاص الصناعي٢٥,٤٪ من الإنتاج الصناعي الكلي، وينتج نسبة ١٧٪ من صافي الناتج المحلي الصناعي، ومن الواضح أن الشركات الحكومية أكثر كفاءة من الشركات الخاصة لأن نسبة صافي الناتج المحلي إلى الإنتاج الكلي في الشركات الحكومية يساوي (٠,٤٨٨) وفي الشركات الخاصة (٠,٢٩٢) فقط.[١] وهذا يعني أن القيمة الصافية للنشاط الصناعي في القطاع العام تمثل ٤٨,٨٪ من القيمة الإجمالية بينما تمثل في القطاع الخاص ٢٩,٢٪ فقط. ومع ذلك فإن الأداء الجيد في قطاع الدولة ليس نتيجة لأداء اقتصادي أفضل مقارنة مع الشركات الخاصة بل بسبب تأثير النشاط الرابح جداً لقطاع النفط، حيث أدى ارتفاع سعر النفط عالمياً في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة إلى زيادة قيمة الإنتاج في هذا القطاع بنسبة ٤٨,١٢٪ من صافي الإنتاج الصناعي للشركات العامة في الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) وهذه الزيادة تعود إلى قطاعات الصناعات الإستخراجية (مناجم، مقالع، استخراج النفط). وبالتالي فإن مساهمة هذا النشاط تعتبر أساسية في الأداء الإجمالي للقطاع العام الصناعي. أما بالنسبة للصناعات الأخرى فليس هناك فرق كبير بين القطاعين العام والخاص في النسبة بين الناتج الصافي والإنتاج الكلي الصناعي حيث تأخذ الصناعات الكيماوية وتكرير النفط ومشتقاته إضافة إلى صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ حصة الأسد من الصناعات التحويلية في القطاعين العام والخاص.

ت- قطاعات اقتصادية أخرى

يعتبر قطاع البناء والتشييد أحد أكثر القطاعات ديناميكية في الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤) ففي عام ٢٠٠٣ ساهم هذا القطاع بنسبة ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي المساهمة الأعلى خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) محققاً نسبة مساهمة وسطية بلغت ٣,٤٪ خلال نفس الفترة، وبالنسبة إلى مساهمة تجارة الجملة والمفرق فقد هبطت بشكل طفيف من ١٥٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٧٪ عام ٢٠٠٨، وقطاع المال والتأمين والعقارات الذي وصل إلى ٤٪ عام ٢٠٠٠، لم يتعد ٦٪ عام ٢٠٠٨ ،وقد نشطت العقارات في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤) بشكل خاص حيث بلغ عدد رخص البناء بكافة أنواعه ٥٥٦١ رخصة وبزيادة كبيرة عن العام ٢٠٠٠ بلغت ثمانية أضعاف تقريباً، وبزيادة طفيفة عن العام ٢٠١٠ بنسبة ٨,٤٣٪، كما توسعت المباني السكنية وغير السكنية مع الغلبة للأبنية التجارية والتي بلغت نسبتها في العام ٢٠٠٠ حوالي٢٦,١٢ من إجمالي الأراضي المرخصة، بينما

[١] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لأعوام فترة الدراسة. الأرقام والنسب حسبت عن طريق الباحث.

بلغت هذه النسبة في العام ٢٠١٠ حوالي ٣٢,٣٪، وتعتبر البنية التحتية في سورية متطورة نسبياً، حيث تؤمن شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية، الربط الضروري بين المدن والموانئ والمواقع السياحية والمناطق الريفية. وقد ساهم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة ٨٪ فقط عام ٢٠٠٠ وانخفضت إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٨.[١]

ث- القطاع المالي والنقدي

يحكم الهيكلية النقدية في سورية القانون رقم ٢٠٠٢/٢٣ والذي أعاد إحياء مجلس النقد والتسليف وهو مؤسسة بقيت طي النسيان لما يزيد عن ٢٠ عاماً. ويحدد هذا القانون الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية ودور مجلس النقد والتسليف في تحقيق هذه الأهداف والمتمثل في تسهيل تطوير الأسواق النقدية والمالية. ومن ثم المحافظة على استقرار الليرة السورية من جهة التضخم وسعر الصرف، ومتابعة أهداف النمو الاقتصادي وفرص العمل من خلال السياسات النقدية.

إن السوق المالية السورية لا تزال ضعيفة النمو لذلك فإن مصرف سورية المركزي لا يزال يعتمد على الأدوات النقدية المباشرة في تحقيق الأهداف المذكورة. ومع الخزينة، وتوحيد نظم الصرف والترخيص لمكاتب الصيرفة وافتتاح سوق مالية بين المصارف.[٢]

تتوزع مهام المصرف المركزي العادية بين ثلاثة مؤسسات أو أكثر هي المصرف المركزي ذاته والمصرف التجاري السوري ومجلس النقد والتسليف، وبرأينا فإن في هذه التعددية نتائج سلبية على السياسة النقدية في الدولة وبالتالي على الاقتصاد الوطني والاستقرار الاقتصادي، لذلك كان من المطلوب صياغة قانون أساسي يحدد الهيكل الأساسي للنظام المصرفي ويقر بكل وضوح استقلالية وشمول مهام المصرف المركزي ويعلن أن السياسة النقدية تسعى إلى استقرار مستوى الأسعار وتحقيق السياسات التي يرسمها مجلس النقد والتسليف والذي هو بمثابة مجلس إدارة المصرف، ويجب أن يكلف بدور استشاري هام في كل ما يتعلق بالتنسيق بين السياسات المالية والنقدية، كما يحتاج إصلاح النظام النقدي ومؤسساته إلى بناء القدرات والعمليات واعتماد برامج ومشاريع متعددة كتدريب وإعادة تدريب الكوادر وتأهيلها وتأسيس المزيد من المصارف والفروع وفتح المجال أمام المنافسة الأجنبية وتعزيز الروابط بين المصارف وإحلال نظام محاسبي مصرفي دولي محل النظام المحاسبي المعمول به في المصارف يتم إعداده من قبل مصرف سورية المركزي وتعميمه على كل المصارف بالتوازي مع تنفيذ

[١] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لسنوات الدراسة.
[٢] د.كونستانتين زمان، ،مراجعة الاقتصاد السوري، مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعيISMF ،عام ٢٠٠٦،ص٢٨.

برنامج للتوعية الإعلامية وتطوير إمكانيات التحليل الاقتصادي والمالي للمصرف المركزي والالتزام بمعايير بازل (١) وبازل (٢).

وتجلى التوجه العام للسياسة المالية في سورية خلال الخطة الخمسية العاشرة(٢٠٠٦-٢٠١٠) التي تعتبر ضمن فترة الدراسة، باتجاه رفع مستوى الإنفاق والعجز لدعم النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل على أن لا تستمر الزيادة في مستوى العجز إلى ما بعد العام الأخير في الخطة ويبدأ بالتراجع بعدها بشريطه تحقيق تقدم ملحوظ في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج، ويساعد في ذلك الوضع الجيد للاقتصاد السوري كونه يتمتع بفوائض هامة من العملة الأجنبية مصحوبة بمعدلات مديونية ضعيفة. وفيما يلي نجري مقارنة بين الأداء المخطط والأداء الفعلي من خلال المقارنة بين مجموعة مؤشرات للسياسة المالية وأدواتها مع نهاية الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠١-٢٠٠٥) ونهاية الخطة العاشرة(٢٠٠٦-٢٠١٠)، في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها سورية على مستوى المؤشرات المالية التي تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم(٢) بعض النسب والمؤشرات المالية للخطط الخمسية السورية التاسعة والعاشرة.

المؤشرات المالية	الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)		الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)	
	النسبة المقدرة	النسبة الفعلية	النسبة المقدرة	النسبة الفعلية
الإيرادات الضريبية/ الناتج المحلي الإجمالي	10.0%	10.5%	16_18%	14.7%
ضرائب الدخل/ الناتج المحلي الإجمالي	5.6%	4.0%	12_13%	7.0%
الإيرادات / الناتج المحلي الإجمالي	26.8%	23.9%	33.0%	21.3%
الإيرادات النفطية / الناتج المحلي الإجمالي	9.2%	6.6%	5.6%	7.5%
العجز/ الناتج المحلي الإجمالي	7.8%	7.6%	3.0%	6.5%

المصدر: مصرف سورية المركزي، وموقع التشاركية التابع لمجلس الوزراء السوري.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسب التنفيذ بالنسبة لمؤشرات السياسة المالية كانت متواضعة إذ تبين ما يلي:

أولاً : إن نسبة الإيرادات الكمية المقدرة في الخطة الخمسية العاشرة كانت يجب أن تصل إلى حدود٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ولكن كما هو واضح من الجدول أنها لم تحقق أكثر من ٢١,٣٪. أما بالنسبة للإيرادات الضريبية فكان المخطط لها أن تتراوح ما بين(١٦٪-١٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي ولكن في الواقع كانت هذه النسبة بحدود ١٥٪ تقريباً في المصادر الرسمية المنشورة ولكن يمكن أن يكون هذا الرقم لم يتجاوز ١١,٠٢٪ في عام ٢٠١٠ وبنفس الوقت يلاحظ أن معدل نمو

الضرائب المباشرة انخفض من ٥٠٪ إلى٤٢٪ بينما ارتفع معدل نمو الضرائب غير المباشرة من ١٣,٤٪ إلى٣٥,٣٪.

وبالتالي يمكن الاستنتاج أن نمو الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى ابتعاد النظام الضريبي عن العدالة الضريبية، وأن إعادة توزيع الدخل القومي تم لصالح الأغنياء وليس الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، ويدل ذلك أيضاً على وجود فساد إداري، بالإضافة إلى وجود تهرب ضريبي واضح ولا سيما أن الجهد الضريبي لم يتجاوز نسبة ٢٥٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية التي يمكن تحصيلها في حال عدم وجود التهرب الضريبي والتجنب الضريبي والجهاز الضريبي الكفء والنزيه.

إن ارتفاع الضرائب غير المباشرة يعني ارتفاع الأسعار وزيادة تكاليف الإنتاج وضعف الاستثمار وضعف القدرة التنافسية للإنتاج الوطني و زيادة الإعفاءات الضريبية. والخلاصة أن النظام الضريبي المتبع لا يراعي القواعد الأساسية للضريبة وهي العدالة والحصيلة.

ثانياً: بالنسبة للإنفاق الحكومي فقد صدرت مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تحسين أداء السياسات المالية للدولة وتوحيد عملية الإشراف على الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري وإدارة الدين العام والسماح لمؤسسات القطاع العام بالاحتفاظ بأرباحها بعد دفع الضرائب المستوجبة عليها إلى خزينة الدولة. وفي هذا المجال نلاحظ أن الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري كان متوقعاً خلال الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) أن يصل إلى نسبة تتراوح ما بين (٣٤,٥٪-٣٩٪) لكنه خلال السنوات(٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨) كان يعادل وسطياً ٣٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بينما وصل في العام ٢٠١٠ إلى حدود ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

إذاً هناك انحراف سالب و فارق كبير بين حجم الإنفاق الحكومي المخطط من خلال الخطة الخمسية العاشرة وحجم الأداء الفعلي، وهذا القصور يعود إلى عدم توافر الإيرادات اللازمة ولا سيما أن الزيادة التي حصلت في التحصيل الضريبي كانت أقل من تراجع الإيرادات النفطية، وبنفس الوقت إذا ميزنا ما بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والإنفاق الحكومي الجاري نلاحظ أنه كان من المتوقع أن يزداد من ١٢٪ عام ٢٠٠٥ إلى ١٤٪ عام ٢٠١٠ أي مع نهاية الخطة الخمسية العاشرة في حين أن الإنفاق الاستثماري حافظ على مستواه في عام ٢٠١٠ أي بحدود ١٢٪من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للإنفاق الجاري كان متوقع أن يصل إلى حدود (٢٠,٥-٢٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه لم يتجاوز في عام ٢٠١٠ حوالي١٧٪.

هذا التراجع في حجم الإنفاق الحكومي سوف يترتب عليه النتائج الآتية:

أ- تراجع في الاستثمارات وبالتالي ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

ب- تراجع في الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل الدولة للمواطنين.

وبالنسبة لموضوع البطالة والتي زادت عن ٨,٣٪ عام ٢٠١٠ وهي قد تكون قابلة للزيادة في الفترة القادمة وذلك لأنه كان من المتوقع أن يتم تشغيل ٥١٧٥٢ عاملاً في القطاع الإداري والاقتصادي وهذا الرقم حتى لو نُفّذ سوف يبقى قليلاً بالمقارنة مع فرص العمل المطلوبة والتي تصل إلى حدود٢٢٦٦٠٠ فرصة عمل و هذا يعني أن ما هو مخطط له سيغطي ٢٢,٨٪ فقط . إذاً المطلوب من القطاع الخاص أن يغطي ٧٧,٢٪من الشباب طالبي العمل في السنة الواحدة وهذا غير متوفر ولا سيما في الظروف التي تواجهها سورية، إذاً ستكون معدلات البطالة في ارتفاع مستمر.

ج- القطاع المصرفي

حقق القطاع المصرفي في سورية زيادة في موجودات المصارف فقد وصلت الزيادة في عام ٢٠١٠ في المصارف الحكومية ٤,٦ % عن عام ٢٠٠٩ أما في المصارف الخاصة التقليدية فقد وصلت الزيادة في عام ٢٠١٠ إلى ١٢ % وفي المصارف الإسلامية إلى حوالي١٧ % وقد كانت من أسباب زيادة هذا النشاط للقطاع المصرفي الزيادة التي حصلت في حجم الودائع خلال الفترة المذكورة وهذا دليل على زيادة ثقة الأفراد في القطاع المصرفي ولكن بنسب متفاوتة بين العام والخاص والإسلامي.

وفيما يتعلق بسعر الصرف فقد حافظ على ثبات نسبي حتى نهاية عام ٢٠١٠ ولكن ما يتعلق بأسعار الفائدة فإن التغير الذي يحصل فيها لا يتناسب مع التغير الذي يحصل بأسعار الصرف ومعدلات التضخم وهذا ملاحظ مع بدايات الخطة الخمسية الحادية عشرة. وان عملية فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأميركي مقابل ربطها بوحدة السحب الخاصة كان معقولاً ولكن يمكن أن يتم ربطها بسلات عملات وذلك حسب نسب التجارة الخارجية مع عملات هذه الدول وهذا أفضل من وجهة نظرنا. أما فيما يتعلق بنمو العرض النقدي خلال الخطة الخمسية العاشرة وسطياً نما بمعدلات اقل من معدلات نمو الطلب على النقد مما ساعد في كبح جماح الضغوط التضخمية.

ثانياً: خصائص الاقتصاد السوري

وجدنا من خلال استعراض تحليل أداء الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) أن الاقتصاد السوري يعاني من اختلالات جوهرية تجعل إمكانية تحقيق معدلات نمو مستدامة أمرٌ غير ممكن في الظروف الحالية وترجع هذه العوائق إلى مشاكل جوهرية في مصادر النمو الاقتصادي فالتراجع كمي في كل من الاستثمار المادي والتشغيل، وكيفي في إنتاجية العامل وكفاءة رأس المال ومجمل إنتاجية

عوامل الإنتاج مما يعكس تدهوراً في رأس المال البشري الذي يعد المصدر الرئيسي للإنتاجية والتنافسية في عالم الغد نتيجة تدني المستوى التعليمي للقوى العاملة كماً وكيفاً، وعدم تطوير الجانب المعرفي في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى تراجع استخدام التقانة مما ينعكس سلباً على الاقتصاد السوري ككل والذي تسيطر عليه أصلاً القطاعات الريعية الإستخراجية والزراعة حيث تكمن الخطورة في ذلك من خلال الاعتماد الكلي على تلك القطاعات وإغفال قطاعي الصناعة والخدمات والذي يقود بدوره إلى فشل في إستراتيجية السياسات الاقتصادية المتبعة في سورية.[١] ومن جانب آخر لعبت التشريعات والسياسات الكلية المتبعة ـ بالرغم من كل الجهود التي بذلت بداية الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) ـ دوراً غير مشجع للنمو والاستثمار الأمثل للموارد وتطوير القدرات البشرية من جهة، وغير مركّز نحو زيادة العدالة الاجتماعية ـ بالرغم من سياسات الدعم المكلفة التي تقوم بها الحكومة ـ من جهة أخرى، وذلك نتيجة ضعف الكفاءة في إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، وعدم وضوح في التوجهات الاقتصادية الإستراتيجية.[٢]

إن نتائج هذه العوامل الجوهرية انعكس في معدلات نمو حقيقية متراجعة، واقتصاد يعتمد على النفط والزراعة بنسب متزايدة وضعف في قطاع الصناعة التحويلية وتضخم في الخدمات ماعدا الخدمات المالية التي بقيت الأضعف في المنطقة، وانعكس ذلك على تنوع ضعيف للصادرات وقيم مضافة منخفضة وخسارة أسواق تقليدية للسلع السورية.

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج أهم المميزات التي يتمتع بها الاقتصاد السوري كما يلي:

أولاً: الاقتصاد السوري يعتمد بشكل أساسي على الريعية، ويمكن التعرف على تلك الملامح من خلال تركيب الناتج المحلي الإجمالي أو من خلال بعض الأنشطة الاقتصادية الريعية أو عبر معدلات النمو القطاعي[٣].

ثانياً: الاقتصاد السوري شديد الحساسية لتدفق رؤوس الأموال من الخارج إن على شكل مساعدات ومعونات أو على شكل استثمارات مباشرة(عودة الرأسمال السوري المهاجر أو تدفق استثمارات عربية وأجنبية).[٤]

---

[١] Gylfason Thorvaldur ,Agriculture, and economic growth in economies in transition,2000,w bank ,jel o13,p24,Q32.

[٢] هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد الكلي السوري، مسودة مقدمة للمناقشة تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٥، ص١١-١٢.

[٣] د. غسان إبراهيم،الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، دمشق، ص٩-١٠.

[٤] د.مطانيوس حبيب، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، عام ٢٠٠٦، ص٢٦٩.

ثالثاً: الاقتصاد السوري شديد الحساسية تجاه وضع الميزان التجاري، ففي حال تحقيق فائض في الميزان التجاري يمكن تغطية استيراد مستلزمات الإنتاج وتشغيل الجهاز الإنتاجي بطاقة مقبولة، أما في حالة عجز الميزان التجاري يصبح تمويل المستوردات متعذراً أو تلجأ الحكومة إلى تقييد الاستيراد مما يعرقل النمو الاقتصادي.

رابعاً: الاقتصاد السوري اقتصاد متقلب في معدلات النمو بشكل كبير جداً مع أنه اقتصاد مخطط، حيث بلغ متوسط النمو حوالي ١٠٪ سنوياً بالأسعار الثابتة في عقد السبعينات من القرن العشرين، وذلك بسبب المعونات العربية التي تدفقت على سورية إبان حرب تشرين التحريرية، لينخفض إلى ٣٪ فقط في النصف الأول من عقد الثمانينات من القرن الماضي، وسالباً في النصف الثاني من ذلك العقد بسبب جفاف مصادر المعونات العربية، إضافة إلى زيادة العجز التجاري ونقص موارد القطع الأجنبي عن الوفاء بحاجة الاقتصاد السوري لتغطية استيراد مستلزمات الإنتاج، فقد توقفت في ذلك العقد بعض معامل القطاع العام ومثلها في القطاع الخاص بسبب عدم القدرة على فتح الاعتمادات اللازمة لاستيراد قطع التبديل أو مستلزمات الإنتاج الوسيطة، وفي النصف الأول من عقد التسعينات ارتفع المعدل بشكل نسبي ليصل إلى ٧,٢٪ نتيجة إصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم/١٠/عام١٩٩١ الذي أدى إلى تدفق الاستثمارات من الخارج،[١] إضافة إلى فتح الحدود العراقية السورية عام ١٩٩٧ وارتفاع قيمة الصادرات السورية إلى السوق العراقية، السوق المفتقرة، بسبب الحصار إلى أي نوع من السلع، لينخفض في النصف الثاني إلى حوالي ٢٪ وأصبح سالباً بمعدل(-١,٥٪إلى -٢٪) في السنوات الأخيرة من العقد.[٢]

خامساً: الاقتصاد السوري صغير الحجم(ميكروي) بكل المقاييس فالناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز ٢٠ مليار دولار وهو أقل من رقم أعمال شركة متوسطة في أي دولة صناعية متقدمة. ودخل الفرد متوسط أقرب إلى المتدني، كما إن إنتاجية العمل متدنية قياساً بمثيلتها في الاقتصاديات المتقدمة. وإن اقتصاداً بهذا الحجم الصغير ومستوى التطور الضعيف غير قادر على توليد مزايا نسبية حركية(ديناميكية) تجعله قادراً على الاندماج في الاقتصاد العالمي بصفة شريك.

سادساً: ازدواجية الاقتصاد السوري بين قطاعين عام وخاص، وترجع هذه الازدواجية إلى كون الاقتصاد السوري يمر في مرحلة التحول من اقتصاد شبه مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث أدّت هذه الازدواجية إلى انعدام المنافسة بين وحدات الإنتاج في الاقتصاد الوطني،

---

[١] د.مطانيوس حبيب، أوراق في الاقتصاد السوري، مرجع سابق ذكره، ص٢٦٩.

[٢] نهاد دمشقية، دراسة إمكانية التكامل الصناعي السوري اللبناني، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، عام ٢٠٠٠.

إضافة إلى تعّود القطاع العام على إعانات الدولة لتغطية خسائره وعدم محاسبة إداراته. وفرض حماية جمركية عالية من اجل إبقاء مؤسسات القطاع العام على قيد الحياة والإفساح في المجال أمام القطاع الخاص لتحقيق أرباح كبيرة على حساب المستهلك. والنتيجة أن القطاع العام يبقى عاجزاً عن خلق الفائض الاقتصادي، والقطاع الخاص لا يحتفظ بالفائض داخل البلد أو على الأقل لا يعيد استثماره في سورية.

سابعاً:الاقتصاد السوري اقتصاد نام يحتاج إلى ما سماه روزنشتاين رودان بالدفعة القوية لتجاوز عتبة الانطلاق، أي أنه يحتاج إلى حقنة بالكثير من الاستثمارات لكي يبلغ مرحلة النمو الذاتي وتوليد حركة داخلية في ظل الانفتاح على اقتصاد معولم تتنافس فيه القوى الاقتصادية الكبرى.[1]

ثامناً:يعاني الاقتصاد السوري من معدل بطالة مرتفع بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في استيعاب الكثير من قوة العمل في مؤسسات القطاع العام، ولعل أهم أنواع البطالة في سورية هي البطالة البنيوية.

تاسعاً: يعاني الاقتصاد السوري من التباين الشديد بين التباطؤ في النمو الاقتصادي والتسارع الكبير في نمو الخدمات الاجتماعية، أي عدم التنسيق بين المردود الاقتصادي والتوجه الاجتماعي، وعلى الرغم من الإنفاق الاجتماعي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية فإن الملاحظ أنه لم يؤد إلى زيادة إنتاجية العمل ذلك لأن الإنفاق الاجتماعي يتم على حساب الاقتطاع من الاستثمار الإنتاجي، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين المتطلبات المادية للنمو الاقتصادي(تجهيز عمليات الإنتاج بتقنيات عالية، تجديد المكائن والآلات المستهلكة..الخ) وبين الجانب الاجتماعي للإنفاق.

ثالثاً: معالم السياسة الاقتصادية في سورية خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٠)

كان هناك توافق آراء واسع النطاق منذ منتصف الثمانينات في القرن الماضي على أن مستوى أداء الاقتصاد السوري أضحى أقل من إمكاناته، وكان هناك إقرار بالحاجة إلى إحداث تغيير رئيسي في السياسات الاقتصادية المتبعة. ومنذ ذلك الوقت طفت على السطح مناقشات علنية حول عملية الإصلاح الاقتصادي، واستمر توافق الآراء على ضرورة إصلاح السياسة الاقتصادية السورية، بما يحقق معدلات نمو أعلى وينقذ الاقتصاد السوري من الركود والانكماش، بالنظر إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً في سورية، حيث تسعى سورية إلى مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتطورات التكنولوجية في العالم والاستفادة منها والتقليل من انعكاساتها السلبية، من

[1] د.مطانيوس حبيب، أوراق في الاقتصاد السوري، مرجع سابق ذكره، ص٢٧٠.

خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح والذي بدأته الحكومة السورية في عام ٢٠٠٠ حيث تمثلت هذه المرحلة بتحديث الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق دون إهمال النتائج الاجتماعية لهذا الانتقال.حيث يتناول هذا البرنامج بشكل رئيسي التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين المناخ الاستثماري، لجعله أكثر جاذبية للاستثمارات، فضلاً عن الاهتمام بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي والإداري والصحة والتعليم وتطوير الكوادر البشرية. وتتعاون في هذا الصدد مع جهات عديدة لتحقيق هذا البرنامج مثل الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة والمنظمات الدولية والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، بما يتناسب مع خصوصية الاقتصاد السوري.

تغيّرت كثيراً خلال هذه الفترة مفردات برنامج الإصلاح في سورية وأعيد مرّات عديدة ترتيب سلم الأولويات من الإصلاح الاقتصادي إلى إصلاح القطاع العام عام ٢٠٠١ وفي عام ٢٠٠٢ جرى التركيز على الإصلاح الإداري وتحديث الإدارات الحكومية في حين كان عام ٢٠٠٣ عام الإصلاح المالي والمصرفي الذي قفز إلى المقدمة.

وفي عام ٢٠٠٥ تم اعتماد "اقتصاد السوق الاجتماعي" في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقوم على التشاركية بين القطاعين العام والخاص والمنافسة العادلة بينهما وبالتالي اعتماد آليات السوق دون إهمال الجانب الاجتماعي.

وفي هذا الإطار شهدت مسيرة الإصلاح الاقتصادي المتتابعة التي تعد الشعار الأبرز الذي رفعته سورية في ظل مسيرة التطوير والتحديث التي انتهجتها في بداية الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد، العديد من التطورات الملحوظة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، فمثلاً سمحت التشريعات الجديدة الصادرة بإقامة البنوك الخاصة، ففي عام ٢٠٠١ صدر قانون يسمح بتأسيس مصارف خاصة في سورية لتحسين الخدمات في القطاع المصرفي وتشجيع المستثمرين في القطاع الخاص.[١]حيث تم افتتاح أول مصرف خاص في دمشق خلال مطلع عام ٢٠٠٤، وبذلك ينهي هذا الإجراء، احتكار الدولة للقطاع المصرفي في سورية، الذي دام أكثر من أربعة عقود، ويفتح مرحلة جديدة أمام القطاع المصرفي السوري. وهذا برأينا نقلة نوعية في السياسة الاقتصادية السورية لجهة إشراك القطاع الخاص في عملية الإصلاح الاقتصادي.

[١] د. مصطفى عبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية(والعمل العربي المشترك)،جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام ٢٠٠٩،ص١٣٥-١٣٦.

وأدت هذه السياسة المتبعة بدءاً من العام ٢٠٠١، إلى تحسين الوضع الاقتصادي بصورة ملموسة، فقد اتخذت الحكومة السورية عدداً من الإجراءات المتعلقة بحيازة القطع الأجنبي والإصلاح الضريبي والمصرفي، كما تم تنفيذ العديد من الإجراءات لتحسين فعالية التعريفة الجمركية، واستمرت سورية بتخفيض التعريفة الجمركية على المواد الأولية وإلغاء الرسوم والضرائب المفروضة على الدخل الناجم عن الصادرات الزراعية وتخفيض قائمة السلع الممنوع استيرادها بما فيها السيارات، كما استمرت سورية بتخفيض التعريفة الجمركية المفروضة على المستوردات من الدول العربية في إطار انضمامها إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وسجلت سورية خطوات بارزة ولافتة في مجال الإصلاح الاقتصادي، ففي مجال التخصيص وإن كانت العملية ما تزال تتصف بالبطء والتأني، إلا أن السياسة الاقتصادية المتبعة اتجهت إلى إعادة تأهيل عمل القطاع العام ووضع قانون لتطوير المؤسسات العامة من خلال تحويل الشركات العامة الصناعية أولاً والشركات الأخرى إلى شركات قابضة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري والصلاحيات الواسعة لإدارتها، بهدف جعلها قادرة على المنافسة وتحقيق الأرباح. وهنا لا بد من ذكر، أنه تم تحرير قطاع الاتصالات جزئياً منذ العام ٢٠٠١، عندما أعطت الحكومة الترخيص لمستثمرين في القطاع الخاص السوري ومستثمرين أجانب لإنشاء وتشغيل شبكتين للهاتف الخلوي. ومن الأمور الجوهرية والأساسية في طريق الإصلاح الاقتصادي المنشود، البدء بتحرير القطاع النقدي والمالي من خلال مجموعة من الخطوات والإجراءات الهامة التي شهدها الاقتصاد السوري منذ العام ٢٠٠١، كتوحيد سعر الصرف مثلاً.

وقد شكّل العام ٢٠٠٥ استمراراً لعملية إصلاح القطاع المصرفي، فقد تم السماح لمصارف إسلامية بالعمل في سورية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣٦ عام ٢٠٠٥ القاضي بتأسيس مصارف إسلامية في سورية برأسمال قدره ٥ مليار ليرة سورية، بالإضافة إلى تغيير الأحكام التشريعية الناظمة للسرية المصرفية، وتحسين الأساس القانوني لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث حلّ المرسوم التشريعي رقم ٢٣ عام ٢٠٠٥ الخاص بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب محل القانون رقم ٥٩ عام ٢٠٠٣ الخاص بمكافحة غسيل الأموال. أما المرسوم التشريعي رقم ٣٤ عام ٢٠٠٥ الذي حل محل قانون سرية المصارف رقم ٢٩ عام ٢٠٠١، فقد سمح بفتح حسابات رقمية دون الكشف عن هوية صاحبها، حيث كفل هذا المرسوم سرية العمليات المصرفية وفرض عقوبة السجن على منتهكيها. كما بدأت السوق بين المصارف(Inter bank) مع بداية العام ٢٠٠٤، عندما سمح مجلس النقد والتسليف بإجراء عمليات التسليف بين البنوك(جزء من السيولة الفائضة المتوفرة لديها على ألا

تقل مدة الاستحقاق عن عام واحد). ومنذ تشرين الثاني عام ٢٠٠٥ سمح لفروع المصارف العاملة في سورية بإصدار شهادات إيداع اسمية بالليرة السورية مدة استحقاقها تتراوح بين(١،٢،٣) سنوات.

ومن الإصلاحات الأخرى في القطاع المالي تأسيس هيئة السوق المالية في شباط عام ٢٠٠٦ والتأسيس لتسع شركات تأمين منذ أيار عام ٢٠٠٦. وقد أحدثت الإصلاحات المذكورة ارتفاعاً كبيراً في أصول المصارف بمعدل يتجاوز١,٦٦ ضعفاً عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠١، و١,٦٣ ضعفاً عام ٢٠٠٧ عن العام ٢٠٠١ و٢,٢٥ ضعفاً عام ٢٠١٠ عن العام ٢٠٠١، وبعد الزيادة الأولية في الأصول الأجنبية زاد وزن الأصول المحلية في تركيب الأصول الإجمالية ، مما يدل على زيادة ثقة المصارف بالليرة السورية.

لكن التطور الأكثر أهمية في نمو مؤشرات المصارف، والذي يعكس أثر الإصلاحات في هذا القطاع، تعزى إلى الودائع، فبين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٥ تضاعف الحجم الإجمالي للودائع في المصارف المحلية، ورغم عدم تغير تركيبها إلا أن نمو كل نوع من الودائع يدل على تغير سلوك المودعين. ومن الشكل أدناه يمكن أن نرى انه بعد الزيادة الكبيرة في الودائع بالعملة الصعبة(أعلى بمعدل ٢,٢٤ ضعفا عن ٢٠٠٠) في عام ٢٠٠١، انخفضت هذه الودائع بشكل ملحوظ حتى عام ٢٠٠٣ حيث أصبح مستواها اقل من مستوى عام ٢٠٠٢.[١]

الشكل رقم(٤) الودائع المصرفية في المصارف المحلية السورية خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠):

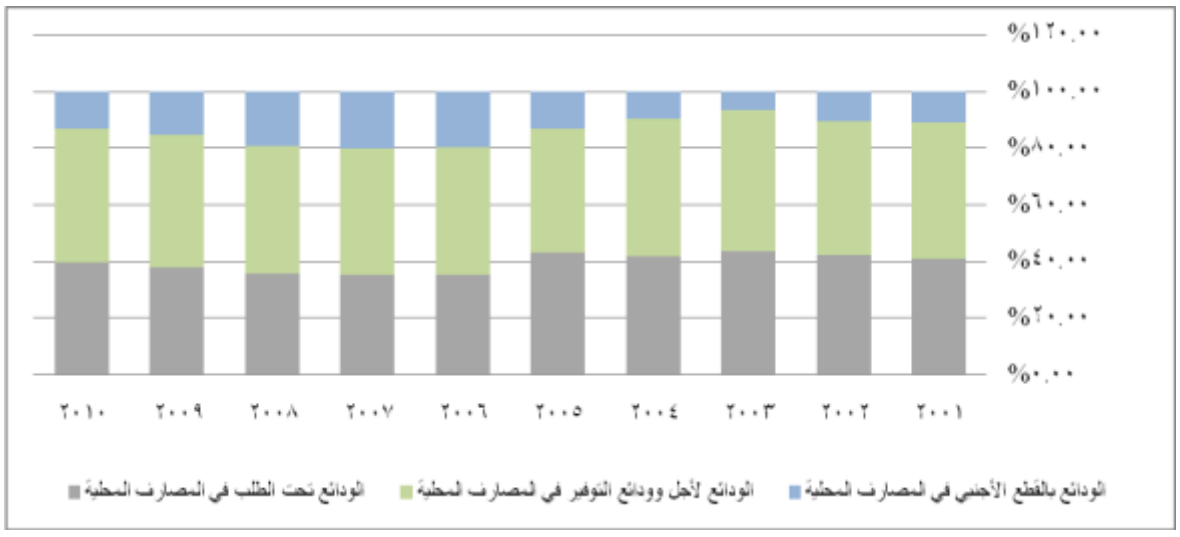

المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية لعامي ٢٠٠٦، ٢٠١٠.

[١] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لسنوات الدراسة.

إذن فالودائع الإجمالية زادت بمعدلات متناقصة خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك إلى النقاط التالية:

١) عند انطلاق عملية الإصلاح المصرفي، تم وضع معظم الموارد في المصارف، لذلك لم يتبقى إلا القليل مما يمكن إيداعه في السنوات التالية وان دلّ ذلك على شيء فهو يدل على الثقة العالية بإصلاح النظام المصرفي.
٢) قد يدل المعدل المنخفض للودائع خلال هذه الفترة على الاستعاضة عن الادخار بالاستهلاك، إذ إن تحرير التجارة قد فتح السوق السورية على مستوردات اكبر وأكثر تنوعاً، مما حفز الاستهلاك على الادخار.

ونتيجة لهذه الإجراءات، فلقد أصبح هنالك إقبالاً متزايداً للاستثمار في سورية من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي، كما تم البدء بإعادة النظر في قانون الاستثمار الرقم (١٠) الذي صدر عام ١٩٩١، والهادف إلى تسهيل وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي في سورية، وخاصةً بعد صدور المرسوم رقم (٧) لعام ٢٠٠٠ الذي تم بموجبه تعديل القانون رقم ١٠ لتشجيع الاستثمار، والذي سمح بموجبه للأجانب حق التملك. كما تم التركيز على إزالة المعوقات الإدارية كالقيود على استيراد المعدات أو المواد الأولية وإجراءات الروتين الإداري. فالحراك الأكبر للقطاع الخاص، تجسد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتحوله إلى المستثمر الأكبر حالياً في الاقتصاد السوري، فسياسة الدولة تتوجه اليوم ليكون الاستثمار الخاص الرأسمالي السوري والأجنبي هو صاحب الحظوة في الاستثمار بسورية، على حين يمكن ملاحظة تراجع دور الدولة الاستثماري، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص في استثمارات الخطة الخمسية العاشرة مثلاً نحو ١٧ %مقابل ٩٪ للاستثمار الحكومي.

أما فيما يتعلق بالانعكاسات الاجتماعية للسياسات الاقتصادية في سورية خلال فترة الدراسة فإن أبرز التأثيرات تجلت في دمج الريف والفئات الفقيرة بالمدينة وتوسع الهجرة الداخلية نتيجة لسوء التخطيط الإقليمي المزمن، وهذا ساهم بتوسع السكن العشوائي في المدن وهي الظاهرة التي تعدّ من أهم الظواهر التي تسم تطور سورية في العقود الخمسة الأخيرة.

إن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية مرتبط وبشكل مباشر بنجاح الإدارة الاقتصادية في تسيير وتنفيذ السياسات الاقتصادية وتجاوز العقبات التي قد تبرز أمامها. وعلى الإدارة الاقتصادية أن تكون مبادرة في صنع السياسات التي تتخذها وليس رد فعل على المشكلات أو الأزمات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وأن ترتبط السياسات الاقتصادية والإدارية المختارة بالإصلاحات المؤسساتية

الضرورية. وتعتبر السياسات المالية و النقدية و التجارية جوهر مجموعة السياسات الإصلاحية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية المطروح من خلال الخطط الخمسية في العقد الأول من القرن الحالي وما يليها مترافقاً مع الإصلاح الإداري الذي خصصت له هذه الخطط جزءاً خاصاً لمعالجته وتطويره. وتعقيباً على ذلك فقد حددت الخطة الخمسية العاشرة أهدافها الكمية في هذا الخصوص بما يلي:[1]

١. رفع مستوى النفقات العامة بنسبة تؤدي إلى زيادة محدودة في نسبة العجز إلى حوالي(٤-٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي لتعود نسبة العجز إلى ٣٪ عام ٢٠١٠ مع الإبقاء على مستوى دين معقول.

٢. زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من ١٠٪ عام ٢٠٠٥ إلى (١٦-١٨٪)، تأتي (٤-٥٪) منها من الضرائب غير المباشرة و(١٢-١٣٪) من الضرائب المباشرة والوصول إلى ما نسبته ٧٪ للإيرادات غير الضريبية وغير النفطية، و(٧,٥-٨٪) للإيرادات النفطية من الناتج المحلي لعام ٢٠١٠.

٣. أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري فسوف يزداد من ١٢٪ عام ٢٠٠٥ إلى ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠ .

٤. أما بالنسبة للإنفاق الجاري فسوف يصبح (٢٠,٥-٢٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى العمل على ترشيد النفقات الإدارية والتحويلية وزيادة الرواتب والأجور مع التأكيد على عدم تجاوز عجز الموازنة العامة ٥٪من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠.

وبرأينا إن التحول الاقتصادي السوري من نموذج الاقتصاد الشمولي كان ضرورةً لأن الاستمرار به كان سيعطي نتائج سلبية أكثر مما يعطي نتائج إيجابية، وأن التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي يجب أن يصاغ في وثيقة واسعة تحدد خطوطه العامة وتحدد سياساته القطاعية ليكون موجهاً لعمل مؤسسات الحكومة. إذاً يظهر التحول الاقتصادي في سورية أنه متأثر بقوة بالسياسات الليبرالية وهي التي يروج لها صندوق النقد والبنك الدوليان وغيرهما من المنظمات والشركات الاستشارية الدولية، و هذا الخيار ليس الوحيد أمام سورية أو غيرها في التحول عن النموذج الاقتصادي القديم فهي وصفة

[1] موقع التشاركية الخاص بمجلس الوزراء السوري، www.gov.com عام ٢٠١٠.

أثبتت مخاطرها التجربة محلياً وعالمياً، وعليه فإن خطوات التحول الاقتصادي في سورية تبدو متأثرة بقوة بهذه الوصفة ولذلك تبرز نتائج سلبية اقتصادية واجتماعية، تتجلى بخلل اقتصادي يتمثل في اختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية، وخلل اجتماعي يتمثل بالنظر إلى الجانب الاجتماعي من اقتصاد السوق على أنه منتج ثانوي للسياسة الاقتصادية التي يقودها رأس المال والبيروقراطية الحكومية.

المبحث الثاني: ملامح وخصائص الاقتصاد السعودي

على الرغم من أن العالم ينظر إلى السعودية باعتبارها ذات وزن اقتصادي مهم لكونها بالدرجة الأولى دولة نفطية تقدم للعالم أكبر شحنة منه مع ما يعنيه ذلك من موارد مالية ضخمة. ولكونها أيضا تلعب دوراً كبيراً في التوازنات الإقليمية بحكم ارتباطاتها بالمنظومة العالمية على اختلاف توجهاتها، وهو ارتباط سياسي ودبلوماسي، لكنه في الوقت نفسه اقتصادي على أكثر من مستوى. وعلى الرغم من أن السعودية لديها العديد من المؤسسات الحكومية ذات المساس المباشر بالاقتصاد، إلا أن الفضاء الاقتصادي السعودي مازال يفتقر إلى الدراسات والبحوث والتحليلات التي تتناوله في جزئياته وتركيباته وقوامه العام وتوضح خصائصه وهويته.

أولاً: تحليل أداء الاقتصاد السعودي خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠)

١. النمو الاقتصادي

حقق الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الجارية(دون رسوم الاستيراد) نمواً متوسطاً كبيراً نسبياً قدره١٤,٩٣٪ خلال الفترة(٢٠٠٢-٢٠٠٨) و بلغت ذروة النمو خلال هذه الفترة عند ٢٦,٠٧٪ في العام ٢٠٠٥ حيث بلغ الناتج حوالي١,١٧٢ تريليون ريال سعودي، و شهدت هذه الفترة ارتفاع جنونياً في أسعار النفط أغدق على السعودية إيرادات ضخمة حققت بموجبها أرقام نمو مرتفعة، مما أدى إلى رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بدون رسوم الاستيراد) خلال الفترة نفسها إلى ٤٨,٨١٨ ريال سعودي حيث بلغ ذروته في العام ٢٠٠٨ عند حدود ٦٨,٦٧٨ ريال سعودي، واتسمت هذه الفترة في نهايتها بانخفاض كبير في أسعار النفط العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والتي جاءت نتائجها سلبية للغاية على النمو الاقتصادي في السعودية حيث بلغ معدل النمو في العام ٢٠٠٩ رقماً سالباً بمقدار(٢٠,٩٧٪)، وانخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج بنسبة ٢٣,٥٥٪ عند حدود ٥٢,٥٠٢ ريال سعودي، ليعاود انتعاشه بشكل كبير في العام ٢٠١٠ إذ بلغ معدل النمو في الناتج المحلي ٢١,١٠٪وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٦١,٥٠٤ ريال سعودي مرتفعاً بنسبة ١٧,١٤٪ عن العام ٢٠٠٩، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(٥) النمو الاقتصادي السعودي ومتوسط دخل الفرد فيها خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠):

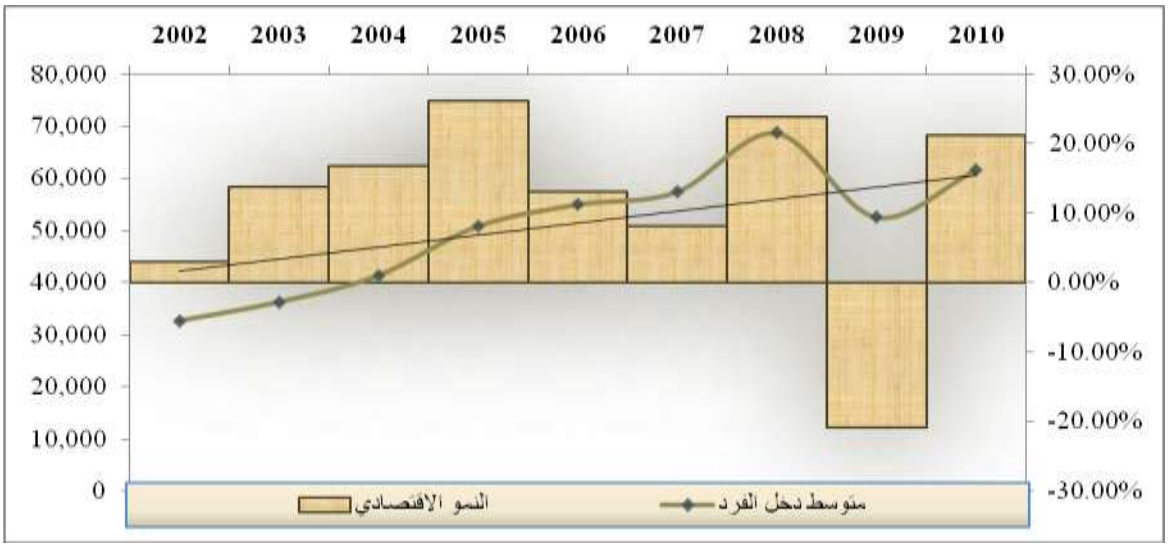

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي للأعوام ٢٠٠٦،٢٠١١.

٢. التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي السعودي

مر الاقتصاد السعودي بحالة تحول واضح في التركيبة القطاعية خلال العقد(٢٠٠١-٢٠١٠). ففي عام ٢٠٠١ كانت ملامح الاقتصاد التقليدي مازالت واضحة على التركيب القطاعي لهذا الاقتصاد، حيث يحتل القطاع الأولي النسبة الأكبر في مجمل الناتج المحلي الإجمالي، مع الدور الواضح الذي يلعبه القطاع النفطي. حيث تزايدت مساهمة قطاع التعدين والتحجير بصورة متسارعة حتى بلغت حوالي ٤٧,٨٣٪ بنهاية العقد بعد أن حققت أدنى نسبة لها في العام ٢٠٠٢، وذروتها في العام ٢٠٠٨ وبلغت ٣٣,٥١٪ و ٥٧,٤٠٪ على التوالي، و نسبة ٤٤,٠٩٪ من إجمالي الناتج بالمتوسط خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠)، الجانب الأعظم منها لإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي. إذا ما أضيفت صناعة تكرير الزيت فإن نصيب القطاع النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بشكل كبير، حيث يعكس ذلك هيمنة هذا القطاع على مسار الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي بصورة واضحة. والجدول التالي يوضح المساهمة الوسطية للقطاعات الاقتصادية السعودية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠):

الشكل رقم(٦)التركيب القطاعي للناتج المحلي السعودي خلال الفترة (٢٠٠١.٢٠١٠).

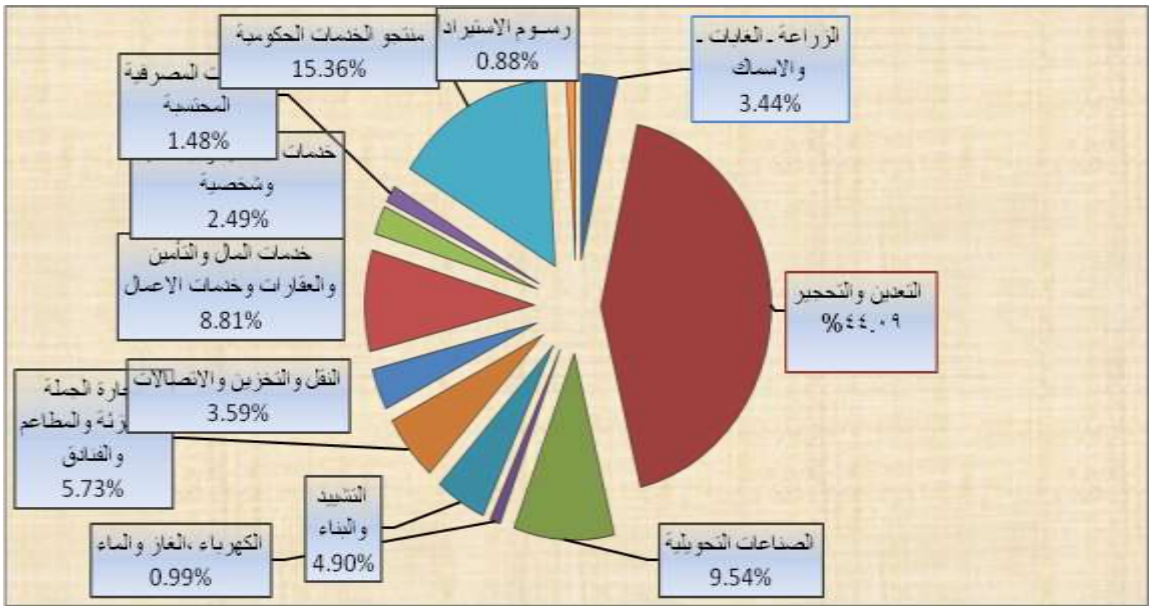

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي للأعوام ٢٠١١،٢٠٠٦.

وبالرغم من كل التحولات السابقة خلال العقود الماضية فيما يتعلق بمساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يلاحظ أن القطاع النفطي ما زال يلعب الدور الرائد في تحديد في مستويات الناتج والدخل في السعودية، من ناحية أخرى فإنه وأخذاً في الاعتبار أن القطاع النفطي مملوك بالكامل للقطاع الحكومي، فإنه من الواضح أن القطاع الحكومي ما زال يسيطر على الجانب الأكبر من مجريات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد السعودي.

١. القطاع الصناعي السعودي:

يحتل القطاع الصناعي موقعاً استراتيجياً في الاقتصاد السعودي حيث يساهم القطاع الصناعي الاستخراجي وحده بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر القطاع الاقتصادي الأول في السعودية. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، تزايدت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣,٥٥٪ عام ٢٠٠١ إلى ٤٦,٩٧٪ عام ٢٠١٠ . أما القطاع الصناعي التحويلي، فقد ساهم بنسبة ١٠,٠٨٪ عام ٢٠٠١ و ارتفع بشكل طفيف في العام ٢٠١٠ عند نسبة ١٠,١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد وفرت التطورات التي شهدها القطاع الصناعي السعودي خلال العقود الأربعة الماضية أرضية صلبة لمزيد من التطور والتنوع في هذا القطاع. وفي ضوء تلك المؤشرات ومع تنامي الطموحات، شرعت السعودية في وضع إستراتيجية جديدة للصناعة. وبالفعل وبعد مناقشات مطولة وتعاون وثيق فيما بين المعنيين بالصناعة من القطاعين العام والخاص خلص فريق العمل إلى وضع إستراتيجية تنموية صناعية مستقبلية لعام (٢٠٢٠)، تستهدف تعزيز القدرات التنافسية وتنويع قاعدة الإنتاج والصادرات الصناعية، حيث ارتكزت هذه الإستراتيجية على العديد من الأسس الرئيسة تمثلت فيما يلي[١]:

١ - التأكيد على أهمية قطاع الصناعة التحويلية في تنويع الاقتصاد الوطني والتقليل من أثر التقلبات الخارجية في الاستقرار الاقتصادي.

٢ - زيادة إسهامه في النمو الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة.

٣ - تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة في كل مناطق السعودية.

٤ - الإسهام في تحسين مستويات المعيشة.

٥ - المشاركة في تطور الاقتصادات الخليجية وزيادة التعاون الاقتصادي العربي والإقليمي والدولي.

ونجحت السعودية من خلال هذه الإستراتيجية في تحقيق نقلة تنموية وحضارية كبيرة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) مكنتها من التحول من مجتمع بسيط إلى اقتصاد صناعي واعد. وبفضل هذه النقلة الكبرى، تبوأت السعودية مرتبة مرموقة بين أكبر ٢٤ اقتصاداً على مستوى العالم.

وفي هذا السياق قفز عدد المصانع المنتجة في السعودية ليصل في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٤٥٠٣ مصنعاً منتجاً فشكّل بذلك حصيلة نهضة صناعية حوّلت السعودية خلال فترة وجيزة من بلد يستورد معظم احتياجاته إلى بلد يصنع كثيراً من المنتجات فضلاً عن تصدير جزء كبير منها. و قدّر إجمالي التمويل المقدم لهذه المصانع حتى نهاية العام ٢٠١٠ بنحو ٤٢٧,٨٩٥ مليار ريال، أما عدد العاملين بها فارتفع إلى نحو ٥١٩,٢٤٩ ألف موظف وعامل. كما ساهم صندوق التنمية الصناعية السعودية في تطوير ودعم القطاع الصناعي من خلال تقديم القروض الصناعية للمستثمرين والتي بلغت حتى نهاية العام نفسه ٣٠٢٠ قرضاً صناعياً. والجدول التالي يوضح عدد المصانع في السعودية وإجمالي تمويلها والعمالة التي ترفد هذه المصانع خلال فترة الدراسة:

[١] الإستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ٢٠٢٠ وآليات التنفيذ، وزارة الصناعة والتجارة السعودية، عام ٢٠١١.

الجدول رقم(٣) عدد المصانع المنتجة في السعودية وإجمالي تمويلها وعمالتها خلال فترة الدراسة(التمويل: مليون ريال، العمالة: عامل، المصانع:مصنع).

العام	عدد المصانع المنتجة	إجمالي التمويل(مليون ريال)	العمالة(عامل)
2001	1939	105,578	134,120
2002	2083	107, 751	142,822
2003	2236	115,631	154,796
2004	2420	127,235	171,716
2005	2617	161,417	195,688
2006	2875	188,124	224,745
2007	3157	267,312	275,756
2008	3542	326,292	338,692
2009	3981	363,672	415,616
2010	4503	427,895	519,249
المصدر: إدارة الإحصاءات الصناعية السعودية، وزارة التجارة والصناعة السعودية، عام ٢٠١١			

ويظهر من الجدول أعلاه التزايد المضطرد لعدد المصانع المنتجة في السعودية وهذا دليل نجاح للإستراتيجية الصناعية التي اتبعت خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى استيعابها أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل. كما قدمت الدولة السعودية الكثير من الامتيازات والتسهيلات الأخرى مثل الإعفاءات الجمركية وخدمات الكهرباء والماء وغيرها، مما انعكس إيجاباً على نمو وتطور القطاع الصناعي وكافة الأنشطة الاقتصادية.

واستحوذت صناعة المنتجات البترولية المكررة ٩٠ مصنعاً من الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة حتى نهاية العام ٢٠١٠، و ما نسبته ٣٧,٤٪ من إجمالي تمويل المصانع القائمة في السعودية،أما صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى، فبلغت ٧٧١ مصنعاً، بنسبة ١٢,٩٪ من إجمالي التمويل، ثم صناعة المواد والمنتجات الكيمائية، ٥٠٦ مصنعًا، بنسبة تمويلية بلغت ١٣,٨٥٪، ثم الصناعات الأساسية للمعادن، ٣١١ مصنعاً و٩,٦٪ من إجمالي التمويل، وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، ٧٥٤ مصنعاً، بنسبة تمويلية بلغت ٩,٣٪. وقد استحوذت هذه الصناعات الخمس، ٢٤٣٢ مصنعاً أي ما نسبته ٥١,٢٦٪ من إجمالي العدد التراكمي لمصانع السعودية المنتجة حتى نهاية العام ٢٠١٠، وبنسبة ٨٣,٠٥ ٪ من إجمالي تمويلها.[١]

[١] وزارة التجارة والصناعة السعودية، إدارة الأبحاث الصناعية، عام ٢٠١١.

٢. القطاع الزراعي السعودي:

حقق القطاع الزراعي في السعودية نهضة تنموية متزايدة أدت إلى ارتفاع الناتج المحلي الزراعي من ٣٧.٧ مليار ريال عام ٢٠٠١ إلى ٤٢ مليار ريال عام٢٠١٠ بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي بالمتوسط بلغ ١.٨٥٪ خلال الفترة (٢٠١٠.٢٠٠١) لتصبح مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٣.٤٤٪ خلال نفس الفترة.

ويعتبر استخدام المكننة الزراعية مؤشراً هاماً للأداء التقني بالقطاع الزراعي وتشير معدلات استخدام المكننة الزراعية في السعودية معبراً عنها بعد الجرارات لكل ألف هكتار من المساحة المحصولية إلى أنها قد بلغت ٢٦.٦جراراً/ ١٠٠٠هكتار وهو ما يفوق مثيله على المستوى العالمي والبالغ ١٨.٨جراراً/ ١٠٠٠هكتار .

بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي السعودي خلال الفترة (٢٠١٠.٢٠٠١) ٦٠٥آلاف عامل يشكلون نسبة ٧.١ %من إجمالي عدد العمالة في السعودية والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر أهم القطاعات الاقتصادية في توظيف العمالة المحلية إذ بلغ عدد العاملين السعوديين في هذا القطاع ٢٩٠ألف عامل أي ما يمثل حوالي ٤٨ %من إجمالي أعداد العمالة في القطاع الزراعي .

تبلغ المساحة الصالحة للزراعة في السعودية ٤٨.٩مليون هكتار تشكل ٢٢.٧٪ من إجمالي مساحة السعودية في حين تبلغ مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح ٣.٨ملايين هكتار. تعتبر المراعي في السعودية من المراعي الفقيرة بسبب انخفاض المعدل السنوي لهطول الأمطار عليها وتبلغ مساحتها ١٧٠مليون هكتار تشكل حوالي ٧٥.٥٪ من مساحة السعودية .[١]

وفي ضوء استمرار التطور التكنولوجي وثبات النصيب النسبي للقطاع الزراعي من الاستثمارات وزيادة كمية المياه المستخدمة في الأغراض الزراعية، من المتوقع أن يساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بصورة جيدة وبالتالي ترسيخ إستراتيجية تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي[٢].

[١] مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي رقم ٤٧، ٤٤، للأعوام ٢٠١١، ٢٠٠٨.
[٢] د.خالد نهار الرويس،الحجم الاقتصادي للقطاع الزراعي قي المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض،عام٢٠١١،ص٥.

٣. قطاعات اقتصادية أخرى

شهد هذا العقد تذبذب ملحوظ في التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بصفة خاصة التدهور الملحوظ لقطاعات التشييد والبناء الذي انخفضت مساهمته من ٦,٣٣٪% في عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٣,٨١٪ في عام ٢٠٠٨ حيث بلغت مساهمته الوسطية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) بحدود ٥,٠٤٪، وقطاع خدمات المال و العقارات من ١١,٦١٪ إلى ٦,٦٧٪ على التوالي تقريباً والذي بلغت نسبة مساهمته الوسطية حوالي ٩,٠٩٪ خلال الفترة نفسها، في الوقت الذي انخفضت فيه مساهمة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق من ٧,٤٣٪ عام ٢٠٠٢ تقريباً إلى٥,٧٠٪ عام ٢٠٠٨.

وتمثل صناعة الإسمنت ثاني أهم قطاع صناعي سعودي حيث تحتل السعودية المرتبة الثانية على المستوى العربي من حيث إنتاج الأسمنت بعد مصر. ولقد بلغ إجمالي إنتاج شركات الأسمنت في السعودية خلال عام ٢٠١٠ ما يقارب ٣٤,٣ مليون طن، بارتفاع كبير نسبياً قدره ٦٣,٤٢٪ عن العام ٢٠٠١.

وقد كانت جل مبيعات الأسمنت المنتج من نصيب السوق المحلي. حيث بلغت كمية الأسمنت المباعة في الأسواق المحلية حوالي ٣٣,٠٧ مليون طن أي ما يعادل ٩٦,٣٪ من إجمالي إنتاج العام ٢٠١٠ وهذا يدل على الحركة العمرانية الكبيرة التي اجتاحت السعودية، بينما بلغت كمية الأسمنت المصدر إلى خارج السعودية حوالي ١,٢٣ مليون طن خلال العام نفسه.

أما بخصوص صناعات الحديد والصلب، تعتبر السعودية ثاني أكبر منتج عربي بعد مصر حيث تنتج حوالي ٣٦٪ من إجمالي الإنتاج العربي من الحديد والصلب، وقد بلغ إنتاج هذه الصناعات ٥,٩ مليون طن عام ٢٠٠٨ مقابل ٦,١ مليون طن عام ٢٠٠٧ أي بنسبة انخفاض ٢,٩٧ ٪، ويعود السبب في ذلك إلى أن الشركات اعتمدت تخفيض الإنتاج لمواجهة انخفاض الطلب والأسعار الشديدة نتيجة الأزمة المالية العالمية.

ثانياً: خصائص الاقتصاد السعودي

إن خصائص وملامح الاقتصاد السعودي مازالت شبه غائبة عن الساحة الفكرية، ولا يشكل غيابها فراغاً في الثقافة العلمية لدى المواطن السعودي فحسب، بل ضرراً جسيماً على مسيرة الاقتصاد السعودي ككل،[١] فالمعرفة المبنية على رؤية ثاقبة وتصور حقيقي وواقعي للاقتصاد تتجاوز الحقل المعرفي إلى كونها قوة مؤثرة في حركة الاستثمار ومجالاته وتجعل الاستثمار لا يبدد أمواله وطاقته

[١] موقع الهيئة العامة للاستثمار السعودية(www.sagia.org.sa)

في مشاريع وبرامج غير قادرة على الاستدامة والصمود في وجه المستجدات العالمية حتى ولو بدت تلك المشاريع والبرامج تدر أرباحاً لأمد قصير، فوحدها الدراية الكاملة لهذه الملامح تقدم للمستثمر السلاح العصري الذي على أساسه يكافح للبقاء في مضمار الاقتصاد المعولم. ومن خلال التحليل السابق لأداء الاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة، يمكننا تحديد بعض الخصائص للاقتصاد السعودي وهي كما يلي:

أولاً: تمتلك السعودية اقتصاداً ريعياً في جوهره، إلا إنه وبالرغم من ذلك يمتاز بالحركة والديناميكية والقوة والمتانة، وملائم للوفاء باحتياجات أكبر الأسواق العالمية من حيث حجم الطلب النفطي حيث يمتاز على نحو استثنائي بمعدلات عالية من احتياطيات النفط والغاز[1]، إضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة تجاوزت معدلات النمو لأغلب الدول المتطورة.

ثانياً: يتسم النمو في الاقتصاد السعودي بالتقلب الواضح وهو ما يعكس حقيقة أن استراتيجيات النمو التي اتبعت حتى اليوم لم تؤمن للاقتصاد السعودي التنويع القطاعي اللازم الذي يقلل من اعتماد الاقتصاد الوطني على القطاع النفطي ويؤمن فرص النمو المستقر للناتج الحقيقي.

ثالثاً: يتصف الاقتصاد السعودي بشكل عام بضعف الهياكل الإنتاجية وارتفاع مساهمة القطاعات الإستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في المُقارنة بمساهمة القطاعات الزراعية والصناعات التحويلية، إضافةً إلى ضيق السوق المحلي، وزيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية في الاستيراد. فالصناعة كانت ولا تزال تلعب دوراً مهماً في البلدان المتقدمة ولهذا أصبح التوجه الصناعي هدفاً مرسوماً للقائمين على الاقتصاد السعودي من أجل تحقيق التنمية المُستدامة.

رابعاً: تلعب التجارة الخارجية دوراً أساسياً في الاقتصاد السعودي، فهي دولة مصدرة كبيرة للنفط، ومستورد ضخم للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية. ويجعل ذلك توجه الاقتصاد السعودي خارجياً يجري نحو البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي.[2]

خامساً: يتسم الاقتصاد السعودي بسمة أساسية بأنه ليس فقط بلد مصدر للنفط، وإنما مصدّر لرأس المال، وهي مفارقة نادرة ومهمة، كون الاقتصاد السعودي اقتصاد نام، ويفترض فيه أن يكون مستورد لرأس المال، وليس مصدّر له. ومما يزيد في أهمية وندرة هذه المفارقة هو أن التصدير لرأس المال يجري بدوره في اتجاه البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، ولا يذهب إلى البلدان

[1] جوليا ديفلين، اقتصاديات الخليج واستراتيجيات النمو في القرن ٢١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ٢٠، عام ٢٠٠٣، ص٧.

[2] د. عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عام ٢٠٠٨،، ص ٨٠.

النامية الأخرى إلا نسبة محدودة منه، وتربط هذه الحقائق بين الاقتصاد السعودي والاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ربطاً وثيقاً يجعل من الصعب عليها تفكيك عراه أبداً.[1]

مثل هذه الخصائص تفقد الاقتصاد السعودي جانباً كبيراً من قوة الدفع الذاتي في النمو، وهي إحدى سمات الاقتصادات شبه أحادية الموارد، حيث يظل النمو رهناً بتطورات القطاع النفطي من جانب، ويعتمد أساساً على اتجاهات الإنفاق الحكومي من جانب آخر، الأمر الذي يجعل النمو تحت رحمة تطورات السوق العالمي للنفط الخام والكميات المصدرة منه، ما يؤدي إلى حدوث تقلب شديد في معدلات النمو الاقتصادي في الناتج الحقيقي للسعودية.

وتواجه السعودية في سعيها نحو تعزيز مكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية الشاملة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الكثير من التحديات على الصعيدين المحلي والدولي ، والتي تشكل معظم تداعياتها فرص علمية وتقنية واعدة ذات أهمية حيوية على مستقبل مسيرة الاقتصاد السعودي، الأمر الذي يستدعي تواجد منظومة وطنية متطورة للعلوم والتقنية والابتكار قادرة على مواجهة هذه التحديات والمتغيرات ، والمسارعة في اغتنام تلك الفرص التي تتيحها واستثمارها وتوظيفها. وفيما يلي عرض لأهم هذه التحديات التنموية والفرص العلمية والتقنية التي تضطلع المنظومة باغتنامها من أجل نمو وازدهار الاقتصاد الوطني مستقبلا [2]:

١) الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية

يعد تنويع القاعدة الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام أحد أهم التوجهات الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في السعودية. وعلى الرغم من ذلك، فإن إسهام القطاع النفطي لا يزال يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعد المصدر الرئيس للدخل الوطني اللازم لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود، الأمر الذي قد يعرض اقتصاد السعودية إلى التقلبات الكبيرة التي تميز أسواق النفط العالمية، ومن ثم يستدعي ضرورة تنمية قطاعات اقتصادية أخرى قوية وذات نمو سريع ومطرد تقل فيها التقلبات المتأثرة بالأسواق العالمية. في ظل هذه الاعتبارات، فمن المهم للسعودية أن تستثمر الفرص المتاحة حالياً وتدخل بقوة في بعض الصناعات المعرفية والمعلوماتية مثل صناعة تقنية تحلية المياه، والمعلومات والاتصالات، والتقنية الحيوية، والمواد الجديدة، وغيرها، هذه الصناعات التي تعد قادرة على مواجهة تحديات

[1] د. عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سابق ذكره، ص ٨١.

[2] انظر بتصرف ا.د عبد الله بن احمد الرشيد،السياسة الوطنية للعلوم التقنية ودورها في نمو الاقتصاد السعودي، وزارة الاقتصاد والتخطيط،الرياض،ص١٤-١٨،عام ٢٠٠٠.

السعودية نحو التعجيل بتنويع القاعدة الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على ثروة النفط الخام الطبيعية ، ورفع معدلات النمو خلال العقود القادمة.

٢) تعزيز القدرة التنافسية

إن تنامي اتجاهات "العولمة" الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي المختلفة، وتنامي حجم المبادلات التجارية بين الدول في ظل اتجاهات تحرير نظام التجارة العالمية وانخفاض القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات، ستجعل من الصعب على أي دولة أن تحقق معدلات النمو المنشودة خارج نطاق السوق العالمي الموحد. وتمثل هذه التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي المتوجه نحو التكامل والمنافسة الحادة المستندة بدرجة كبيرة على المعرفة والمعلومات أهم التحديات التي ستجابه السعودية خلال العقود القادمة .

ونظراً إلى أن السعودية تتبنى فلسفة الاقتصاد الحر المنفتح على الاقتصاد العالمي والمتفاعل معه ، بل وقد اتخذت خطوات عملية في اتجاه ترسيخ اندماج اقتصادها مع منظومة الاقتصاد العالمي، فإن هذا يستدعي اتخاذ إجراءات موازية لتقوية " القدرات التنافسية " للقطاعات الإنتاجية والخدمية من خلال بناء وتنمية قدرات تقنية مختلفة ، يأتي في مقدمتها تنمية قدرات التجديد والتطوير والابتكار والارتقاء بجودة المنتجات التي تعد من العناصر الأساسية لتحقيق الميزات التنافسية في الأسواق العالمية المعاصرة .

ولكن تحديات تنمية وتطوير تلك القدرات التقنية الذاتية تتطلب طيفًا واسعاً من الإمكانات والموارد العلمية والتقنية ، من أهمها توفر مراكز فاعلة للبحث والتطوير ، علاوة على كفاءات جديدة من العاملين من ذوي المهارات والقدرات المعرفية المبدعة ، مما يضع أعباء متعددة على المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار؛ ليس لإعداد وتنمية الكوادر البشرية المتميزة في التخصصات الجديدة التي تتطلبها المرحلة المقبلة فحسب، بل وفي إيجاد نهضة علمية وتقنية شاملة لأفراد المجتمع كله تتواكب والظروف والمتغيرات المستجدة، الأمر الذي يظهر حقيقة أن نهضة التعليم والتدريب ستصبح أساس التطور الاقتصادي الجديد باعتبارها المورد الأساس للقدرات المبدعة والخلاقة لاستيعاب الاكتشافات العلمية الجديدة وتوطين التقنيات المتقدمة .

وحيث أن تعزيز الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج في الصناعات التصديرية وغيرها يعمل على تقليل تكلفة منتجاتها ، ومن ثم يسهم في تحقيق تحسن مطرد في تقوية قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، فمن المهم توجيه الجهود نحو تعزيز هذه الكفاءة الإنتاجية سواء من خلال تنمية القدرات التقنية الذاتية المشار إليها ، أم من خلال التوسع في نشر واستخدام وتوطين التقنيات

الجديدة في القطاعات الإنتاجية والخدمية ، خاصة تقنيات المعلومات والاتصالات التي لعبت – وستظل تلعب- دورًا مؤثرا في رفع معدلات الإنتاجية بوتيرة عالية في العديد من دول العالم .

٣) إيجاد فرص عمل جديدة وزيادة دخل المواطن:

تشهد السعودية منذ عقدين من الزمن نمواً سريعًا في عدد السكان وذلك نتيجة طبيعية للزيادة الكبيرة في معدل النمو السكاني الذي أحدث بدوره تغيراً في الهيكلية السكانية للسعودية بحيث أصبحت الفئة العمرية الشابة السمة الغالبة في المجتمع السعودي؛ وبالتالي ارتفاع نسبة أعداد السكان في سن العمل، وهو ما شكّل بدوره قضية هامة جدير أخذها بالاعتبار في مسيرة مستقبل الاقتصاد السعودي. وحيث أن قدرة السعودية على تطوير اقتصادها وتحديثه تتوقف على استثمار مواردها البشرية أفضل استثمار، وتطوير كفاءتها وقدرتها على استيعاب الابتكارات العلمية الجديدة والتقنيات المتقدمة، فإنه من المهم جدًا في ظل هذه الظروف مجابهة تلك التحديات وتحويلها إلى فرص واعدة عن طريق تحويل تلك الثروة الهائلة من القوى البشرية الشابة إلى أداة تنمية وتطوير من خلال تأهيلها –تعليمًا وتدريبًا- بما يفي والاحتياجات المستقبلية المتزايدة لسوق العمل الذي بدت ملامح اتجاهه تبرز نحو المجالات والتخصصات العلمية والتقنية والفنية .

٤) المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة وتنميتها

أدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة خلال العقود الثلاثة الماضية إلى بروز بعض المشكلات البيئية المتعلقة بمحدودية بعض الموارد الطبيعية الحرجة كموارد المياه غير القابلة للتجديد، كما أن المواءمة بين البيئة والتنمية أصبحت اليوم من القضايا ذات الاهتمام العالمي الكبير التي لها انعكاسات مهمة يمكن أن تؤثر على الدول النفطية مثل السعودية في ضوء تزايد الاهتمام الدولي لتأمين بيئة نظيفة ؛ مع عدم التفريط بالموارد الطبيعية القابلة للنضوب نظراً للعلاقة التبادلية الوثيقة بين البيئة والتنمية والتي يمثل الحفاظ على البيئة وصيانتها شرطاً ضرورياً لاستمرار واستدامة التنمية الشاملة على المدى البعيد. في سبيل ذلك لابد من فهم أفضل للآليات التي يتم فيها التلوث، وفي تصميم العمليات واختيار الصناعات غير الملوثة، وتطوير التقنيات التي تساعد في حماية وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، والعمل من أجل السيطرة على مصادر التلوث ومشكلاته، والقيام بالبحوث اللازمة لتعديل المواد أو العمليات لتصبح أقل تلويثا .. فالاستثمار في بحوث التغير المناخي مثلا وخاصة تطوير تقنيات مصارف جديدة لثاني أكسيد الكربون تعد من الصناعات ذات المزايا الاقتصادية التنافسية.

وعلى الرغم من أن السعودية تمتلك ثروات ضخمة من النفط والغاز ولفترة طويلة نسبياً، فهناك فرص واعدة لاستثمار الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية التي يمكن تطوير استغلالها ومن ثم تصديرها بصورة كهربائية إلى مراكز الاستهلاك في أوروبا ، فيما لو ثبتت جدواها الاقتصادية وتطورت تقنيات إنتاجها خاصة وأن السعودية تمتلك مساحات شاسعة وإشعاع شمسي كبير.

٥) توطين التقنيات الإستراتيجية

تمثل عملية توطين التقنيات الإستراتيجية ذات العلاقة بالأمن الوطني الشامل أحد أهم التحديات الكبرى لمستقبل الاقتصاد السعودي. فهناك تقنيات إستراتيجية هامة بالنسبة للسعودية لا بد وأن تكون لها الأهمية البالغة التي تكفل السيطرة عليها وطنيًا، مثل تقنية تحلية المياه، وبعض التقنيات المتعلقة بالدفاع، وتأمين استمرارية عجلة الصناعات الأساس كالبتر وكيميائيات. كما أن هناك تقنيات جديدة تكمن فيها فرص واعدة وحيوية، يمكن للسعودية اعتماد بعضها ضمن محاور نشاطاتها الإنتاجية والخدمية المستقبلية ، كالإلكترونيات والاتصالات والمعلومات، والمواد الجديدة ، والتقنيات الحيوية ، خاصة ما يتناسب منها مع ميزات السعودية ، ويحقق طموحاتها المستقبلية.

ويضاف إلى ذلك تحديات تتعلق بتزايد معدل الطلب على الخدمات الأساسية، وتنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي، والحاجة إلى تنويع مصادر الإيرادات الحكومية، وتحديات القطاع المصرفي والمالي في ظل قوانين منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى تحديات تتعلق في زيادة حدة المنافسة التي تواجهها المنتجات الوطنية.

ثالثاً: معالم السياسة الاقتصادية السعودية

تتبنى السعودية مبدأ الاقتصاد الحر، الأمر الذي أتاح للقطاع الخاص دوراً مميزاً في النشاط الاقتصادي. وبالرغم من الدور البارز للقطاع الحكومي في التنمية ولاسيما في خطط التنمية الثلاث الأولى خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٤)، إلا أن دور القطاع الخاص أخذ بالتعاظم منذ بداية خطة التنمية الرابعة(١٩٨٥-١٩٨٩) مستفيداً مما هيئته الدولة من حوافز ومرافق ومشاريع أساسية(كالإقراض من الصناديق الحكومية المتخصصة في المجالات العقارية والصناعية والزراعية، بالإضافة إلى الإعفاءات الجمركية والإعانات الحكومية وغيرها) مكّنت القطاع الخاص من إنشاء مشاريع تنموية مربحة وأصبح شريكاً ومعاضداً للقطاع الحكومي في عملية التنمية في السعودية، حيث زادت أهميته ومساهمته في الاقتصاد الوطني، وفيما يلي بعض المؤشرات التي توضح ذلك:[١]

[١] مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ال ٤٧، عام ٢٠١١، ص٥٢٣.

١) ارتفع حجم الاستثمار للقطاع الخاص غير النفطي من ١,٢ مليار ريال عام ١٩٧٠ ليبلغ نحو ٣٤١,١ مليار ريال عام ٢٠١٠.
٢) ارتفعت مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ١١,٥ مليار ريال عام ١٩٧٠ ليبلغ نحو ٤٨٢,٧ مليار ريال عام ٢٠١٠.
٣) نما عدد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودية من حوالي مليون سهم ١٩٨٥ الى حوالي ٣٣٢٥٥ مليون سهم عام ٢٠١٠.
٤) ارتفع العدد التراكمي للمؤسسات التجارية الخاصة المسجلة في السعودية المرخصة من وزارة التجارة والصناعة من حوالي ٧٨,٨ ألف مؤسسة عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٨٠١,١ ألف مؤسسة في العام ٢٠٠٩.

يتألف الاقتصاد السعودي من القطاع النفطي وغير النفطي، ويتعرض القطاع النفطي الذي يؤلف إنتاجه معظم الدخل السعودي القومي، والنسبة العظمى من الصادرات السعودية، وتحصل منه على جلّ إيراداتها،[١] باعتباره قطاعاً استخراجياً وموجهاً نحو التصدير، لتقلبات عنيفة نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية، لذلك يصعب أن تفسر المتغيرات الداخلية(كالعمل ورأس المال..الخ) النمو الاقتصادي لمجمل القطاعين النفطي وغير النفطي بالشكل الأمثل، لتباين العوامل المؤثرة في كل منهما.[٢] وتعزيزاً لجهود تنويع القاعدة الاقتصادية السعودية، ارتفعت مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية(الخاص والعام) غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٨,٩٥٪ في عام ٢٠٠٨ إلى٥٢,٦٨٪ في عام ٢٠٠٩ حيث بلغ متوسط مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥٠,١٢٪ ، وهذه النسبة مناصفة مع مساهمة القطاع النفطي، وهذا يعني أن الاقتصاد السعودي يتجه نحو التنوع الاقتصادي بشكل بطيء، والشكل التالي يوضح المساهمة القطاعية بفرعيها العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي السعودي:

[١] U.fasano and Z.Iqbal,(Common currency) finance and development, vol.39,no.4,December 2002.

[٢] ا.د ممدوح عوض الخطيب، محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود،الرياض، عام ٢٠٠٧،ص٢.

الشكل رقم(٧): مساهمة القطاعين النفطي وغير النفطي خلال الفترة(٢٠٠٢-٢٠١٠) بالأسعار الجارية (الوحدة مليون ل.س):

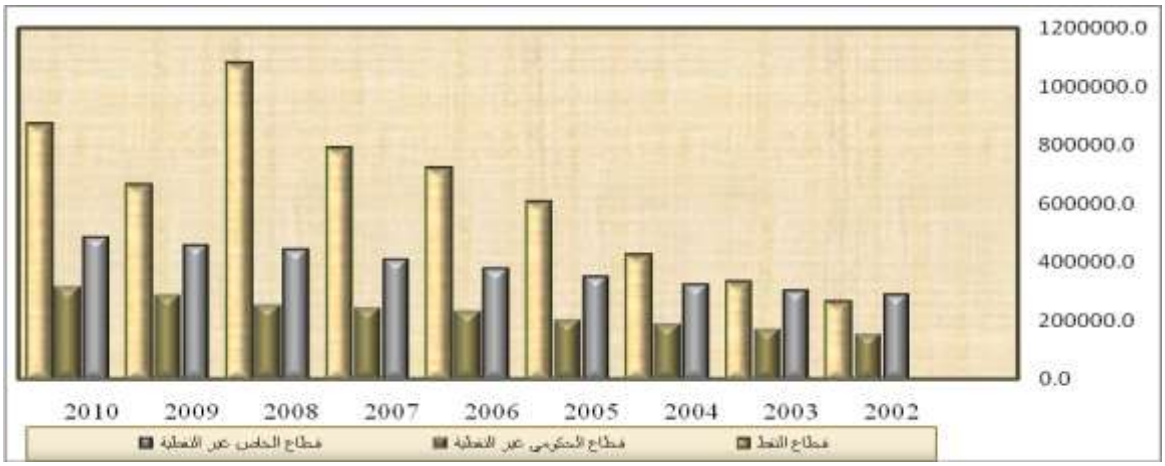

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي للأعوام ٢٠١١،٢٠٠٦.

وتمتاز السياسة المالية السعودية عموماً أنها مشجعة للاستثمار بشكل عام وللتجارة الخارجية الحرة بشكل خاص، حيث استخدمت أسعار الصرف بشكل فعال كمرتكز اسمي من خلال ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي بأسعار صرف ثابتة، وهو الترتيب الذي كان جارياً العمل به فعلياً لعقود عديدة، ومن ثم أصبح قاعدة رسمية ابتداءً من العام ٢٠٠٣.[١]

يلعب القطاع المالي في الاقتصاد السعودي المنفتح دوراً مهماً، بسبب الغياب العملي للرقابة على المعاملات في سوق الصرف الأجنبي، وعلى التحويلات المالية، والحركة الحرة لرأس المال. ولهذا السبب، فإن كثيراً من التقلبات الاقتصادية في أسعار الفائدة مثلاً، وفي الريوع على الأوراق المالية، وفي الطلب الأجنبي على الصادرات، يتم نقلها إلى الاقتصاد من خلال القطاع المالي. وبسبب عدم فعالية وسائل السياسة النقدية، فإن قرارات السياسة المالية، خاصة منها ما يتعلق بالنفقات الحكومية، تميل إلى التأثير في الاقتصاد دونما عائق ، عملياً من جانب السياسة النقدية. وهكذا يبدو وجود علاقة وثيقة وواضحة بين الإنفاق الحكومي واحتياطي البنك التجاري السعودي والائتمان المصرفي، مما يشير إلى ضرورة ماسة إلى تنسيق وثيق بين السياسات النقدية والمالية خدمة للسياسة الاقتصادية للسعودية.فإيرادات النفط السعودي الكبيرة، التي تستحوذ عليها الحكومة السعودية وتتسرب إلى القطاع الخاص من خلال الإنفاق الحكومي الواسع، مما ينتج عنه مبالغ

[١] Khalid Al-Bassam,(The gulf cooperation council monetary union; A Bahraini perspective)Bank for international settlements, BIS papers;no.17,p.105.

كبيرة في أيدي القطاعين المصرفي وغير المصرفي، تخلق وضعاً يتطلب فعلياً طرقاً مبتكرة للرقابة تتحدى تصورات سلطات النقد المركزية السعودية.

وتتصف السياسة النقدية السعودية عموماً بعدم فعاليتها الكاملة، خاصةً من حيث وسائل الرقابة النقدية الكمية(التقليدية) العامة، كأسعار الخصم لدى البنك المركزي، ومتطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي، وعمليات البنك المركزي في السوق المفتوحة، ويعود ذلك بشكل عام إلى السيولة العالية التي يتمتع بها المصرف التجاري السعودي بسبب ضيق السوق النقدية والمالية المحلية، وغياب اقتراض البنك التجاري من البنك المركزي، عملياً، مما يجعل من الصعب على البنك المركزي السعودي أن يفرض رقابة فعالة على حجم النقد في الاقتصاد السعودي، وبالتالي تبقى الوسيلة الفعالة في هذا الشأن مستقلة إلى حد كبير عن السياسة النقدية الكمية العامة والتقليدية وتتمثل بصافي النفقات الحكومية المحلية، والمركز النقدي الصافي للحكومة، أي بالسياسة المالية، وبوضع ميزان المدفوعات.[١]ويجب أن يضاف إلى ذلك مستوى أسعار الفائدة القصير الأجل السائدة في مراكز النقد الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، خاصة منها أسعار الإقراض في سوق اليورودولار.[٢]

تتمتع السعودية بعلاقة فريدة بين الميزانية الحكومية والسياسة النقدية مردّه إلى عدم وجود أسواق مالية متطورة مقارنة بأسواق المال العالمية، فليس من الصعوبة ملاحظة العلاقة الوثيقة بين الميزانية الحكومية وعرض النقود، فالعجز في الميزانية يتم تمويله عن طريق الاقتراض من مؤسسة النقد العربي السعودي، مما يؤدي إلى زيادة حجم النقود (Money stock)، في حين يؤدي فائض الميزانية إلى تأثير معاكس. السبب لهذه العلاقة الوثيقة هو أنه في ظل غياب سوق مالي متطور، فإن المصدر الوحيد لتمويل عجز الميزانية، أو إيداع فائض الإيرادات، سيكون عبر مؤسسة النقد، الأمر الذي سيؤثر في السياسة النقدية.

من جانب آخر، وكنتيجة لهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد المحلي، فإن أداء الاقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على التطورات التي تحدث في أسواق النفط العالمية، فتحسن الأسعار وزيادة الطلب العالمي على النفط، ينعكس بصورة ايجابية واضحة على قيمة الصادرات وعلى حجم الإيرادات

[١] عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعاملة الخليجية المشتركة، مرجع سابق ذكره، عام ٢٠٠٨، ص٨٢.

[٢] M.W. Khouja and P.G. Ssadler, The economy of Kuwait: Development and Role in international finance, London, pp.101-102.

الحكومية، ولكن قد يجلب معه أيضاً ضغوطا تضخمية. فالارتفاع الكبير في التدفقات المالية من عائدات النفط أتاح الفرصة للسعودية لتحقيق معدلات نمو عالية خلال السنوات القليلة الماضية، غير أنه في الوقت ذاته أسهم في ارتفاع التضخم، فقد وصل التضخم إلى أعلى معدل له عند ٩,٩٪ في العام ٢٠٠٨ وهي الفترة التي تلت الارتفاع الهائل لأسعار النفط إبان الأزمة المالية العالمية في بدايات العام ٢٠٠٧، بعد أن كان في أدنى مستوياته على الإطلاق خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) عندما وصل في العام ٢٠٠١ إلى معدل سالب بلغ(١,١٪) متأثراً بالمعدل السالب لنمو النقد المتداول خارج المصارف والذي يعتبر أحد أهم المكونات الأساسية لعرض النقد، حيث بلغ معدل نمو النقد خارج المصارف حوالي ١٥٪ والناتج بدوره عن زيادة نمو الائتمان المحلي الممنوح بنسبة بلغت ٢٨,٦٪ وهي الأعلى خلال فترة الدراسة، بسبب توسع البنوك التجارية في عمليات القروض الشخصية، مدعومة بالسيولة الكبيرة التي تكونت لديها نتيجة التطور والنمو الذي شهده القطاع المصرفي السعودي، بينما بلغت في العام ٢٠٠١ حوالي ٨,٣٪، وأصبح النمو الائتماني سالباً خلال العام ٢٠٠٩ عند (٦,١٪)، والشكل التالي يوضح تأثر معدل التضخم بهذين العاملين:

الشكل رقم(٨):معدلات نمو الائتمان المحلي والنقد خارج المصارف وأثرها على التضخم خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠)(%)

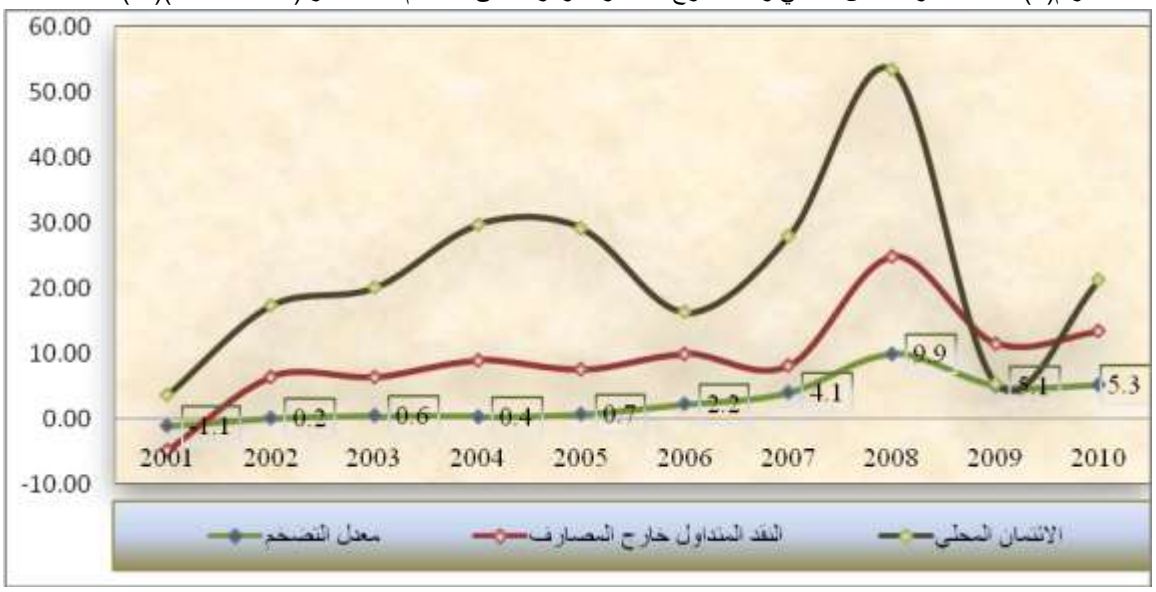

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي للأعوام ٢٠٠٦،٢٠١١.

ظلت مؤسسة النقد العربي السعودي مقتنعة بأن سياسة ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي الذي يعاني من تذبذبات وانخفاضات مستمرة أمام العملات الرئيسية، ليست هي السبب الرئيس في الارتفاع الحالي في معدلات التضخم، وإنما يعود ذلك إلى عوامل محلية مثل النمو السريع في

عرض النقود، وزيادة الإنفاق المحلي والائتمان الممنوح، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في تكاليف الإسكان، ومما لاشك فيه أن ارتفاع معدلات التضخم وضعف الدولار الأمريكي، يسبب معضلة للسلطة النقدية السعودية، خاصة في ظل التخفيض المتتابع في أسعار الفائدة التي يقوم بها الاحتياطي الأمريكي، وعدم مجاراة مؤسسة النقد لتلك التخفيضات، كما هو متوقع نظرياً في حالة نظام الصرف المربوط، ويمكن تلخيص الأسباب الحقيقية للتضخم في السعودية بما يلي[١]:

١) الاختناقات التي حدثت في المعروض من البنية التحتية والإسكان، وذلك بسبب انخفاض الاستثمار في الفترات الماضية. فارتفاع تكلفة الإسكان، أسهم بشكل رئيس في ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب ارتفاع أسعار البناء والتدفق المستمر للعمالة الأجنبية إلى السوق السعودية.
٢) ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية الناتج من النمو السكاني السريع والكبير، بسبب تنامي أعداد المواطنين والمقيمين في السعودية، والتي أسهمت في ارتفاع الأسعار المحلية، فضلاً عن ارتفاعها في دول المنشأ(التضخم المستورد).
٣) انخفاض سعر الدولار أمام العملات الأخرى كان له دور في تزايد وتيرة ارتفاع الأسعار المحلية بسبب ارتفاع فاتورة الواردات، فارتفاع النزعة إلى الاستيراد(Import propensity) في السعودية، أدى إلى جعل الأسعار المحلية أكثر حساسية للتغيرات التي تحدث في أسعار الواردات مقارنة بالظروف الاقتصادية المحلية. وعلى هذا الأساس فالتغيرات التي تحدث في سعر صرف الريال أمام العملات الأساسية تنعكس بدورها على الأسعار المحلية خاصةً إذا كانت مرونة الطلب السعرية على الواردات منخفضة.
٤) زيادة الأجور والرواتب التي لجأت إليها الحكومة ، بهدف تخفيف أعباء المعيشة لدى المواطن، وقيام القطاع الخاص بنفس الخطوة بهدف جلب العمالة الماهرة إليه، كل ذلك أسهم في تغذية نمو الأسعار.
٥) الارتفاعات الضخمة في أسعار الأسهم في العام ٢٠٠٥، والتسابق المحموم نحو الدخول والاستثمار في سوق الأسهم لاستغلال الأرباح السريعة والكبيرة، خلقت لدى فئة كبيرة لهؤلاء المتعاملين نزعة استهلاكية أدت إلى ظهور نمط سلوكي إنفاقي أسهم في تسريع وتيرة التضخم.

[١] د.محمد بن عبد الله الجراح،مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية(دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، جامعة الملك سعود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد ٢٧،العدد الأول، عام ٢٠١١، ص١٤٠-١٤١.

خلاصة

خلُص الباحث في الفصل الثاني إلى أن صفة الريعية هي السمة المميزة والمشتركة التي يمكن إطلاقها على الاقتصادين محل البحث، فكلاهما يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، وبالتالي ظهور الأثر الواضح لتذبذب أسعار النفط على تلك الإيرادات، فتحسن الأسعار وزيادة الطلب العالمي على النفط، ينعكس بصورة ايجابية واضحة على قيمة الصادرات وعلى حجم الإيرادات الحكومية لكلا البلدين. والتي قادت بدورها إلى تطور صناعي بشقه ألاستخراجي والتحويلي على الأقل خلال فترة الدراسة.

أما السياسة الاقتصادية المنتهجة في كلا البلدين، فقد خلص الباحث إلى أن البلدين انتهجا سياسة الباب المفتوح اقتصادياً تحت عدة عناوين ومسميات، مواكبةً للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتطورات التكنولوجية في العالم والاستفادة منها والتقليل من انعكاساتها السلبية على الاقتصادين.

الفصل الثالث

تطور العلاقات الاستثمارية بين سورية والسعودية خلال فترة الدراسة

المبحث الأول: تطور حجم وبنية الاستثمار في سورية والسعودية

أولاً: الواقع الاستثماري في سورية

ثانياً: تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى سورية

ثالثاً: تطور حجم الاستثمارات السورية المصدرة إلى العالم

رابعاً: الواقع الاستثماري في السعودية

خامساً: حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى السعودية

المبحث الثاني: العلاقات الاستثمارية البينية السورية السعودية

أولاً: الاتفاقيات الاستثمارية البينية الموقعة بين البلدين

ثانياً: حجم الاستثمارات السعودية المتدفقة إلى سورية

ثالثاً: حجم الاستثمارات السورية المتدفقة إلى السعودية

رابعاً: تحديات الاستثمار بين سورية والسعودية

الفصل الثالث

آفاق تطور العلاقات الاستثمارية بين سورية والسعودية

يرتبط الاستثمار ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الاستثمارية الملائمة وبمستوى الأداء الاقتصادي، ويؤدي دوراً مهماً بتأثيره المضاعف على جميع جوانب الاقتصاد وقطاعاته، فالاستثمار يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل الجديدة، ونقل التقنية وتوطينها، وتنمية الصادرات، وتوثيق العلاقات التجارية؛ مما يمثل ركيزة أساسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة. حيث أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته، بالإضافة إلى التغيير الهام الذي طرأ على هيكل عوامل الإنتاج بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أضحت تتميز به الاستثمارات المتدفقة إلى مختلف دول العالم، والتي ساهمت في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية. وأدى كل هذا إلى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها الأخيرة، إلى تسارعها وتسابقها نحو الالتحاق بركب الاندماج في الاقتصاد العالمي

تحت لواء التحديات الجديدة بهدف انتهاج درب التنمية الشاملة والمستدامة، وتأكد ذلك عبر تسابق الكثير منها نحو تجسيد المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي لأجل تحفيز نمو اقتصاداتها، وخلق المزيد من فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل، واستيراد التكنولوجيا الحديثة وإقامة المشاريع الإنتاجية والمساهمة في تحسين المعيشة. ومن منطلق أن الدول النامية وخاصةً منها الدول العربية تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف، وتحقق لها تنميتها المستدامة، عمد البلدان محل البحث إلى البحث - بالإضافة إلى الإمكانيات الذاتية المتاحة - عن سبل خارجية من ضمن الفرص التي يتيحها النظام الاقتصادي العالمي لتحقيق نموها الاقتصادي بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر لقيادتها، وبالتالي دعم النمو والاستقرار من الجانب الاقتصادي، والعدالة، وضمان الصحة، التعليم والأمن من الجانب الاجتماعي، بالإضافة إلى تكريس بيئة نظيفة للبشر والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية غير المتجددة، والمحافظة على الموارد الطبيعية غير المتجددة في الجانب البيئي، ناهيك عن توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التي تتطلبها خطط

التنمية المستدامة المرسومة في كلا البلدين[1]. ومن أجل الظفر بهذه المزايا، يحاول البلدان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليهما، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري لهما.

وعلى الرغم من أهمية الاستثمارات البينية السورية السعودية، وضخامة الفوائض المالية السعودية وانتشارها على مستوى العالم، إلا إن واقعها يكشف تدنياً واضحاً لدورها في اقتصاد البلدين، مما يؤكد وجود مشكلات تقف وراء الدور المنشود لها. وهذا يستدعي البحث في حجم وتطور الاستثمارات السورية السعودية البينية والمناخ الاستثماري السائد في كل منهما، واهم القطاعات التي تتجه إليها بالإضافة إلى أسباب ضعف الاستثمارات البينية في فترات محددة، وأسباب التنامي في فترات أخرى، وكذا الجهود المبذولة من جانب كلا الدولتين في مجال تحسين مناخ الاستثمار فيهما.

[1] بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة فرحات سطيف، الجزائر، عام ٢٠١١، ص١.

المبحث الأول: تطور حجم وبنية الاستثمار في سورية و السعودية

كان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها، في ظل ما يعرف بالعولمة في عالم يحكمه المتغير والثابت وذلك في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية بعدما كانت محدودة الانفتاح، أصبحت اليوم غير محدودة في انتقال كل ما يرغب الأفراد والمؤسسات نقله خاصة رؤوس الأموال والعمالة.[١] وكعضو فعال في المنظومة الاقتصادية العالمية، والتدفقات المالية الكبيرة الناجمة عن الفوائض الضخمة المتأتية من ارتفاع أسعار النفط، فقد بذلت الدول العربية في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية عامة والعربية من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية،[٢] والى اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف أو تحديد الأسعار والتجارة الخارجية ومحاولة توازن أفضل بين القطاعين العام و الخاص وخاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.

وتتضح أهمية الاستثمارات العربية البينية بشكل عام والسورية السعودية بشكل خاص من خلال ما يلي:

١) تخفيف أعباء التنمية العربية لما تقدمه من خدمات تنموية بتخفيف عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على دول العجز العربية، وذلك من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربي لتلك الدول ذات العجز،[٣] بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة واضحة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في الاقتصادات المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة تلك الموارد ورفع إنتاجيتها، نظراً لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.

٢) تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي، حيث انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي بمعظمها في المجال السياسي والعسكري، وهو

---

[١] ا. محمد ساحل، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كانون الأول عام ٢٠٠٨، الجزائر،ص٢.

[٢] بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية(الواقع والآفاق)،مجلة الباحث، العدد السابع،(٢٠٠٩-٢٠١٠)، جامعة ورقلة، الجزائر، ص٧١.

[٣] انظر بتصرف،علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، جامعة عين شمس، القاهرة، ص١٢٤.

الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، بالإضافة إلى أن الدول النامية بما فيها الدول العربية تتسم اقتصادياتها بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي.

٣) تعد الاستثمارات العربية البينية أكثر قدرة من الاستثمارات الوطنية على إقامة استثمارات تتمتع بمستوى تكنولوجي أعلى،[١] وتكون بالتالي ذات إنتاجية على مستوى أعلى، تستطيع بها المنافسة في الأسواق العربية والدولية.

٤) تحل الاستثمارات البينية إلى حد كبير مشاكل التصريف، وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفورات القطرية والقومية والدولية.[٢]

٥) تتميز الاستثمارات العربية البينية عن غيرها من مصادر التمويل الخارجية الأخرى بانعدام الاشتراطية التي أصبحت تلازم المساعدات الرسمية والتي قد تكون غير ملائمة مع نمط التنمية الاقتصادية المستهدف،[٣] و حساسية هذه المساعدات للاعتبارات السياسية، بالإضافة إلى أن الاستثمارات البينية غير منشأة للمديونية، حيث لا يتولد عنها التزامات تعاقدية بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة.

٦) إن انتقال الدول العربية إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة والاستثمار تحت ضغط المتغيرات الدولية في العقدين الأخيرين، لم يؤد إلى نجاحها في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق التكتل والاندماج وتكوين مناطق حرة وسوق مشتركة.

لذلك فإن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي عن طريق تسهيل حركة الاستثمارات العربية البينية كواحدة من أهم أدوات التكامل الاقتصادي، هو أمر تفرضه متغيرات الوضع الدولي التي تدفع التجمعات الإقليمية إلى التكتل حفاظاً على مصالحها في مواجهة تيارات العولمة.[٤]

وفي إطار أهمية الاستثمارات البينية السورية السعودية المذكورة، لابد من الوقوف على السياسات الاستثمارية المتبعة للدولتين محل البحث والتي ساهمت في زيادة التدفقات الاستثمارية إليها وواقع هذه الاستثمارات والبيئة الاستثمارية المحفزة التي استقطبت تلك الاستثمارات.

---

[١] علي احمد عتيقه وسميح مسعود، النفط والمشروعات العربية المشتركة، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، قبرص، عام١٩٨٨، ص٨١.

[٢] علي احمد عتيقه وسميح مسعود، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

[٣] سالم احمد الفرجاني، الاستثمارات العربية البينية مسيرة عقد من الزمن، مجلة المال والصناعة، العدد٢١، بنك الكويت الصناعي عام ٢٠٠٣، ص٢٣

[٤] فايزة احمد عوض، الاستثمارات العربية البينية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير ،جامعة عدن، اليمن،عام٢٠١٠

أولاً: الواقع الاستثماري في سورية

إن دراسة واقع الاستثمار في سورية يستدعي إظهار العلاقة بين العمالة والادخار والاستثمار، ومن ثم تحليل واقع الادخار والاستثمار ثم دراسة مناخ الاستثمار الذي يبين التطورات الأخيرة في البيئة الاستثمارية السورية، والأسباب التي أسهمت في زيادة حجم الاستثمار بشقيه التقليدي والاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

إن دراسة العوامل المؤثرة في الادخار والاستثمار في سورية يرتبط بدراسة بعض المؤشرات الأساسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار والادخار حسبما هي واردة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(٤):القيمة الاستثمار والاستهلاك والادخار ونسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (الوحدة مليون ل.س)

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة	950245	1006431	1017619	1038421	1156714	1211339	1288001	1339286	1420832	1469703
الاستثمار الإجمالي المحلي الثابت	178148	196387	234818	239911	288193	273421	294932	266488	297100	337422
النسبة من الناتج المحلي	18.75%	19.51%	23.08%	23.10%	24.91%	22.57%	22.90%	19.90%	20.91%	22.96%
الاستهلاك الإجمالي الثابت	694236	719767	773391	828726	966553	993163	1048341	1057211	1130960	1224626
النسبة من الناتج المحلي	73.06%	71.52%	76.00%	79.81%	83.56%	81.99%	81.39%	78.94%	79.60%	83.32%
الدخل القومي المتاح الجاري	900287	937758	993026	1120301	1391630	1593396	1915628	2162362	2423508	2655533
الاستهلاك الإجمالي الجاري	713463	730025	787686	931988	1130295	1268933	1581239	1879782	1810394	2037534
الادخار	186824	207733	205340	188313	261335	324463	334389	282580	613114	617999
النفقات العامة الجارية	161000	172389	209000	232500	280000	300000	195000	370000	410000	427000
النسبة من إجمالي النفقات	50%	48%	50%	52%	52%	61%	56%	61%	60%	57%
النفقات العامة الاستثمارية	161000	184000	211000	217000	180000	195000	258000	230000	275000	327000
النسبة من إجمالي النفقات	50%	52%	50%	48%	48%	39%	44%	39%	40%	43%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية لأعوام فترة الدراسة.

[1] خزامى الجندي،الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢٦، العدد الثاني،٢٠١٠،ص٦١.

ومن خلال مطالعة الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي هي بحدود ٧٣,٠٦٪ عام ٢٠٠١ انخفضت إلى ٧١,٥٢٪ عام ٢٠٠٢ لترتفع في العام ٢٠١٠ إلى ٨٣,٣٢٪ مقابل ١٨,٧٥٪ و١٩,٧٥٪ و٢٢,٩٦٪ نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام المذكورة على التوالي، حيث بلغ المعدل الوسطي لنسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) حوالي ٧٨,٩٢٪ مقابل ٢١,٨٦٪ للاستثمار، وهذا يوضح ضآلة الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بافتراض أن الادخارات كلها تحولت إلى الاستثمار، وهذا غير ممكن واقعياً.

إن انخفاض معدل النمو الوسطي للادخار خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) والذي بلغ (٢٧,٢)% يعود إلى تغير السلوك الاستهلاكي للأفراد، رافقه تحسن معدل النمو الوسطي للاستهلاك والاستثمار الثابت في الفترة الزمنية نفسها وأصبح على التوالي ٦,٠٦٪ و٨,٤٤٪ بعد أن كان ٢٪ و -١,٩٥٪ خلال الثمانينات، وهذا يعني وجود مصادر تمويل أخرى غير الادخار المحلي أسهمت في زيادة معدل النمو الوسطي للاستثمار، لأن المدخرات المصرفية التي كانت بمجملها ودائع قصيرة الأجل قبل عام ٢٠٠٥ لم يكن بإمكانها تلبية احتياجات تمويل الاستثمارات المحلية.

ومن الملاحظ في الجدول أيضا تقارب معدلات نمو الاستهلاك ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها، مما يدل على أن ما ينتجه الفرد يتوجه نحو الاستهلاك وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات، وفي بعض الأحيان يكون الفرق سالباً نتيجة انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو أعلى قليلاً نتيجة تغير السلوك الاستهلاكي للأفراد، كما أن زيادة تحويلات المغتربين لذويهم في خلال فترة الدراسة أسهمت في تغيير سلوكهم الاستهلاكي، الأمر الذي أدى إلى إضعاف المصدر المحلي في تمويل الاستثمار، فالمعدلات الايجابية للاستثمار إنما تدل على أن تمويله كان يتم عن طريق القنوات الادخارية الأخرى كالديون الخارجية والمنح والمساعدات والاستثمارات الأجنبية.

وبحسب الجدول إن ارتفاع النسبة الوسطية للاستهلاك الإجمالي بالسعر الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ وبشكل خاص خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) أدى إلى انخفاض المعدل الوسطي للادخار خلال الفترة نفسها مقارنة بالفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) وبالتالي انخفاض نسبة الاستثمار الوسطية خلال الفترة نفسها أيضاً، ويشير بند الادخار في الجدول نفسه إلى التراجع بعد عام ٢٠٠١ على اعتبار أن الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية كان مقارباً من

الاستهلاك الإجمالي بالأسعار الجارية حتى عام ٢٠٠٥ وفي هذه الحالة كان لابد من زيادة الاستيراد لتغطية الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك.

أما اتجاه النسبة الوسطية للاستثمار منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) ضمن ظروف سورية خلال تلك الفترة، لا يعد ظاهرة ايجابية نظراً إلى ما تتطلبه زيادة السكان من حاجات ومتطلبات جديدة، ولما تستدعيه عملية التنمية من تحديث في الاقتصاد الوطني، ويعود هذا الانخفاض إلى أن الاستثمار في سورية يتميز بالحجم الصغير وأن القاعدة التكنولوجية ضعيفة وتتطلب استثمارات ذات حجم كبير لأن الناتج المحلي الإجمالي منها منخفض، غير أن هذه النسب قد تحسنت بشكل ملحوظ خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) نتيجة تحسن معطيات الاستثمار ومناخه في سورية، حيث دعت التطورات المحلية والعالمية إلى تطوير قانون الاستثمار رقم /١٠/ عام ١٩٩١، بإصدار المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ وذلك بهدف تشجيع تدفق رؤوس الأموال الخارجية والأجنبية، حيث تم منح المستثمرين تسهيلات تفوق ما تم منحه في القانون رقم١٠ وذلك فيما يخص الاستيراد والضريبة وترحيل الأرباح ورؤوس أموال الاستثمار وتملك المستثمرين الأجانب للعقارات، كما إن إحداث هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩ للعام ٢٠٠٧ كان بهدف تهيئة مناخ الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.

ومع أنه في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ قد بدأ المناخ الاستثماري في سورية بالتحسن، بصدور العديد من القوانين، والتشريعات المتعلقة به، إلا أن الظروف السياسية العامة في المنطقة، ازدادت تعقيداً، خصوصاً لجهة تزايد الضغوط على سورية، مما خلق مناخاً من التوجس، والخوف، وعدم الاستقرار.

وبالنتيجة سعى المستثمرون خلال الفترة الأولى للعقد الأول من الألفية الجديدة إلى الهروب بالفرص الاستثمارية البعيدة عن التعقيدات الإدارية والتشريعية لعدم توافر المناخ المتكامل للاستثمار لأن ذلك يتطلب تغيير بعض القوانين النافذة لجهة تطوير الجهاز المصرفي والتأميني لتعزيز ديناميكية الاستثمار في القطاعات كلها على السواء، كما يتطلب توازن إقليمي على الصعيد الجغرافي للنشاطات الاقتصادية بما يضمن التنمية الإقليمية ومن ثم التنمية على مستوى الاقتصاد ككل.

وأما خلال الفترة الثانية فقد حدثت إصلاحات اقتصادية على الأصعدة كلها ولا سيما التشريعية والقانونية لجهة إحداث قانون المصارف الخاصة وتأسيس سوق دمشق للأوراق المالية وغيرها، فتحسن مناخ الاستثمار في سورية وتطور القطاع الخاص المصرفي والمالي و ازدادت الاستثمارات في هذا القطاع بنسب كبيرة وقد أسهمت بعمليات التمويل التجارية ومن ثم الصناعية

وتدفقت الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية وبدأ النمو في القطاع الصناعي يعود تدريجياً ولكنه مازال بطيئاً في القطاع الزراعي بسبب عوامل الطقس والمناخ والتقانة.

وتجدر الإشارة إلى أن الادخار المحلي في سورية رغم الزيادة الطفيفة خلال الفترة(٢٠٠٧-٢٠١٠) إلا أنه لا يكفي لتشكيل رأس المال اللازم للاستثمار ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية نظراً إلى ضآلة الدخول، وأن القروض والمساعدات الخارجية ساعدت في الماضي على تغطية العجز في الميزانية العامة السورية، غير أن تناقص المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية لسورية والتي بلغت ١,٠١١ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩)[١] أسهم في استمرار القروض الأجنبية التي أضحت مصدرا للدخل، ومن المعروف اقتصادياً أن القروض الخارجية الناجعة في الاقتصاد الوطني تتطلب أن يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى أو يساوي معدل فائدة الاقتراض ومعدل النمو السكاني كل على حدة، ويعد الاقتراض الخارجي سلاحاً ذو حدين، فإن هو حقق الشرطين السابقين فهو مفيد للاقتصاد الوطني، وإذا كان خارج إطارهما كاستخدام الاقتراض لخدمة الاستهلاك أو لخدمة الإنتاج ولكن في إطار المشاريع الاستثمارية غير المدروسة جيدا(فترات استرداد طويلة ومردود ضئيل) فإنه سوف يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات ومن ثم تظهر آثاره السلبية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا فإن الادخار المحلي للأفراد في سورية لا يكفي لتشكيل رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية ، كما أن قسماً كبيرا من الادخار لا يتحول إلى ودائع طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات التنموية وإنما يصرف غالبها على السلع الكمالية وعلى اكتناز الحلي والجواهر وغيره، وإن وجّه جزء منه للأعمال الاقتصادية كان بهدف الاتجار والمضاربات عوضاً عن بناء المؤسسات الإنتاجية، ولهذا نرى أن الاقتصاد قد اتجه نحو رأس المال الخارجي سواء عن طريق الديون أو اجتذاب رأس المال المغترب أو الاستثمار الأجنبي لتمويل مشاريع التنمية، وبرأينا إن الادخار يحافظ على المستوى المعيشي الآني للمواطن السوري ولا يساعد على تحسين هذا المستوى في المستقبل، ولكن في حال وضع إستراتيجية لتعزيز القروض الاستثمارية وليس الاستهلاكية فمن الممكن التوصل إلى إحلال الرفاهية في المستقبل للأجيال القادمة.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة أيضاً إلى أهمية كل من الإنفاق الجاري والاستثماري في سورية من النفقات العامة الإجمالية، وبالعودة إلى الجدول يتبين أن نسبة كل من منهما كانت متقاربة خلال

[١] تقرير مناخ الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، عام ٢٠١١، ص٨٨.

الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) ويعود ذلك إلى إتباع الحكومة سياسات تقشف ثم يتبعها سياسات توسع مالي مع التركيز على نفقات الاستثمار.

ثانياً: تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى سورية

أبدت سورية جهوداً واضحة لتحسين مستوى الأداء رغم إمكاناتها المتواضعة في جذب الاستثمارات الخارجية وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بهدف إيجاد فرص عمل للداخلين إلى سوق العمل، ففي عام ٢٠٠٤ ازدادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية بسبب تحرير بعض القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي مثل قطاع البنية التحتية والاتصالات والمصارف والتأمين والتعليم والمستشفيات والإعلان وغيرها، كما أن تعديل قوانين الاستثمار وحوافزها وتحسين إجراءات معاملات الاستثمار وأساليب الترويج أدت إلى استقطاب المستثمرين العرب والأجانب، والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الوارد والصادر من سورية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم(٥)تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سورية ونسبتها من التكوين الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (مليون دولار)

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سورية بالمليون دولار	110	115	160	320	583	659	1242	1467	1514	1850
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة بالمليون دولار	9.1	122.1	55.7	54.3	79.8	-11.4	2	1.5	-2.6	-
نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.52%	0.53%	0.77%	1.30%	2.05%	2.02%	3.09%	2.79%	2.80%	3.09%
نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت	2.65%	2.61%	3.30%	6.02%	8.92%	9.25%	15.12%	16.72%	15.61%	15.71%

المصدر: UNCTAD,unctadstat,2011

وتبين البيانات الإحصائية في الجدول أعلاه زيادة الاستثمارات الواردة إلى سورية بنسبة وسطية بلغت ٤١,٢٪ مقابل زيادة في الاستثمارات المصدرة من سورية إلى بعض دول العالم بنسبة ٨٧٪ تقريباً، وتشير البيانات الإحصائية إلى أن النسبة الوسطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

إلى سورية من حجم الاستثمارات المحلية(من تكوين رأس المال الثابت) خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) ٩,٥٩٪ حيث بلغت ذروتها في العام ٢٠٠٨ بنسبة ١٦,٧٢٪، ويقابل ذلك ارتفاع حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١,٩٪ وبالتالي اعتماد الاقتصاد السوري على التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة ، وتعزى هذه الزيادة إلى عوامل داخلية جاذبة للاستثمار تمثلت باستخدام أساليب الترويج الاستثمارية، ومرونة التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة مناخ الاستثمار نتيجة تسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير المعلومات وتهيئة البنى التحتية، واتساع سوق القطاع الخدمي المحلي كالسياحة والاتصالات والنقل ورواج سوق الاستثمار العقاري، كما تعزى إلى عوامل خارجية دافعة للاستثمار مثل انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج.

وبلغت عدد المشاريع الاستثمارية المشمولة[1] بقانون الاستثمار رقم ١٠ للعام ١٩٩١ والمرسوم التشريعي رقم ٨ للعام ٢٠٠٧ حتى نهاية العام ٢٠١٠ حوالي ٣٤٧٦ مشروعاً بكلفة استثمارية إجمالية ١٧٠٧,٧ مليار ليرة سورية حيث أمّنت حوالي ٢٢٢٢٢٦ فرصة عمل. وبلغ عدد المشاريع الصناعية المشمولة ١٦٢٤ مشروعاً حتى نهاية العام ٢٠١٠ بكلفة استثمارية بلغت ٨٤٥,٥ مليار ليرة سورية أمّنت ١٣٨١٤٨ فرصة عمل حيث احتلت المشاريع الصناعية الغذائية المرتبة الأولى بـ٥١٦ مشروعاً، بينما كان نصيب القطاع الزراعي ١٤٩ مشروعاً بكلفة استثمارية بلغت ٢٠,٢٣١ مليار ليرة سورية. في حين بلغ عدد مشاريع النقل ١٦٢٣ مشروعاً[2].

وبالنظر إلى أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من غير الدول العربية حتى العام ٢٠١٠ في الشكل أدناه يظهر أن الاستثمارات الألمانية تصدرت المشهد الاستثماري في سورية بـ٧,٣٥٨٨ مليار دولار تليه دولتان إقليميتان هما تركيا وإيران بالإضافة إلى بريطانيا وسويسرا والهند:

الشكل رقم(٩) الاستثمارات الأجنبية غير العربية الواردة إلى سورية حتى العام ٢٠١٠(مليون دولار)

[1] لم يظهر تقرير الاستثمار السنوي للأعوام ٢٠١٠،٢٠١١ الصادر عن هيئة الاستثمار السورية حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة(الفعلية) المتدفقة إلى سورية خلال فترة الدراسة، لذا تم اخذ جميع المشاريع المشمولة عدداً وكلفة.

[2] هيئة الاستثمار السورية ، التقرير السنوي للعام ٢٠١٠.

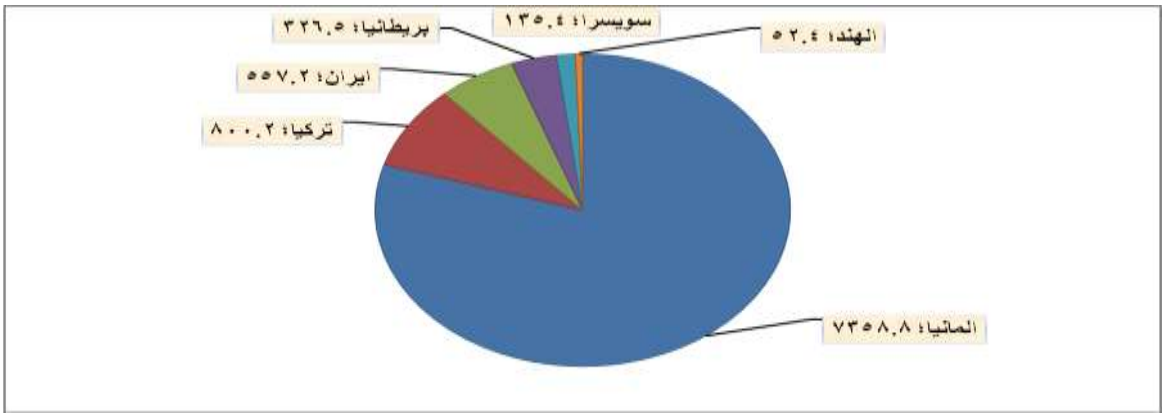

المصدر: هيئة الاستثمار السورية، التقرير السنوي للعام ٢٠١١.

وترتبط سورية بعدة اتفاقيات لتشجيع الاستثمارات والتعاون مع الجهات الاستثمارية المعنية في عدة دول عربية، وخلال الفترة السابقة التي شهدت انفتاحاً استثمارياً سُمح للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي الاستثمار في عدة قطاعات ومجالات اقتصادية توسعت تدريجياً، حيث منح المستثمرون تسهيلات وميزات عديدة من خلال القانون الشهير رقم ١٠ الصادر في العام ١٩٩١ وتعديلاته ومن ثم المرسوم رقم ٨ عام ٢٠٠٧.

ولرصد واقع الاستثمارات العربية في سورية يمكن الاستناد إلى مؤشرات إحصائية موزعة على ثلاثة بنود:

١. مسح الاستثمار الأجنبي في سورية للعام ٢٠١٠ والذي أشارت نتائجه إلى أن حجم الاستثمارات العربية الموجودة في سورية والمنفذة لغاية العام ٢٠٠٩ بلغ نحو ٣٢,٧١٨ مليار ليرة مشكلة نسبة مقدارها نحو ٣٥,٥٧٧ % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة التي بلغ حجمها وفق المسح نحو ٩١,٩ مليار ليرة، وقد كانت تركيبة المستثمرين وفق المسح المذكور إلى المستثمرين السوريين بنسبة ٣٦,٥٪، لبنانيون ٨,٦٪، أردنيون٧,٤٪، ثم السعوديون بنسبة ٦,٩٪، وكان أكبر رأسمال حسب جنسية المستثمر بعد السوريين للمستثمرين الكويتيين.

٢. تقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تؤكد في تقريرها السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام ٢٠١٠ أن قيمة تدفقات الاستثمارات العربية إلى سورية خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٩٥ إلى العام ٢٠١٠ بلغت نحو ٥,٠٥٨ مليارات دولار، وسنوياً فقد بلغت هذه التدفقات في العام ٢٠٠٨ (وهو العام الأخير الذي تضمن مؤشرات المؤسسة حول الاستثمارات العربية في سورية) نحو ١,٥ مليار دولار وهو أعلى حجم

يسجل خلال الأعوام الـ ١٥ السابقة، لكن ومن مراجعة بيانات تلك الفترة يلاحظ بوضوح أن تدفقات الاستثمارات العربية، التي بدأ حجمها بالارتفاع منذ العام ٢٠٠٤ حيث سجلت فيه حجماً مقداره ٤٢٧ مليون دولار، وفي العام ٢٠٠٥ نحو ٩٥٥ مليون دولار، تراجعت في العام ٢٠٠٦ إلى حدود ٢٢٥ مليون دولار نتيجة العدوان الإسرائيلي على لبنان وموقف سورية المساند للمقاومة اللبنانية وخلافها مع مواقف دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى، وهذا يعني أن الاستثمارات العربية لا تزال مرتبطة بمواقف الأنظمة السياسية.وللإشارة فإن معظم الاستثمارات العربية في سورية تتركز أساساً في القطاعات الخدمية و العقارية والسياحة، بينما تقل تماماً في القطاعات الصناعية والإنتاجية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (٦)مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٠)[١]

الجنسية	من عام ١٩٩١ ولغاية عام ٢٠٠٥			من عام ٢٠٠٦ ولغاية عام ٢٠١٠		
	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية مليون ل.س	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية مليون ل.س
السعودية	7	803	17185	15	3358	50866
الأردن	6	203	739	8	601	37415
لبنان	5	330	1106	17	938	30645
الإمارات	3	7077	31122	7	361	2749
الكويت	9	493	2134	18	3958	14426
العراق	1	500	10360	31	1476	5575
مصر	3	301	222	3	209	6524
إجمالي الاستمارات العربية المتدفقة إلى سورية	39	10126	63619	108	11864	154692
إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى سورية	89	20147	138648	159	19135	512845

المصدر: هيئة الاستثمار السورية، التقرير الاستثماري السنوي للعام ٢٠١١.

ويبين الجدول أعلاه أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المتدفقة إلى سورية قد بلغت (٨٩) مشروعاً خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٥) وذلك بتكلفة استثمارية قدرها (١٣٨٦٤٨) مليون ل.س، وقد بلغت عدد المشروعات العربية (٣٩) مشروعاً بتكلفة استثمارية ٦٣٦١٩ مليون ل.س بنسبة ٤٥,٨٨٪

[١] لم يشمل مسح الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٩ أية بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع العقارات والمساكن من غير الشركات وذلك بسبب عدم توفر بيانات عن ملكية الأجانب.

من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية خلال نفس الفترة، حيث تم تأمين نصف فرص العمل والبالغة حوالي ٢٠١٤٧ فرصة عمل، وبالمقابل فقد بلغت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى سورية ١٥٩مشروعاً خلال الفترة(٢٠٠٦-٢٠١٠) بلغت تكلفتها الاستثمارية (٥١٢٨٤٥) مليون ل.س، وانخفضت التكلفة الاستثمارية للمشاريع العربية إلى حوالي ٣٠,١٦٪ عند حدود ١٥٤٦٩٢ مليون ل.س بينما ارتفعت فرص العمل عن الفترة السابقة إلى حدود ٦٢٪ من فرص العمل الإجمالية التي بلغت حوالي ١٩١٣٥ فرصة عمل.

ثالثاً:تطور حجم الاستثمارات السورية المصدرة إلى بعض الدول

لابد من الإشارة قبل الخوض في تفاصيل حجم الاستثمارات السورية في الخارج، إلى أن أرقام هذه الأخيرة ما زالت تعتمد على التقديرات حيناً وتلك التي توفرها المؤسسات العربية المعنية بالاستثمارات العربية البينية أحياناً أخرى، فيما غابت عملية إحصاء هذه الاستثمارات السورية في الخارج عن أجندة الإحصائيات الرسمية في سورية.

نظل إذاً رهن الأرقام التي وفرتها المؤسسات العربية والدولية ذات الصلة، حيث يؤكد تقرير مناخ الاستثمار العربي الصادر عن مؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام ٢٠١٠ بأن سورية صدّرت إلى الدول العربية استثمارات بـ ٤,٥ مليارات دولار، مقابل ٣ مليارات دولار تمكّنت من استقطابها خلال ٢٨ عاماً، وتبعاً لبيانات التقرير فإن السعودية استحوذت على النسبة الأكبر من الاستثمارات السورية خلال الفترة المذكورة،إذ استطاعت جذب ما يزيد على ١,٣٤٧ مليار دولار مشكّلة بذلك نسبة ٣٥,٢٢٪ من إجمالي الاستثمارات السورية المصدرة للدول العربية تلتها السودان بنحو ١,١٣٢ مليار دولار وبنسبة ٢٩,٦٠٪ من الإجمالي، وثالثاً جاء لبنان بنحو ٤١١ مليون دولار و بنسبة قدرها ١٠,٧٪ فالإمارات العربية المتحدة بنحو ٣٧٩,٣ مليون دولار وبنسبة قدرها ٩,٩٪ ثم الكويت خامساً بنحو ٣٣٨,٣ مليون دولار وبنسبة تبلغ ٨,٨ %، و لم تحصل مصر إلا على٢٨,٩ مليون دولار من استثمارات السوريين.[١]

واحتلت سورية المرتبة الخامسة بين ١٨ دولة عربية مصدرة للاستثمارات نحو البلدان العربية خلال العام ٢٠٠٧، وحسب تقرير مناخ الاستثمار العربي لعام ٢٠٠٨ جاءت سورية بعد البحرين

[١] من الضرورة التذكير هنا أن هذه الأرقام تتعلق فقط بالاستثمارات السورية في الدول العربية والتي شملتها التقارير العربية، وإذا ما أخذنا بالاعتبار الاستثمارات التي لم تشملها الإحصائيات أو تلك المتجهة أو الموجودة أصلاً في مناطق أخرى من العالم في الأمريكيتين وأوروبا وحديثاً في آسيا وخاصة الصين، فإن تقديرات الاقتصاديين ترفع قيمة هذه الاستثمارات إلى أكثر من ٧٠ مليار دولار.

والسعودية والكويت فالإمارات تصديراً للاستثمارات بواقع ٥٤٠ مليون دولار وبنسبة ٣,٨٪ من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة، لتشكل مع الدول الأربع الأولى ما نسبته ٨٣ % من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة إلى الدول العربية.

قبل ذلك وفي العام ٢٠٠٦ كانت سورية الثامنة عربياً تصديراً للاستثمارات بواقع ٧٨٣,١ مليون دولار، والدول العربية التي توجهت لها هي، الأردن، السعودية، السودان، ليبيا، واليمن، وهذه الاستثمارات تتصدر في عدة دول المرتبة الأولى في الاستثمارات العربية وأحياناً الاستثمارات الأجنبية، بينما أفادت الأرقام الرسمية حول الاستثمار أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى سورية قد بلغ في العام ٢٠٠٧، ٧٨٧ مليون دولار أمريكي. ما يعني أن الأرقام حول الاستثمارات السورية الصادرة لخمس دول تساوي حجم الاستثمار الأجنبي الكلي الوارد إلى سورية، وبالتالي فإننا وإذا ضممنا بقية دول العالم فإن الرقم بالتأكيد سيكون أكبر بكثير. وهذا برأينا يدل على أن المناخ الاستثماري في سورية مازال ضبابياً وغير مهيأ بالشكل الأمثل رغم المحاولات الجدية من قبل الحكومة السورية في إحداث البيئة الإدارية والقانونية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية والسورية خاصةً. وصولاً إلى العام ٢٠٠٩ وقد شهد تدفق الاستثمارات السورية نحو الدول العربية تراجعاً ملحوظاً، فقد صدّرت سورية في ذلك العام استثمارات تقدر بـ ٣١٧,٨ مليون دولار توجهت إلى ٥ دول عربية أبرزها السعودية التي حصلت على ٣١٢ مليون دولار، تليها الأردن التي حصلت على ٢,٩ ملايين دولار، فالإمارات ٢,٤ مليون دولار ثم تونس واليمن.

وبرأينا قد يبدو مفهوماً بعض الشيء اتجاه الاستثمارات السورية باتجاه بلدان عربية كالسعودية والإمارات والكويت نظراً للمناخ الاستثماري المهيأ والمجدي في هذه البلدان، غير أن اتجاه رؤوس أموال سورية للاستثمار في دول عربية كالأردن والسودان واليمن مثلاً يثير تساؤلات عما قدمته هذه الدول من تطمينات استثمارية حتى كانت مفضلة عند السوريين على تلك التي قدمتها سورية.

رابعا: الواقع الاستثماري في السعودية

في إطار السعي الحثيث لتحقيق مزيد من التقدم الاقتصادي تبذل السعودية جهوداً كبيرة لتنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتمثل ذلك في الخطوات الجادة للإصلاح الاقتصادي، وما كان برنامج ١٠ في ١٠ إلا نموذجاً تطبيقياً لنهج تطوير البيئة الاستثمارية في السعودية، حيث يترجم البرنامج رؤية الهيئة العامة للاستثمار في رفع تنافسية السعودية دولياً في

جذب الاستثمار كعاصمة للطاقة وحلقة وصل رئيسة بين الشرق والغرب ، كذلك تجسيداً لرسالتها التي ركزت على أهمية إنشاء بيئة عمل صحية جاذبة، إضافة إلى توفير خدمات شاملة للمستثمرين[١].

حدث تحول واضح في هيكل الإنفاق الكلي في السعودية خلال عقود السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات، ففي عقد السبعينيات كان صافي الصادرات هو أكبر مكونات الإنفاق في السعودية، حيث كانت السعودية تحقق فوائض كبيرة في ميزان مدفوعاتها بالنسبة للناتج في ذلك الوقت، غير أن هذه الفوائض لم تنعكس بصورة واضحة على مستويات الاستهلاك، سواء الاستهلاك الخاص أو الاستهلاك الحكومي، سوى لاحقاً في عقد الثمانينيات، فخلال فترة السبعينيات بلغ الإنفاق الاستهلاكي الخاص أدنى مستوياته كنسبة من الناتج في عام ١٩٧٤ حوالي ١٠,٩٪، وهي نسبة متدنية للغاية، تعكس انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص سواء من الناحية المطلقة أو كنسبة من الناتج في ذلك الوقت. غير أنه بمرور الوقت أخذت نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى الناتج في التزايد بفعل زيادة مستويات الدخل الفردي نتيجة لانعكاس الفوائض على دخول الأفراد ومستويات معيشتهم.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن الفورة الاستهلاكية الحقيقية في السعودية قد تحققت في عقد الثمانينات، حيث بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في عام ١٩٨٦ حوالي ٥٥٪ من الناتج وهي نسبة مرتفعة للغاية، وفي المتوسط بلغ الإنفاق الاستهلاكي الخاص ٤٦,٨٪ خلال الثمانينيات، غير أنه الإنفاق الاستهلاكي الخاص قد مال نحو التراجع في العقدين اللاحقين، من ٤٤,٢٪ في المتوسط في عقد التسعينيات، إلى ٣٢,١٪ في المتوسط في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن هذا بالطبع لا يعني أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص قد تراجع من الناحية المطلقة، على العكس لقد استمر الإنفاق الاستهلاكي الخاص في التزايد، كما يتضح من الجدول أدناه

الجدول رقم (٧)مكونات الإنفاق الكلي على الناتج في السعودية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١)				
القطاع	1970 -1980	1980 -1990	1990 -2000	2000 -2010

[١] http://www.sagia.gov.sa/ar/Why-Saudi-Arabia/

الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	23.8%	46.8%	44.2%	32.1%
الإنفاق الاستثماري	22.6%	22.7%	20.5%	20.5%
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	16.0%	30.1%	26.9%	23.3%
صافي الصادرات	37.6%	0.3%	8.4%	24.1%
إجمالي الإنفاق على الناتج	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات،عام ٢٠١١

يعد الإنفاق الاستثماري أهم جوانب الإنفاق الكلي، إذ تعتمد عليه مستويات نمو وتنافسية اقتصاديات الدول بشكل عام، لذا يعد استقرار هذا الإنفاق من العناصر الهامة للنمو، وبالنظر إلى اتجاهات الإنفاق الكلي في السعودية يلاحظ أن الإنفاق الاستثماري هو أكثر أنواع الإنفاق تقلباً، حيث يتضح من الجدول أعلاه أن هذا الإنفاق يميل إلى التقلب بصورة واضحة من سنة إلى أخرى، وهو ما لا يوفر أساساً متيناً لعملية التنمية الاقتصادية في الدولة، ذلك أن أحد الخصائص الأساسية لخطط التنمية التي تتبناها الدول المختلفة تتمثل في ضرورة تخصيص إنفاق كبير على مشروعات التنمية الأساسية مثل مشروعات البنية التحتية ومشروعات تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وتوليد الكهرباء وتحلية المياه وغيرها من المشروعات الهامة لإرساء أساس مناسب لتحقيق تلك الخطط لمستهدفاتها الأساسية التي تسعى إليها، ويمكن أن يعزى تقلب الإنفاق الاستثماري إلى التقلبات في حصيلة الإيرادات النفطية، وذلك بفعل الدور المحوري الذي يلعبه القطاع النفطي. لقد كان من المفترض أن تستخدم السعودية احتياطياتها العامة لضمان استقرار الإنفاق على هذا الجانب الحيوي.

من ناحية أخرى يلاحظ أن الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج في السعودية يعد صغيراً، وذلك أخذاً في الاعتبار الإمكانيات المالية الكبيرة للسعودية، حيث لم تزد نسبة الإنفاق الاستثماري في المتوسط عن ٢٣٪ تقريباً من الناتج خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وخلال فترة الدراسة تصل هذه النسبة في المتوسط إلى حوالي ٢٠٪، وهي نسبة محدودة جداً سواء بمقاييس الدول النامية أو بالمقاييس العالمية، خصوصاً بالنسبة للدول التي تحقق فوائض مالية كبيرة في ميزانياتها مثل السعودية. إن هذه المستويات للإنفاق الاستثماري في الدولة تفسر عدم القدرة على تنويع مصادر الإنتاج والدخل، وعدم القدرة على الانفكاك من قيد النفط الذي يكبل انطلاق عملية النمو للقطاعات غير النفطية حتى الآن.

لقد تحققت الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية في السعودية نتيجة لزيادة الاستثمار بمعدلات كبيرة ولمدة طويلة. فخلال المدة من (٢٠٠١-٢٠١٠)، بلغ معدل النمو السنوي في الاستثمارات (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) بالأسعار الثابتة لعام (١٩٩٩) نحو (٧,٤٪) في المتوسط، وبلغ معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع الخاص نحو (٨٪)، و نحو (٦,١٪)لاستثمارات القطاع الحكومي، و نحو (٨,٦٪)لاستثمارات قطاع النفط والغاز. وكان من نتيجة هذه الزيادات ارتفاع قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من نحو ١٨,١ مليار ريال في عام (٢٠٠١) وبالأسعار الثابتة لعام (١٩٩٩)، بحيث شكلت نحو (١٠,٤٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام، إلى نحو ٢٥٩,٣ مليار ريال في عام (٢٠١٠)، ممثلا نحو (٣٣,٩٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ويلاحظ هنا، أن إسهامات القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتفعت من (٣٨,٣٪) في عام (٢٠٠١) إلى نحو (٥٠,٢٪) في عام (٢٠١٠)، الأمر الذي يدل على استمرار الحاجة لتشجيع القطاع الخاص على زيادة نشاطه الاستثماري.[١]

وعلى نحو خاص، فقد استهدفت خطة التنمية السابعة السعودية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) زيادة الاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية، وتطوير المناخ الاستثماري والنظم والآليات ذات العلاقة. وتم في هذا الصدد إصدار" نظام الاستثمار الأجنبي "الذي أُنشئت بموجبه الهيئة العامة للاستثمار وتضمن توفير العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات. كما تم إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى، ليتولى – ضمن مهماته – اقتراح السياسات والإجراءات لتحسين المناخ الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الخاصة. وقد شملت إنجازات خطة التنمية السابعة تطور الكفاءة في توفير الخدمات الحكومية، وتحسين التنظيم الإداري، وإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية بغية تحسين نوعية الخدمات العامة وتلبية الطلب المتزايد عليها .وتمت العناية بتيسير إجراءات المعاملات الحكومية وإنجازها خلال مدد زمنية قصيرة ومحددة لمواكبة التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

ونظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية في مشروعات التنمية الاقتصادية فقد حرصت حكومة السعودية على جذب المزيد من الاستثمارات عن طريق تحديث نظام الاستثمار، وإنشاء هيئة متخصصة تقوم بتوفير الإطار التسويقي الأمثل واللازم لاستغلال مقومات جاذبية الاقتصاد السعودي على الوجه المطلوب في وقت تشتد فيه المنافسة بين الدول للحصول على امتيازات استثمارية.

صدر النظام الاستثماري الجديد مستوعباً لأهم المستجدات التي طرأت على مناخ الاستثمار محلياً وإقليمياً وعالمياً و مستجيباً في الوقت ذاته لكل ما من شأنه يعزز من موقف السعودية التنافسي. فمع بروز وقوة الاتجاه العالمي نحو عدم التمييز بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية فيما يتعلق بالحقوق والحوافز والتأكيد على معاملة الاستثمارات الأجنبية نفس المعاملة التي تحظى بها الاستثمارات الوطنية، نص نظام الاستثمار الأجنبي صراحة على أن يتمتع المشروع الأجنبي المرخص له في السعودية بكافة المزايا والحوافز الضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الحصول على القروض الميسرة وعلى الأراضي الصناعية بأسعار رمزية وعلى الأسعار التفضيلية لخدمات المرافق.

وقد ركزت السياسة الاستثمارية للسعودية خلال العقد الماضي على مجالين أساسيين: المجال الأول، تمثل في تمويل المشاريع الاستثمارية والإنمائية من قبل الحكومة حيث يتم رصد الموارد اللازمة لذلك في الميزانية السنوية العامة للدولة. ففي الباب الرابع من الميزانية، تدرج البرامج والمشاريع الخاصة بجهات (قطاعات) التنمية، وهي تنمية الموارد البشرية، والتنمية الاجتماعية والصحة، وتنمية الموارد الاقتصادية، والنقل والاتصالات، والخدمات البلدية والإسكان. وقد ارتفع الإنفاق الاستثماري على هذه القطاعات من ٤٨٥,٣ مليار ريال في خطة التنمية السابعة إلى نحو ٨٦٣,٩

[١] وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، التقرير السنوي للعام ٢٠١١.

مليار ريال في الخطة الثامنة. أما المجال الثاني للسياسة الاستثمارية للحكومة فيتعلق بتشجيع الاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية، من خلال استكمال وتطوير مشاريع البنية الأساسية العامة، وخاصة الطرق والكهرباء وتوفير المياه الصالحة للشرب وللاستعمالات المدنية والاتصالات، واعتماد النظم والإجراءات التي توفر المناخ الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال وتشغيلها في مشاريع استثمارية في جميع القطاعات الاقتصادية.

خامساً:تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى السعودية

يقوم الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى النفط بدور جوهري في تحسين هيكل التجارة الخارجية السعودية كما أنه يسهم بشكل فاعل في تنويع القاعدة الإنتاجية ويؤهل مخرجات هذه القاعدة لغزو الأسواق العالمية والمنافسة فيها ويعمل على مضاعفة القدرة التصديرية للسعودية لينعكس أثره على خزانة الدولة ومستوى نموها الاقتصادي ويحقق الفائدة من المزايا النسبية التي تمتلكها السعودية .

ومن أبرز تلك المزايا أنها تحتل المركز الأول على مستوى العالم من حيث انخفاض أسعار الطاقة وهي ميزة تنافسية متاحة في السعودية للمشروعات المعتمدة على الطاقة كونها تمتلك ٢٥٪ من احتياطي النفط العالمي وكميات كبيرة من الغاز وأنواع المعادن إضافة إلى أن الاستثمار في السعودية يحقق للمشروعات الأجنبية والمحلية معدلات ربحية عالية مع نسبة مخاطرة منخفضة بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تنعم به السعودية وتميزها عن غيرها بإستراتيجية موقعها الجغرافي الذي يجعلها نقطة اتصال بين ثلاث قارات .

وتتميز السعودية بعلاقات اقتصادية خارجية مميزة تؤكدها عضويتها في برنامج البنك الإسلامي لتمويل التجارة، وصندوق النقد الدولي، وصندوق الأوبك، والبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وغيرها. هذا بالإضافة إلى عضويتها في بعض المؤسسات الدولية ذات الصبغة الاستثمارية كالمؤسسة الدولية لضمان الاستثمار(Miga) ، والجمعية الدولية لوكالات ترويج الاستثمار (WADA)، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. كما تتمتع السعودية بوجود نظام ضريبي يقدم تسهيلات منافسة، وقنوات تمويلية متعددة، وبنية تحتية متطورة جعلت منها بيئة استثمارية جاذبة للشركات الاستثمارية في مختلف الأنشطة والمجالات وقد حرصت حكومة السعودية على توظيف تلك المزايا بإبرازها كعوامل جذب للمستثمر المحلي والأجنبي مع العناية بتطوير الجوانب الأخرى .

وتحتضن السعودية حتى نهاية عام ٢٠١٠ استثمارات أجنبية قادمة من أكثر من ٥٠ دولة بقيمة ٦٣٨,٩٨ مليار ريال تقريباً، بعد أن دخل إلى السعودية في العام ٢٠٠٥ استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٤٥,٦٣ مليار ريال ثم قفز الرقم إلى ٦٤,٢٧ مليار ريال عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٨٥,٥٧ مليار ريال

في العام ٢٠٠٧ ثم إلى ١٤٣ مليار ريال تقريباً في العام ٢٠٠٨ ، في حين أنه لم يتجاوز هذا الرقم حاجز ال٣مليار ريال حتى العام ٢٠٠٣ إذ بلغ حوالي ١,٨٩ و١,٦٩ و٢,١٩ خلال الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ أي أنه ارتفع حوالي ٧٥ ضعف من العام ٢٠٠١ حتى العام ٢٠٠٨ ، وفي العام ٢٠٠٩ انخفض حجم التدفق الاستثماري إلى السعودية بنسبة ٧٪ بسبب تأجيل تنفيذ بعض المشاريع العملاقة في قطاع النفط، مثل المشاريع التي كانت مسندة إلى شركتي كونوكو فيليبس وداو للمواد الكيماوية، وكان مجموع المبلغ الداخل إليها حوالي ١٣٣ مليار ريال وهو رقم جيد إذا علمنا أن متوسط نسبة انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم بلغت ٣٩٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٨ بينما بلغ الانخفاض في الدول المتقدمة ٤١٪ لنتأكد حينها أن انخفاض التدفق إلى السعودية بنسبة ٧ %يعد نجاحاً لافتاً ينطوي على رسالة مهمة تؤكد أن بيئة السعودية هي الملاذ الآمن لرؤوس الأموال الأجنبية في ظروف الاهتزازات والأحوال المقلقة.[١]والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(٨)تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى السعودية ونسبتها من التكوين الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠)
مليون دولار

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية	504	453	778.5	1942	12097	17140	22821	38151	32100	28105
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة	45.6	2020.6	473	78.7	6602.9	5397.6	12729.9	1450.3	6525.9	5432
نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.28%	0.24%	0.36%	0.78%	3.83%	4.81%	5.93%	8.01%	8.61%	6.47%

[١] الهيئة العامة للاستثمار السعودية، التقرير السنوي للعام ٢٠١١.

نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت	1.50%	1.33%	1.97%	4.66%	23.17%	27.54%	28.95%	41.11%	35.10%	30.72%

المصدر:UNCTAD,unctadstat,2011،
والهيئة العامة للاستثمار السعودية

ويظهر من الجدول أن حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية إلى إجمالي تكوين رأس المال بلغت في المتوسط ١٩,٦٪ خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) بينما بلغ مخزون رأس المال الأجنبي إلى الناتج المحلي السعودي ما يقارب ٣,٩٣٪ خلال نفس الفترة. وهذا يدل على المساهمة الفاعلة للاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عملية التنمية وإنشاء فرص الشغل وتوسيع الإنتاج خاصة في مجال الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات.

وقد توزعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية إلى نحو ٢١٤,٥ مليار ريال في القطاع الصناعي، أي نحو ٣٨,٩٪من الاستثمارات الأجنبية الإجمالية المباشرة في السعودية، في حين حازت الأنشطة والخدمات العقارية حوالي ٢٠٪ و١١٪ تقريباً للاستثمار في الخدمات المالية ، في حين استحوذت الزراعة على النسبة الأقل بحوالي ٠,١٠٪ تقريباً.[١]

المبحث الثاني: العلاقات الاستثمارية البينية السورية السعودية

شكّلت التدفقات الاستثمارية المباشرة المرخص لها المضيف الواردة إلى كل من سورية و السعودية نسبة٤٥,٦١٪ من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)حيث بلغت ٧٣,١١٢ مليار دولار فقد وصل إجمالي المخزون التراكمي العربي خلال تلك الفترة أكثر من١٦٠,٢٨٢ مليار دولار خلال الفترة نفسها.[٢]وهذا يدل على الثقل الاستثماري الضخم لكلا الدولتين في الساحة العربية في مجال المناخ الاستثماري الجاذب للتدفقات الاستثمارية المباشرة من العالم الخارجي.

[١] المصدر: الهيئة العامة للاستثمار السعودي، التقرير السنوي للعام ٢٠١٠.
[٢] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،عام ٢٠١١،ص١٢٩.

أولاً: الاتفاقيات الاستثمارية الموقعة بين البلدين

قامت السعودية بتبسيط إجراءات فتح فروع للشركات الأجنبية، وأصدرت مراسيم ملكية بإضافة مادة إلى نظام التملك العقاري لغير السعوديين واستثماره، وأنشئت وزارة للإسكان، ورفع سقف تمويل المستشفيات الخاصة، وتم تعديل نظام الرهن التجاري، إضافة إلى قرارات بإنشاء المركز الموحد لتسجيل الرهون وإصدار لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية. ودخلت باتفاقيات حول الاستثمار الثنائي ومنع الازدواج الضريبي مع اغلب دول العالم وصلت الى ٥٧ اتفاقية حتى نهاية العام ٢٠١٠.

في حين قامت سورية وبناءً على سياسة الانفتاح الاقتصادي والاستثماري مع العالم وتهيئة بيئة إدارية وتنظيمية للاستثمار الأجنبي فيها بالدخول بالعديد من اتفاقيات الاستثمار الثنائية ومنع الازدواج الضريبي وصلت إلى ٨٠ اتفاقية حتى العام ٢٠١٠، والجدول التالي يوضح عدد الاتفاقيات الاستثمارية الموقعة بين البلدين من جهة وبقية دول العالم من جهة أخرى:

الجدول رقم (٩)اتفاقيات الاستثمار الدولية العربية للسعودية وسورية حتى نهاية العام ٢٠١٠(اتفاقية)

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية (BITS)	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي(DTTS)	اتفاقيات الاستثمار الدولية الأخرى (other iias)	الإجمالي
السعودية	22	23	12	57
سورية	41	33	6	80

المصدر:الموقع الالكتروني لإحصاءات انكتاد،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام ٢٠١١

وأهم الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالاستثمار الموقعة بين الطرفين تتمثل بالاتي:

١) الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي تم إبرامها عام ١٩٨٠ والموقع عليها من قبل جميع الدول العربية ومن بينها سورية والسعودية.

٢) اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية والتي تم إقرارها تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في حزيران عام ٢٠٠٠. وتم التصديق عليها في سورية بالمرسوم التشريعي رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٥.

٣) اتفاقية تسوية المنازعات الاستثمار في الدول العربية والتي تم إقرارها تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في العام ٢٠٠٠ وتم التصديق عليها في سورية بالمرسوم التشريعي رقم ٤٣ تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٠.

٤) بهدف تشجيع الاستثمار المشترك اتفق البلدان على سرعة تصديق اتفاقية منع الازدواج الضريبي التي وقعت بين البلدين في ٧ / ١٠ / ٢٠٠٩م وذلك بهدف وضعها موضع التنفيذ.

٥) بروتوكول تعاون استثماري بين هيئة الاستثمار السورية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات السعودية تاريخ ٢٠٠٨/١١/١٦.

٦) تأسيس شركة لدراسة الفرص الاستثمارية المشتركة بمبلغ ٢٠ مليون دولار تغطي ٥٠ في المائة من الجانب السعودي، ومثلها من الجانب السوري بهدف إعداد دراسات الجدوى، وإزالة المعوقات للاستثمارات السعودية في سورية بما يسهم في عرض الفرص الجاهزة للاستثمار مع دراسات جدواها بشكل يسرع في ضخ استثمارات كبرى في قنوات الاقتصاد السوري.

٧) تم إنشاء المجلس السعودي ـ السوري لرجال الأعمال في تاريخ ١٩٩١/١٠/١١م لتعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم الأعمال بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية، ويهدف مجلس الأعمال السعودي السوري إلى تحسين مناخ التعاون بين الجانبين وتذليل العقبات التي تصادف أيا منها، وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة ذات العائد الاقتصادي .

ثانياً: حجم الاستثمارات السعودية المتدفقة إلى سورية

ازداد عدد المشاريع الاستثمارية السعودية في سورية من ٧مشاريع بتكلفة استثمارية بلغت ١٧١٨٥ مليون ل.س خلال الفترة (١٩٩١ـ٢٠٠٥) أي بنسبة ٢٧٪من التكلفة الاستثمارية للمشاريع العربية وحوالي ١٢,٣٩٪ من المشروعات الأجنبية المباشرة في سورية خلال نفس الفترة، إلى ١٥ مشروعاً خلال الفترة (٢٠٠٦ـ٢٠١٠) بتكلفة استثمارية إجمالية بلغت ٥٠٨٦٦ مليون ل.س حيث شملت قطاعات مواد البناء والعمران والصحة والصناعات الكيميائية والطبية والغذائية والزراعية

والنقل وغيرها من القطاعات الأخرى[1]، وارتفعت حصتها من التكلفة الاستثمارية للمشاريع العربية إلى حوالي ٣٢,٨٨٪ أي زيادة الأهمية النسبية للاستثمارات السعودية على الاقتصاد السوري في عمليات التمويل التنموي وتحسين وضع ميزان المدفوعات بشقيه التجاري والرأسمالي، وفي تخفيف حدة البطالة وتشغيل الطاقات الإنتاجية المحلية، إذ بلغت فرص العمل التي أمنتها المشاريع السعودية خلال فترة الدراسة حوالي ٤١٦١ فرصة بنسبة ١٨,٩٢٪ وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالتكاليف الاستثمارية الضخمة وهذا يدل على الطابع كثيف رأس المال لتلك المشاريع. كما وبلغ عدد المشاريع السعودية المشتركة في سورية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٠) (٦) مشاريع بتكلفة استثمارية إجمالية بلغت(٢٨٥٢) مليون ل.س تتركز في مجال الصناعة المواد الكهربائية والنسيجية والبلاستيكية وعصر وتعبئة الزيوت النباتية وإنتاج السمن الحيواني. حيث تم تأمين ٩٤٠ فرصة عمل والجدول التالي يوضح عدد هذه المشاريع وكلفتها الاستثمارية:

الجدول رقم (١٠)مشاريع الاستثمار السعودية المشتركة في سورية خلال الفترة (١٩٩١.٢٠١٠)

الدولة المشاركة	من عام ١٩٩١ ولغاية عام ٢٠٠٥			من عام ٢٠٠٦ ولغاية عام ٢٠١٠		
	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية مليون ل.س	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية مليون ل.س
كوريا	1	60	241			
لبنان	-	-	-	2	599	1795
الأردن	-	-	-	1	68	275
سورية	-	-	-	1	83	167
العراق	-	-	-	1	130	374
إجمالي عدد المشاريع السعودية المشتركة	1	60	241	5	880	2611
إجمالي عدد المشاريع الأجنبية المشتركة	4	653	18156	23	3262	39956

المصدر: هيئة الاستثمار السورية، التقرير الاستثماري للعام ٢٠١١.

ويظهر من الجدول أعلاه أن الكلفة الاستثمارية للمشاريع السعودية المشتركة بلغت خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠١٠) حوالي ٥٨١١٢ مليون ل.س ويدل هذا الرقم إذا ما تم إضافته إلى الكلفة الاستثمارية للمشاريع السعودية، أنها تتبوأ مكانة مهمة جداً في الاستثمارات العربية خاصةً والأجنبية عامةً المتدفقة إلى سورية خلال الفترة المذكورة.

يميز الاستثمارات السعودية في سورية العديد من النقاط، فهي بداية في غالبيتها مقامة وفقاً لقوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي في سورية، وخاصة القانون رقم (١٠) الذي رخص على أساسه لثلاثين

[1] هيئة الاستثمار السورية، التقرير السنوي للاستثمار، عام ٢٠١٠.

شركة.

كما تتميز هذه الاستثمارات (كما هو حال معظم الاستثمارات الخليجية في سورية) بتوجهها الأساسي نحو القطاعات الخدمية والعقارية والسياحة، الأمر الذي ساهم في نمو الفقاعة النقدية في سورية خلال السنوات القليلة الماضية، أمام ابتعاد الاستثمارات الأجنبية عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، مما رفع من معدلات التضخم في البلاد وأوصلها إلى أعلى مستوياتها خلال العشرين عاماً الماضية، وشكل العام ٢٠٠٩ نوعاً من التغيير في توجه الاستثمارات السعودية تحديداً، وخاصة بعيد افتتاح المجمع الصناعي السعودي في عدرا بتكلفة فاقت المائة مليون دولار، إضافة إلى العديد من المشاريع الأخرى في المدن الصناعية الثلاث الأخرى في حمص وحلب ودير الزور، مما جعل السعودية تتصدر مشاريع الاستثمار الأجنبي في المدن المذكورة خلال ذلك العام.

ومن أبرز الاستثمارات السعودية في سورية فندق "الفور سيزن" بكلفة استثمارية بلغت حوالي ١٠٠ مليون دولار، كما أن رجال أعمال من الجانبين السوري والسعودي دشّنوا صندوق "بردى" الاستثماري في العام ٢٠٠٧ برأسمال قدره ١٢٧ مليون دولار لتنفيذ مشروعات مختلفة حيث يتم تحديد عدد من الشركات العائلية الصناعية التي يتم الاستثمار فيها بنسبة لا تتجاوز ٤٠٪ من إجمالي قيمة هذه الشركات. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هذه الشركات في طريقها إلى التحول إلى شركات مساهمة عامة. ونتيجة للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، فقد تم تأجيل الاستثمار في هذا الصندوق إلى الربع الأول أو الثاني من العام ٢٠٠٩.

وكان قد أعلن في دمشق عن تأسيس شركة سعودية سورية قابضة ضمت أقطاب المستثمرين السعوديين (مجموعة سعودي أوجيه ،مجموعة بن لادن، مجموعة دلة البركة، والشركة السعودية الأولى للاستثمار)، وبلغ رأسمال الشركة عند إنشائها ١٠٠ مليون دولار، ولم تظهر أي نشاط لافت حتى هذا الوقت.

ومن الاستثمارات الأخرى استثمارات شركة الأولى للتطوير العقاري السعودية في إطار اتفاقيتها مع المؤسسة العامة للإسكان السورية الحكومية عبر شركة عقارية تعمل برأسمال ٤٢٠ مليون دولار بهدف تطوير مشاريع عقارية مستقبلية ضمن محفظة استثمارية تزيد عن عشرة مليارات دولار،. وأيضا تستثمر مجموعة بن لادن ٥٠ مليون دولار بمشروعي "قرية النخيل" قرب دمشق و"سوفتيل أفاميا" في اللاذقية واستثمارات شركة مواد الأعمار السعودية التي أسست المجمع الصناعي، بالإضافة إلى الشركة السورية السعودية للاستثمارات الزراعية والصناعية هي شركة رائدة في صناعة المفروشات والألبان, والتي تأسست عام ١٩٧٦ وهي إحدى شركات صناعة

المفروشات الرائدة في سوريا منذ عام ١٩٨٢ ينتج المصنع كافة أنواع المفروشات (غرف نوم، غرف طعام، غرف جلوس، كراسي خشبية والمفروشات المكتبية) بطاقة تزيد عن ١٥٠٠٠ قطعة سنوياً. يتبع لهذه الشركة ثلاثة مشاريع هي مصنع الفيحاء لمنتجات الألبان و مشروع زراعي ومصنع المفروشات الحديثة بالإضافة إلى العديد من الاستثمارات الأخرى. وتم الاتفاق فيما بعد على زيادة رأسمال الشركة الاسمي إلى ٢٠٠ مليون دولار ورأسمالها المدفوع ١٠٠ مليون دولار بدلاً عن ٥٠ مليون دولار بهدف توسيع آفاق عملها ونشاطها.

وبرأينا إن الاستثمارات السعودية في سورية في تنام مستمر، ومعظم الاستثمارات هي للقطاع الخاص وهي نادراً ما تتأثر بالعلاقات السياسية لأن هذا القطاع يتجه نحو مصالحه.

ثالثاً: حجم الاستثمارات السورية المتدفقة إلى السعودية

احتلت سورية المرتبة الأولى من بين الدول المستثمرة في السعودية من حيث عدد المشاريع المرخص لها حتى نهاية العام ٢٠٠٣ حيث بلغ عدد المشاريع ٣٦٦ مشروعاً،[١]واحتلت المرتبة الثانية في العام ٢٠٠١ من حيث التكلفة الاستثمارية ب٧٩٤ مليون ريال منها ٦٩٩ مليون ريال للمشاريع الصناعية والباقي لمشاريع الخدمات، وبلغ إجمالي الرصيد الاستثماري المتراكم حتى نهاية العام ٢٠١٠ حوالي ٢,٢٤٨ مليار ريال سعودي، حيث احتلت سورية في العام ٢٠١٠ المرتبة الخامسة من حيث عدد المشاريع ب٣٩ مشروعاً بعد الأردن ولبنان ومصر والولايات المتحدة، واحتلت المرتبة ٢٧ من بين الدول الأكثر استثماراً في السعودية والسابعة عربياً في العام نفسه بكلفة استثمارية تقديرية بلغت ٣٦٥ مليون ريال، حيث كانت حصة الشريك السعودي فيها ما نسبته ٤١,٩٣٪، متراجعة عن العام ٢٠٠٩ والذي بلغت فيه عدد المشاريع الاستثمارية السورية في السعودية ٤٤ مشروعاً، ويعتبر العام ٢٠٠٨ عاماً مميزاً من حيث حجم الاستثمارات السورية في السعودية حيث بلغت حوالي ١,٤٢١ مليار ريال حيث بلغ عدد المستثمرين في العام حوالي ٨٢٠٠ مستثمر سوري حيث يقدر عدد السوريين الموجدين في السعودية حوالي ٣٥٠ ألف في نفس العام، وانخفضت الاستثمارات السورية في السعودية إلى حدود ٦٤ مليون ريال في العام ٢٠٠٦ بعد أن وصلت إلى ٢٣٣ مليون ريال في العام ٢٠٠٥. والشكل البياني التالي يظهر حجم الاستثمارات السورية في السعودية خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم(١٠): الاستثمارات السورية في السعودية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠) مليون ريال سعودي

[١] الهيئة العامة للاستثمار السعودية، ادارة التراخيص الاستثمارية: عام ٢٠٠٣.

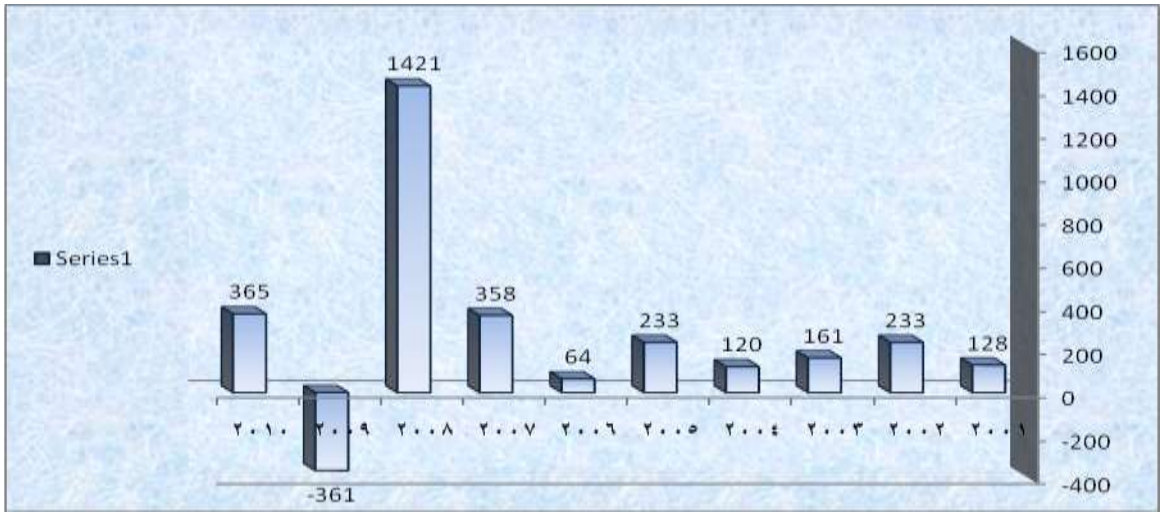

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار ،عام ٢٠١١.

ويعزى تراجع الاستثمارات السورية في السعودية خلال العام ٢٠٠٩ بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في عمليات الاندماج والاستحواذ الناتج عن انخفاض الائتمان المصرفي في السعودية ونزوع الشركات السورية المستثمرة في السعودية إلى تجنب مخاطر الاستثمار جراء الأزمة المالية العالمية، وتميز تلك الاستثمارات بأنها مشاريع صغيرة ومتوسطة عموماً.

رابعاً:تحديات الاستثمار بين سورية و السعودية

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السورية والسعودية بشكل واضح خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) كما سبق ذكرها، إلا إن تلك التدفقات لا زالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية المباشرة البينية في الأقاليم الاقتصادية حول العالم، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي والآسيان والنافتا في أمريكا الشمالية، وبعد استعراض الاتفاقيات الاستثمارية المعقودة بين البلدين وأهميتها وانخفاض الاستثمارات البينية للبلدين تفرض على الفترة المقبلة الحاجة الملحة إلى إعادة تقييم الأداء السوري السعودي في المجال الاستثماري في ضوء عدد من المؤشرات ومنها:

١. **حجم الاستثمارات**: الاستثمارات المباشرة البينية السورية السعودية لم تبلغ الحجم المطلوب سواء في ضوء الاحتياجات التمويلية لكلا البلدين، وكذلك بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة لدى الدولتين أو مقارنة بأداء بعض التكتلات الأخرى.

٢. **التوزيع القطاعي**: على الرغم من هيمنة قطاع الخدمات على تدفقات الاستثمار بين البلدين، فإن الصورة تتبدل عند دراسة موقف كل دولة على حدة، حيث تتركز التدفقات السعودية على سورية في قطاع السياحة وخاصة من خلال الفندقة فئة أربع نجوم حيث ليس فيها

تكلفة عالية، بينما عليها إقبال كبير، كذلك هناك اهتمام بالخدمات المالية وعليها إقبال من قبل الشركات المالية الإقليمية .كذلك هناك القطاع الزراعي الذي يعد قطاعا مرغوبا فيه لكونه يؤمن المنتجات الغذائية بأسعار منخفضة نوعا ما .كذلك، هناك النشاط الصناعي وخاصة صناعة مواد البناء بينما تتركز التدفقات الاستثمارية السورية باتجاه السعودية على قطاع الخدمات والأنشطة العقارية بالإضافة إلى أنشطة التجارة.

٣. إن موضوع تحويل الأرباح خارج سورية ما زال يعد إلى الآن أحد العوائق الكبيرة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، مع أن الحكومة السورية تحاول أن تخلق نوعاً من المرونة والتسهيلات في هذا الصدد، كذلك ما زالت قوانين الاستثمار الأجنبي بحاجة لتطوير وتحديث الكثير من الأنظمة والحوكمة, إضافة إلى التقليل من البيروقراطية، كما أن هناك عوائق أخرى من القطاع الخاص تتمثل في تشدد بعض الشركات العائلية في مسألة الانفتاح والمشاركة مع شركاء من خارج نطاق العائلة.

كل ذلك يؤكد وجود بعض القيود والمعوقات في العلاقات الاستثمارية السورية السعودية التي لم يتم إزالتها كليا بعد، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١) **معوقات ترتبط بعوامل اقتصادية ومالية** تنجم عن استمرار هيمنة القطاع العام على العديد من الأنشطة الاقتصادية في كلا البلدين، وعدم وجود منافذ تمويلية تقابل احتياجات المشاريع الاستثمارية، وعدم نضج سوق الأوراق المالية في كلا البلدين فيما يتعلق بالتمويل متوسط وطويل الأجل والسوق الأولية والثانوية للسندات وخاصة أن سوق دمشق للأوراق المالية حديثة العهد.

٢) **معوقات ترتبط بعوامل ببنيوية** ذات العلاقة بالبنية التحتية من خدمات ونقل واتصالات وموانئ ومطارات ومواصلات، وتأسيس مناطق صناعية مشتركة وطاقة ومياه وصرف صحي وتخزين وغيرها في كلا البلدين.

٣) **معوقات ترتبط بالعوامل التشريعية** تتمثل في غياب قانون موحد وشامل ينظم الاستثمار في كلا البلدين، بالإضافة إلى عدم التزام حكومتي البلدين بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمرين.

٤) **معوقات ترتبط بعوامل تنظيمية وإدارية وإجرائية**، خاصة في حال تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، واستمرار تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بتراخيص الاستثمار.

٥) معوقات ترتبط بتوافر الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً فيما يتعلق بالخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية.

٦) معلومات خاصة بنقص ودقة المعلومات وعدم سهولة الحصول عليها أو عدم دقتها أو عدم صدورها بشكل منتظم.

خلاصة

خلص الباحث في الفصل الثالث إلى أن الاستثمارات السعودية في سورية تتميز بكثافة رأس المال وتركزها في القطاعات الخدمية والعقارية والسياحية، يقود هذه الاستثمارات القطاع الخاص الذي لا يتأثر بالعامل السياسي لأنه يتجه نحو مصالحه دائماً، وبالتالي عدم ظهور أي أثر للاتفاقيات الاستثمارية المعقودة بين البلدين على قلتها، بل كانت البيئة الاستثمارية المهيأة هي الفيصل في جذب تلك الاستثمارات.

تتميز الاستثمارات السورية في السعودية بكثافة العمالة وعدد المشروعات وقلة رأس المال مستفيدة من الجالية السورية الكبيرة القاطنة في السعودية حيث تتركز هذه المشروعات في جلها في القطاع الخدمي والعقاري.

ويرى الباحث أن كلا الاستثمارات السورية والسعودية لا تتجه نحو القطاع الصناعي والزراعي المحتاج الأكبر لهذه الاستثمارات إما لعدم تهيئة البيئة المناسبة لهذه الاستثمارات أو لتحقيق الربح السريع للمستثمرين في القطاع الخدمي والعقاري وغيرها من القطاعات المشابهة.

الفصل الرابع

العلاقات التجارية البينية السورية السعودية

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية السورية(صادرات ـ واردات) والسياسات المتبعة في هذا الصدد

أولاً: واقع التجارة الخارجية السورية

ثانياً: التركيب السلعي للتجارة الخارجية السورية(صادرات ـ واردات)

ثالثاً: التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية(صادرات ـ واردات)

رابعاً: السياسات المتبعة في مجال التجارة الخارجية السورية

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية السعودية(صادرات ـ واردات)والسياسات المتبعة في هذا الصدد

أولاً: واقع التجارة الخارجية السعودية

ثانياً: التركيب السلعي للتجارة الخارجية السعودية(صادرات ـ واردات)

ثالثاً: التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السعودية(صادرات ـ واردات)

رابعاً: السياسات المتبعة في مجال التجارة الخارجية السعودية

المبحث الثالث: تطور التجارة البينية بين سورية و السعودية

أولاً: تطور جانب الصادرات

ثانياً: التنوع السلعي للصادرات السورية إلى السعودية

ثالثاً: الواردات السورية من السعودية

رابعاً: الميزان التجاري بين سورية والسعودية

خامساً: مقترحات لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين

الفصل الرابع

العلاقات التجارية البينية السورية السعودية

شهد الاقتصادان السوري والسعودي خلال الفترة (٢٠٠١ـ٢٠١٠) مجموعة من التطورات في مجالات الإنتاج والاستثمار والتي تم التطرق إليها في الفصول السابقة، حيث انتهج البلدان سياسات للتصحيح والتكيف الهيكلي في إطار الجهود الرامية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية الشعبين السوري والسعودي وإيجاد مكان ملائم لكلا الدولتين على خريطة العولمة. وتواجه هذه الجهود صعوبات كثيرة كالجفاف والتصحر وندرة رأس المال وقلة الموارد البشرية

وغيرها، ناهيك عن التحديات العالمية التي تتمثل في قيام التكتلات الاقتصادية الدولية وغيرها والتي أسلفنا ذكرها في الفصول السابقة. ولاشك أن هذه التحديات تضع البلدان محل البحث في موقف صعب يستوجب تضافر جهودها للحاق بركب التقدم السريع، وبالتالي ضرورة توسيع التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين، وإذا كانت المؤسسات الدولية قد دعت إلى خيار يسعى إليه العرب منذ فترة ليست بالقصيرة، فمن الواضح أن كلا الاقتصادان السوري والسعودي في حاجة ملحة إلى تحرير التجارة فيما بينهما بما يسمح بزيادة تدفق السلع والخدمات فيما بينها في إطار مجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية التي تنظم العلاقات التجارية السورية السعودية، وعلى الرغم من ذلك فقد طفت على السطح العديد من المنغصات والتحديات ظهرت خلال فترة الدراسة، وخاصة تلك القضايا المتعلقة بالتبادل التجاري وعلى رأسها قضية الزيت السوري والذي فرضت السعودية رسوماً مرتفعة على استيراده مخالفة بذلك لقوانين اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين، كرد مباشر على الرسوم التي فرضتها وزارة الاقتصاد السورية هي الأخرى على السيراميك السعودي والذي خالفت بموجبه هي الأخرى القوانين المتفق عليها في هذا الصدد.

وفي هذا الفصل سوف نسلط الضوء على تطور التجارة الخارجية بين البلدين محل البحث وعلى واقع التجارة الخارجية في كلاهما والسياسات التجارية المتبعة في هذا الصدد، والتوزع الجغرافي لها، والتركيب السلعي للصادرات و الواردات البينية للوقوف على أسباب التطور والضعف في هذه العلاقات، إضافةً إلى مناقشة بعض المقترحات لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية السورية والسياسات المتبعة في هذا الصدد

تعكس مؤشرات التجارة الخارجية البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، كما تعبر عن مستوى تطور الاقتصاد عن السياسات المتبعة في مختلف القطاعات الاقتصادية وكذلك عن مركز الاقتصاد الوطني وقوته التفاوضية في مجال التبادل التجاري الدولي.

أولاً: واقع التجارة الخارجية السورية

يتحدد هيكل التجارة الخارجية وفقاً للبنيان الاقتصادي للبلد، فإذا كانت الزراعة تشكّل القطاع الإنتاجي الرئيسي في الاقتصاد القومي في بلد ما، فإن هذا البلد سوف يصّدر المنتجات الزراعية

الأولية ويستورد سلع الاستهلاك والإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن التغير الهيكلي للاقتصاد القومي الذي يرافق عملية التنمية الاقتصادية، لا بد أن يؤدي إلى تغير هيكلي في التجارة الخارجية سواء في الصادرات أو المستوردات،[1] والتي تعتبر من الأمور الواجب دراستها لبيان الأهمية النسبية لأي بلد، نظراً لأن مكونات كل من هذين المتغيرين تعتبر من المؤشرات الدالة على درجة النمو الاقتصادي، كما أن التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية بين دول العالم لا يقل أهمية عن دراسة مكوناتها، لأنه يوضح مدى ارتباط واعتماد الاقتصاد القومي على اقتصاديات الدول الأخرى.[2]

وقد شهدت التجارة الخارجية السورية نمواً كبيراً خلال العقد الأول من القرن الحالي، حيث تضاعف حجم الصادرات والواردات بالقيمة الاسمية بعدة أضعاف بين عامي (٢٠٠١- ٢٠١٠) غير أن هذا التوسع في التجارة كان ناجماً بشكل نسبي عن زيادة المستوردات فقد كانت القيمة الاسمية الكلية للمستوردات السورية الإجمالية في العام ٢٠١٠ أعلى بمعدل ٢,٧ ضعف عن مستواها في العام ٢٠٠١، وبلغت نسبة النمو الوسطية للمستوردات السورية خلال فترة الدراسة حوالي ١٧,٤٤٪، ويوضح الشكل أدناه الواردات السورية الإجمالية خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم(١١): الواردات السورية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠) الوحدة مليون ل.س

المصدر: النشرة الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، عام ٢٠١١.

[1] Bernard Hoed man The world trade organization .The European Union .The Arab word trade policy priorities. Pilatus. working paper.1999. p17.

[2] حمدي رضوان، دراسة تحليلية لتطور هيكلة الصادرات والمستوردات لجمهورية مصر العربية، خلال الفترة(١٩٥٢- ١٩٧٣)، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، عام ١٩٩٧، ص١٥٥.

ويظهر من الشكل البياني أعلاه أن الواردات نمت بشكل ملحوظ ابتداء من العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠١٠ باستثناء العام ٢٠٠٩ والتي انخفضت فيه الواردات بنسبة ١٥٪ تقريباً عن العام ٢٠٠٨ بسبب انكماش اقتصادات دول العالم عموماً والدول المصدرة للواردات السورية خصوصاً المتولد عن الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨، وتعزى زيادة المستوردات خلال فترة الدراسة إلى الآثار السعرية، أكثر منها إلى الكميات إذ أن ارتفاع سعر صرف اليورو بالنسبة لليرة السورية قد زاد من تكاليف المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي، الشريك الأساسي لسورية لجهة الواردات. وحقق العام ٢٠٠٤ أعلى نسبة نمو خلال فترة الدراسة بمعدل ٦٤,٣٪ عن العام ٢٠٠٣ بسبب الزيادة الكبيرة في استيراد البضائع غير المصنعة والتي شكّلت ١٦٪ تقريباً من إجمالي الواردات السورية في ذلك العام، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في استيراد الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة(كما سنلاحظ لاحقاً في دراسة الهيكل السلعي للواردات السورية). ويضاف إلى ذلك الإجراءات التي تضمنها القرار الصادر في ٢٩ تشرين الثاني لعام ٢٠٠٠ القاضي بإجراء تخفيض واسع النطاق في رسوم الاستيراد، كما أجريت تعديلات واسعة على الرسوم الجمركية، فالحد الأدنى للرسوم خفض من ١٠٥٪ إلى ٧٠٪ وانزل الحد الأدنى إلى الصفر على المواد الأولية الخام والمواد الوسيطة الخاصة بالقطاع الصناعي والتي لعبت دوراً هاماً في زيادة المستوردات السورية.[١]بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية التي انتهجتها سورية خلال العقد الأول من القرن الحالي وخاصة فيما يتعلق بتحرير استيراد عدد كبير من المواد سواء من الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذلك من باقي دول العالم.[٢]والسماح باستيراد الآلات الصناعية المستعملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.[٣]

أما من ناحية **الصادرات** فقد شهدت الصادرات السورية تزايداً كبيراً في العام ٢٠١٠ بنسبة ١٣٤٪ عن العام ٢٠٠١ وحوالي ١٩١٪ في العام ٢٠٠٧ عن العام ٢٠٠١،حيث بلغت نسبة النمو الوسطية للصادرات السورية خلال فترة الدراسة حوالي ١١,٨٤٪ ويظهر من الشكل البياني أدناه أن الصادرات السورية حققت نمواً نسبياً خلال فترة الدراسة(٢٠٠١ـ ٢٠١٠) باستثناء عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩ والذي انخفضت فيهما الصادرات السورية إلى العالم بنسبة ١٢,١١٪ و ٣١,٠١٪ على التوالي، ويعزى التباطؤ في نمو الصادرات خلال الفترة(٢٠٠١ـ ٢٠١٠) نتيجة انخفاض حجم النفط

---

[١] مطانيوس حبيب، إجراءات الاستيراد والرسوم الجمركية، عام ٢٠٠٣،www.ALwatan.com.

[٢] منير الحمش، أوراق في الاقتصاد السياسي، الأزمة الاقتصادية الراهنة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص١٣.

[٣] نتائج دراسة الاسكوا حول التجارة الخارجية السورية لعام ٢٠٠٤، الأمم المتحدة ، ص٦.

المباع إلى الخارج (والذي يعتبر السلعة المصدرة الأكثر أهمية في سورية) ابتداءً من العام ٢٠٠٢ حيث وصلت الكميات المصدرة من النفط حوالي ٢٨٨٤٠ ألف طن ولتنخفض تدريجياً وتبلغ أدنى مستوى لها في العام ٢٠٠٩ بحوالي ٨٥٩١ ألف طن أي بانخفاض وصل إلى ٧٠٪.[١] ويوضح الشكل التالي حجم الصادرات السورية الإجمالية خلال فترة الدراسة:

الشكل البياني رقم(١٢):الصادرات السورية الإجمالية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠) الوحدة مليون ل.س

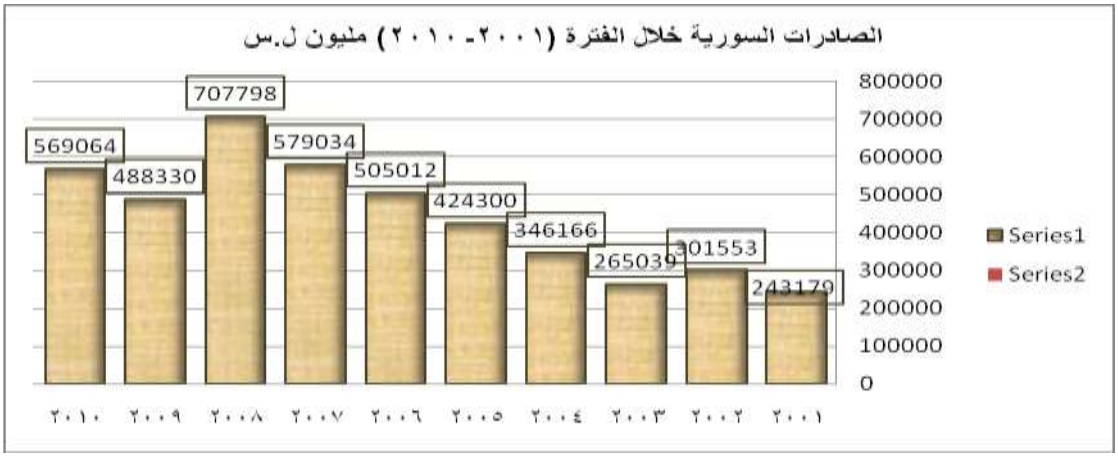

المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية لعام ٢٠١١.

وحققت الصادرات السورية أعلى نسبة نمو خلال فترة الدراسة في العام ٢٠٠٤ بحوالي ٣٠,٦٪ عن العام ٢٠٠٣ حيث وصلت الصادرات إلى ٣٤٦١٦٦ مليون ل.س مقابل٢٦٥٠٣٩ مليون ل.س في العام ٢٠٠٣. وتعزى هذه الزيادة إلى فتح الباب واسعاً أمام التجارة مع العراق بعد فترة الحرب مما أدى إلى تصدير سورية بشكل تفضيلي كميات كبيرة من السلع إلى هذا البلد.

ثانياً:التركيب السلعي للتجارة الخارجية السورية

يعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني، ويمكن الاستدلال على تطور الهيكل الإنتاجي من خلال تنوع مكونات الصادرات السلعية وتوزع أهميتها النسبية إلى اكبر عدد من السلع المصدرة، وبالتالي تقل المخاطر التي تواجهها الصادرات في الحصول على العوائد من النقد الأجنبي وعلى العكس من ذلك، كلما انخفض عدم المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها دلّ ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي.[٢]

وقد شكّلت ست سلع أساسية ما نسبته وسطياً ٦٥٪ من الصادرات السورية في الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، بل أنها كانت أعلى من ذلك بكثير في العام ٢٠٠٢، حيث بلغت ذروتها بنسبة ٨٧,٤٪ في

[١] المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية لعام ٢٠١١.

[٢] منير الحمش، الاقتصاد السوري على مشارف القرن ٢١، الطبعة الأولى، دار مشرق مغرب، دمشق، عام ١٩٩٧، ص٦٢.

ذلك العام، ويعود الارتفاع في العام ٢٠٠٢ إلى زيادة الصادرات من الأغنام التي بلغت حوالي ١١,٦٥ مليار ل.س وزيادة صادرات القطاع الخاص إلى العراق، ويظهر الشكل البياني التالي التركيب السلعي للصادرات السورية خلال فترة الدراسة:

الشكل البياني رقم(١٣) التركيب السلعي للصادرات السورية خلال الفترة (٢٠٠١.٢٠١٠):

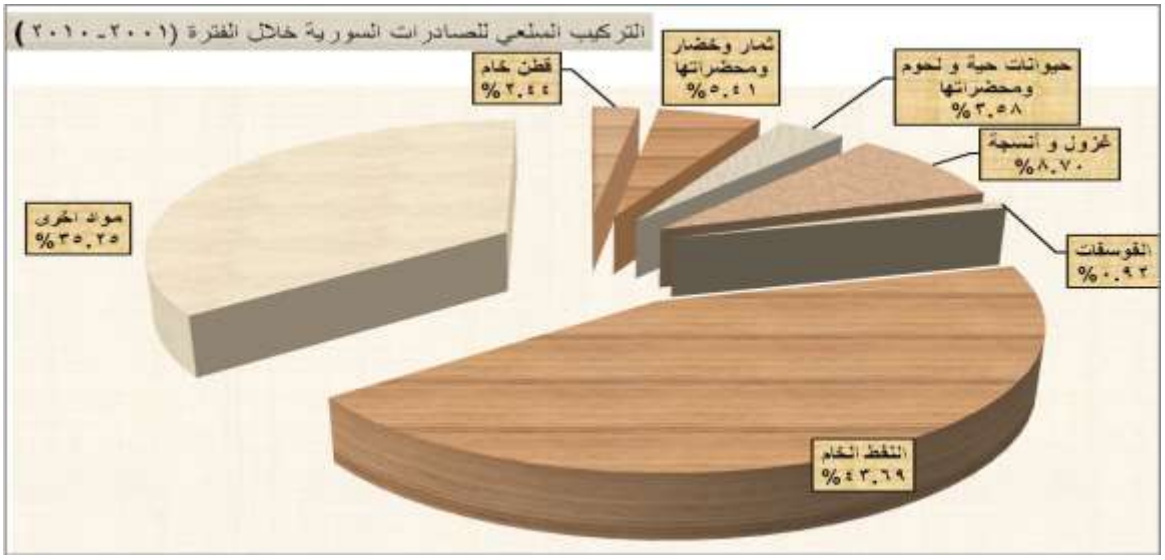

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام ٢٠١١.

وفيما عدا المنسوجات، لم تكن المنتجات الأخرى مصنعة، أو بحد أدنى من التصنيع، فلم تكن تتضمن تقريباً أي قيمة مضافة ناتجة عن عمليات إنتاج متسلسلة. أما القيمة المضافة الأعلى المرتبطة بالنفط الخام فقد نتجت عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط عالمياً ليس إلا، حتى في قطاع النسيج فقد كانت القيمة المضافة المتضمنة في المنتج النهائي متواضعة إلى حد ما، لذلك كان قطاع التصدير هشّاً إلى درجة كبيرة من الناحية المتضمنة في قطاع الصناعة التحويلية. ساهم في ذلك النضوب السريع في احتياطيات النفط، المادة التصديرية الأكبر، بحصة تتجاوز حوالي ٤٣,٧٪ وسطياً من القيمة الإجمالية للصادرات، كما تم التطرق إليه سابقاً. ونظراً لتأثر الزراعة، التي شكّلت حوالي ٢١,٧٪ وسطياً من قيمة الصادرات غير النفطية خلال الفترة(٢٠٠١- ٢٠١٠) بالظروف المناخية فقد كانت مساهمتها الاقتصادية غير متقلبة. إضافة إلى أن الكفاءة الاقتصادية لإنتاج القطن، المدعوم بقوة من الدولة، كانت موضع تساؤل. كما أن تعرض قطاع المنسوجات إلى منافسة دولية شديدة بعد إلغاء قيود منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٥، قد حتّم على المنتجات السورية مواجهة صعوبات كبيرة في المحافظة على الأسواق الحالية لهذه المنتجات، حيث انخفضت

قيمة الصادرات النسيجية في عام ٢٠٠٥ إلى نصف ما كان عليه في العام ٢٠٠٢. ويبين الشكل التالي التركيب النسبي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم(١٤) التركيب النسبي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠)

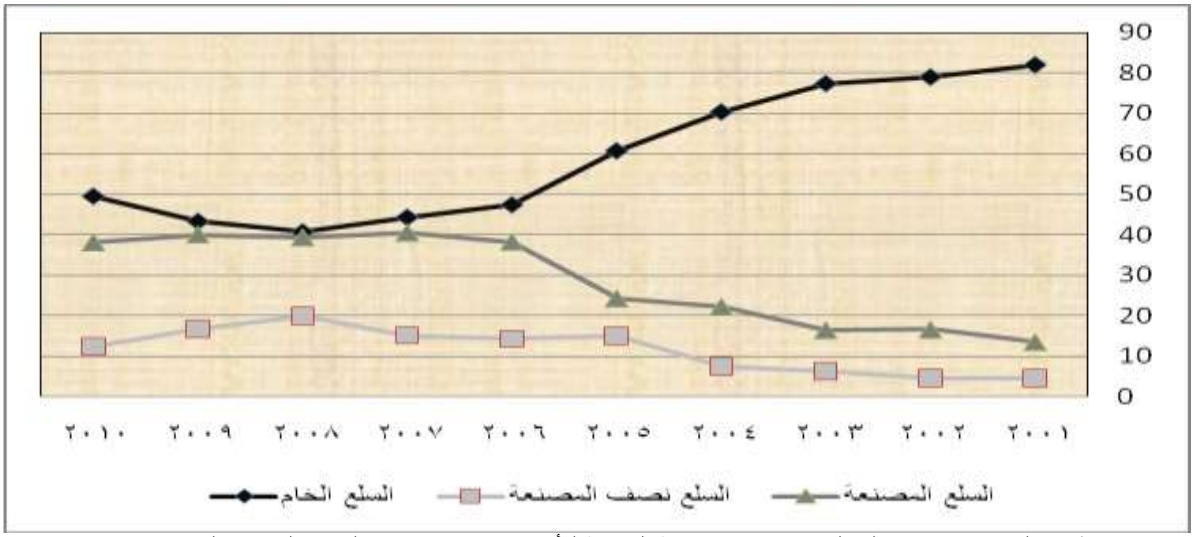

حسبت عن طريق الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية للأعوام(٢٠٠٦-٢٠١٠)، المكتب المركزي للإحصاء

من خلال الشكل السابق نجد اتجاه نسبة السلع المصنوعة ونصف المصنوعة من الصادرات إلى الارتفاع مقابل تناقص نسبة المواد الخام خلال فترة الدراسة والتي تشكل في جلها من النفط الخام، وبرأينا فإنها نقطة ايجابية تحسب للاقتصاد السوري لجهة ارتفاع نسبة الصادرات المصنعة وغير المصنعة وانخفاض الاعتماد على الصادرات من المواد الخام وهذا يدل على تطور السياسة التجارية في سورية خلال فترة الدراسة. و بلغت نسبة المواد المصنعة من الصادرات السورية في العام ٢٠٠١ حوالي ٤,٧٪ لترتفع حوالي الثلاث أضعاف في العام ٢٠٠٨ بنسبة ١٩,٩٪، بينما ارتفعت نسبة المواد نصف المصنعة من الصادرات إلى ٤٠,٦٪ في العام ٢٠٠٨ مقابل نسبة ١٤,٣٪ في العام ٢٠٠١. أما المواد الخام فقد انخفضت نسبتها في العام ٢٠٠١ من ٨١,٩٪ إلى ٤٠,٧٪ تقريباً في العام ٢٠٠٨من الصادرات السورية. ويبين الشكل أدناه أن الصادرات السورية تتميز من حيث استخدام المواد المعدة للتصدير بارتفاع نسبة السلع الوسيطة حيث شكلت حوالي ٧٢,٤٪ بالمتوسط من قائمة الصادرات السورية خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠)، حيث بلغت أعلى نسبة لها في العام ٢٠٠٣ بحوالي ٨٨,٢٪، وبلغت نسبة المواد الوسيطة خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠٠٤) حوالي ١١,٩٪، لترتفع بشكل كبير إلى ٣٦,٨٪ خلال الفترة(٢٠٠٥-٢٠١٠) حيث بلغت النسبة بالمتوسط خلال فترة الدراسة ٢٦,٨٪ تقريباً من الصادرات السورية. أما

صادرات القطر من الأصول الثابتة فهي شبه معدومة ولا تتجاوز٠,٨٪ بالمتوسط تقريباً من صادرت القطر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم(١٥) التركيب النسبي للصادرات السورية حسب استخدام المواد المصدرة خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠)

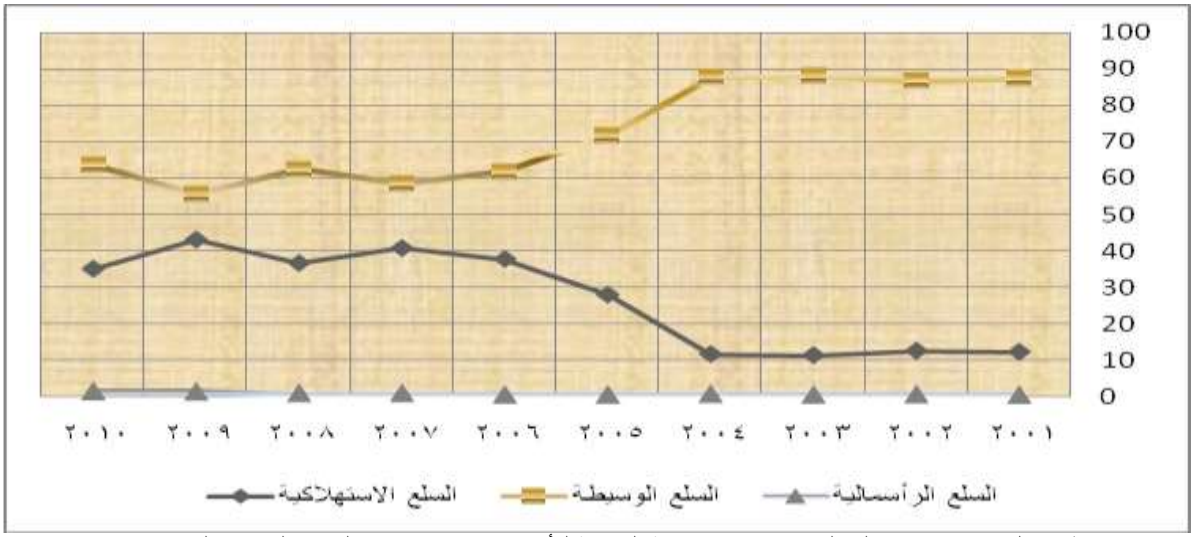

حسبت عن طريق الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية للأعوام(٢٠٠٦-٢٠١٠)، المكتب المركزي للإحصاء

ومن خلال الشكل السابق يمكننا أن نجد غلبة السلع الوسيطة على تركيب الصادرات السورية على حساب السلع الاستهلاكية والاستثمارية واتجاهها للزيادة بدءاً من العام ٢٠٠٢. هذا الوضع بين لنا مرةً أخرى صورة بنية اقتصادنا من حيث طبيعة قاعدته الإنتاجية وعدم إمكانيتها على تحقيق التوسع المطلوب في استيعاب المواد الخام ونصف المصنعة وتصنيعها ثم الخروج بها إلى الأسواق العالمية، أي تمركز الإنتاج بالنسبة للعديد من المنتجات على تلبية الطلب الداخلي المتزايد الذي يجري إشباعه أو إشباع بعضه بزيادة الاستيراد من الأسواق الخارجية بالطرق المشروعة وغير المشروعة.

وبالحديث عن المكون الثاني للتجارة الخارجية، فقد اكتسبت دراسة بنية المستوردات السلعية أهمية كبرى وذلك لأنها تعكس إلى حد كبير التوجهات الحقيقية لإستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة، إضافة إلى أنها تعكس بوضوح الإدارة الفعلية للجهات القائمة على تخطيط عملية التنمية للخروج من إطار التبعية.

ومن ناحية التركيب السلعي للمستوردات السورية فقد سجّل تغيراً كبيراً منذ العام ٢٠٠١، ويبين لنا الشكل أدناه السلع المستوردة الأكثر أهمية والتي تشكل حوالي ٨٧٪ من القيمة الإجمالية للمستوردات السورية خلال فترة الدراسة وسطياً. ورغم أن حصة جميع السلع بقيت على حالها تقريبا من المستوردات الإجمالية باستثناء بندي المواد الغذائية والسكر والتي شهدتا ارتفاعاً في

عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠، إلا أن المستوردات من المشتقات النفطية(وخصوصاً مادة المازوت) ازدادت بمعدل ٨,٤ ضعف عام ٢٠٠٦ عن العام ٢٠٠٢ ولتعود إلى مستوياتها في عام ٢٠١٠. ويستحق تصدير النفط واستيراد المشتقات النفطية إلى انتباه خاص في تحليل التجارة الخارجية في سورية. فبما أن النفط الخام المنتج لا يكرر بكامله أو حسب حاجة السوق الداخلية ويخضع بالتالي للتصدير دون تكرير، فإن الاحتياجات المحلية من المشتقات النفطية يتم تغطيتها عبر الاستيراد. وخلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، استفاد الاقتصاد السوري من ارتفاع أسعار النفط، لكن أسعار المشتقات النفطية المكررة ارتفعت بالمقابل أيضاً مما اثر بشكل سلبي على الميزان التجاري للبلد. ويتجه هذا الوضع إلى مزيد من التدهور في المدى القريب والبعيد نظراً للطلب المتزايد على المشتقات المكررة، في الوقت الذي تتناقص فيه كميات النفط المتوفرة للتصدير. وهذا يعني أن مشتقات النفط تصبح أكثر كلفة بكثير بالنسبة لسورية، بالمعنى النسبي على الرغم من احتياطياتها النفطية، وتتضح هذه المفارقة إذا علمنا أن تصدير السلع غير المصنعة واستيراد المصنعة منها لم يكن على الإطلاق سياسة تجارية مستدامة لأي بلد في العالم. والشكل التالي يوضح التركيب السلعي للمستوردات السورية خلال فترة الدراسة:

الشكل البياني رقم(١٦) التركيب السلعي للمستوردات السورية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠)

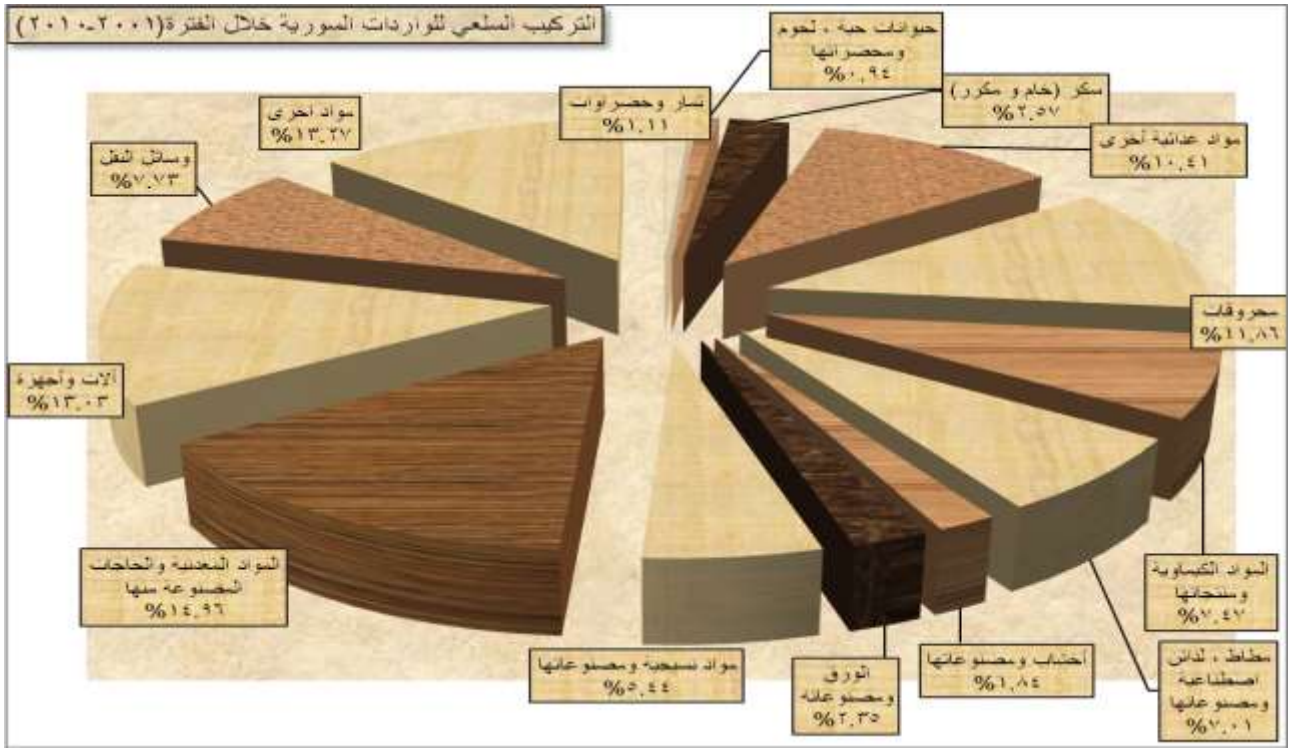

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١.

ورغم المساهمة الهامة لقطاع الزراعة في الاقتصاد السوري بإمكانياته التصديرية الكبيرة، إلا أن حصة المنتجات الغذائية المستوردة الوسطية خلال فترة الدراسة بلغت حوالي ١٠,٥٪ تقريباً حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة لها في العام ٢٠١٠ بحوالي ١٤٪ ويعكس ذلك تفضيل المواطن السوري لمكون التنوع في التجارة الخارجية (Diversification component of foreign trade) على حساب مكون الميزة النسبية (Comparative advantage component)[١]. وشكّلت قيمة تكنولوجيات الإنتاج المستوردة(آلات وتجهيزات) ١٣٪ وسطياً من إجمالي المستوردات خلال فترة الدراسة، وتعتبر هذه النسبة معقولة نظراً للمستوى الحالي المقبول نوعاً ما لتحديث الاقتصاد السوري.

وتصنف المستوردات من حيث الاستخدام إلى ثلاث مجموعات رئيسة، السلع الاستهلاكية، السلع الوسيطة، السلع الرأسمالية كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(١٧) التركيب النسبي للوردات السورية حسب استخدام المواد المستوردة خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠)

[١] يشير مكون التنوع في نظرية التجارة الخارجية إلى استيراد وتصدير نفس النوع من المنتجات. والسبب الذي يدعو إلى تبادل سلع متشابهة هو تنويع العرض في السوق المحلية. طالما أن مستوى الاستفادة أو المنفعة تكون أعلى بالنسبة للمستهلك عندما يقدم السوق طيف واسع من السلع المستوردة والمنتجة محليا. وتتم التجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية عندما يستورد البلد السلع التي تكون كلفة إنتاجها محليا باهظة(وبالتالي تكون ارخص في الخارج). بينما يصدر السلع التي تكون أسعارها في السوق العالمية أعلى منها محليا.

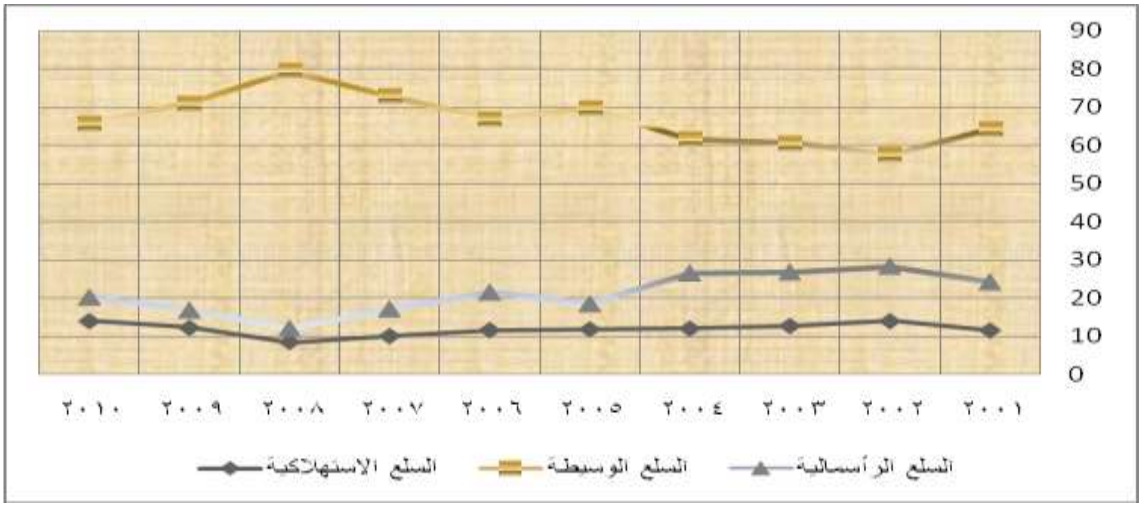

حسبت عن طريق الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية للأعوام(٢٠٠٦-٢٠١٠)، المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ من الشكل أعلاه تراجعاً طفيفاً في نسبة السلع الاستهلاكية من إجمالي المستوردات من ١٢,٧٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٨,٤٪ عام ٢٠٠٨ وكان ذلك لصالح زيادة نسبة مستوردات السلع الوسيطة إلى ارتفعت من ٥٧,٧٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٧٩,٦٪ عام ٢٠٠٨، حيث بلغت النسبة الوسطية للسلع الاستهلاكية من إجمالي المستوردات خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) حوالي ١١,٨٪ و ٦٧٪ تقريباً للسلع الوسيطة مقابل ٢١,٢٪ للسلع الرأسمالية.

وتعتبر زيادة الأهمية النسبية للسلع الوسيطة وبدرجة اقل للسلع الرأسمالية محصلة لسياسة الدولة التنموية والتجارية، حيث أن إتباع إستراتيجية بدائل الاستيراد والمحافظة على هيكل حمائي جمركي متحيز دون أي تعديل ساهم بشكل كبير في عدم التشجيع على قيام صناعة وسيطة ورأسمالية وأبقى استيرادها من الخارج مستمراً هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساعد على قيام صناعة محلية لا تتمتع بقدرة تنافسية يضمن استمرارها فقط في حالة السوق شبه الاحتكارية التي خلقتها السياسة الجمركية والنقدية للدولة. وبرأينا وفي ضوء زيادة نسبة السلع الوسيطة والرأسمالية في المستوردات السورية يعني استمرار حالة التبعية والتأثر الكبير للعملية الإنتاجية بالأسواق الخارجية، إضافة إلى أن التركيب السلعي للمستوردات يعكس سيطرة الصناعات الاستهلاكية على بنية الإنتاج المحلي السوري.

ويظهر الشكل البياني ادناه أن المستوردات السورية من السلع الخام حافظت على نسبتها عند ١٠٪ تقريباً خلال فترة الدراسة دون أي تذبذب وإن اغلب المستوردات السورية خلال الفترة المدروسة كانت من السلع الصناعية وخاصة السلع الاستثمارية، والسلع الوسيطة لمواجهة متطلبات التنمية.

حيث بلغت النسبة الوسطية للسلع المصنعة ونصف المصنعة حوالي ٤٦٪ و ٣٦٪ على التوالي خلال فترة الدراسة. والشكل البياني يوضح هذا التركيب:

الشكل رقم(١٨) التركيب النسبي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠)

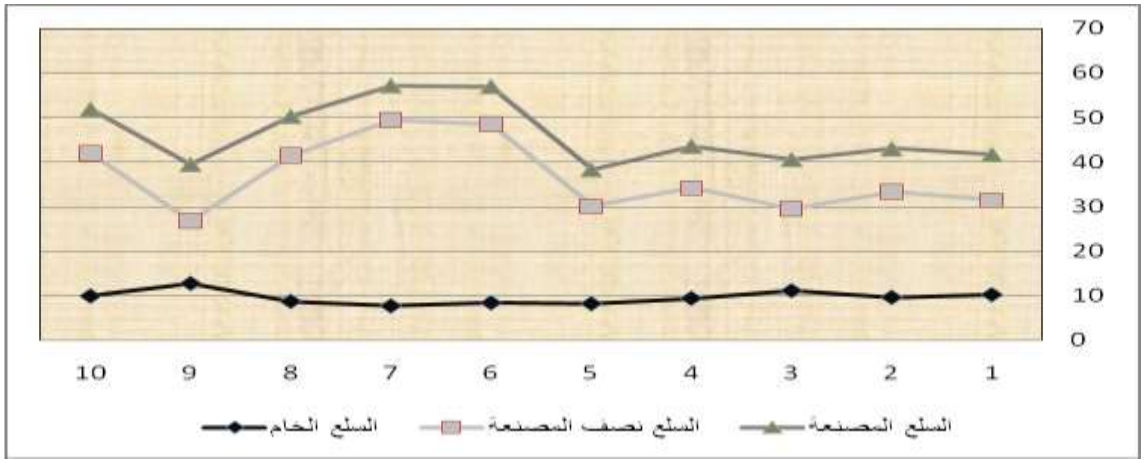

حسبت عن طريق الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية للأعوام(٢٠٠٦-٢٠١٠)، المكتب المركزي للإحصاء

لقد كانت آثار قوانين الاستثمار المستحدثة خلال فترة الدراسة والانفتاح الاقتصادي واضحة على تركيبة المستوردات السورية من الآلات والمعدات ووسائط النقل خاصة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) التي شهدت دخول سورية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا.

ثالثاً:التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية

استهلكت الدول الأوروبية عموماً حوالي ٤٥٪ من السلع ذات المنشأ السوري وسطياً خلال الفترة(٢٠٠١- ٢٠١٠)، بينما لم تصل إلا ٣٣,٤٪ من السلع السورية إلى الدول العربية وكان معظمها موجهاً إلى السوق العربية المشتركة.

وقد استهلكت خمس دول فقط حوالي ٥٦,٥٪ من الصادرات السورية وسطياً خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠٠٥) وهي ايطاليا، فرنسا، السعودية، تركيا و اسبانيا حيث استوردت هذه الدول في العام ٢٠٠١ ما نسبته ٧٠,٢٪ تقريباً من القيمة الإجمالية للسلع المباعة خارج سورية. لكن هذه النسبة انخفضت وسطياً خلال الفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٠) بنسبة ٢٢٪، مما يعكس تغيراً نسبياً مهماً في توزيع الصادرات السورية جغرافياً، والتي بدأت تتطلع إلى أسواق جديدة وخاصة السوق العراقية التي فُتح باب التجارة معها بعد فترة الحرب في العام ٢٠٠٤ مما أدّى إلى تصدير سورية بشكل تفضيلي كميات كبيرة من السلع إلى هذا البلد، حيث زادت الصادرات السورية إلى العراق حوالي ٣٤ ضعف في العام ٢٠٠٩ عما كانت عليه في العام ٢٠٠٢ ووصلت النسبة الوسطية لحصة العراق

من إجمالي الصادرات السورية حوالي ٨,٥٤٪ خلال فترة الدراسة. لذا يعتبر العراق أهم الشركاء التجاريين العرب قبل السعودية التي حلّت في المرتبة الثانية بنسبة ٦,٣٪ من إجمالي الصادرات السورية خلال فترة الدراسة أيضاً. ولوحظ تحول حقيقي للصادرات السورية من شريك تجاري إلى آخر، كما في حالة تركيا. فقد انخفضت حصة السلع المباعة إلى تركيا من أصل الصادرات السورية الإجمالية من ٨٪ في العام ٢٠٠١ إلى ٣٪ في العام ٢٠٠٩، وقد أجرت سورية في هذه الحالة الخاصة عملية إعادة توجيه جغرافي لصادراتها، وغالباً في محاولة لإيجاد أسواق أخرى يمكن لسلعها أن تباع فيها بأسعار أعلى. والشكل التالي يوضح التوزع الجغرافي للصادرات السورية إلى دول العالم:

الشكل البياني رقم(١٩) التوزيع الجغرافي للصادرات السورية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠)

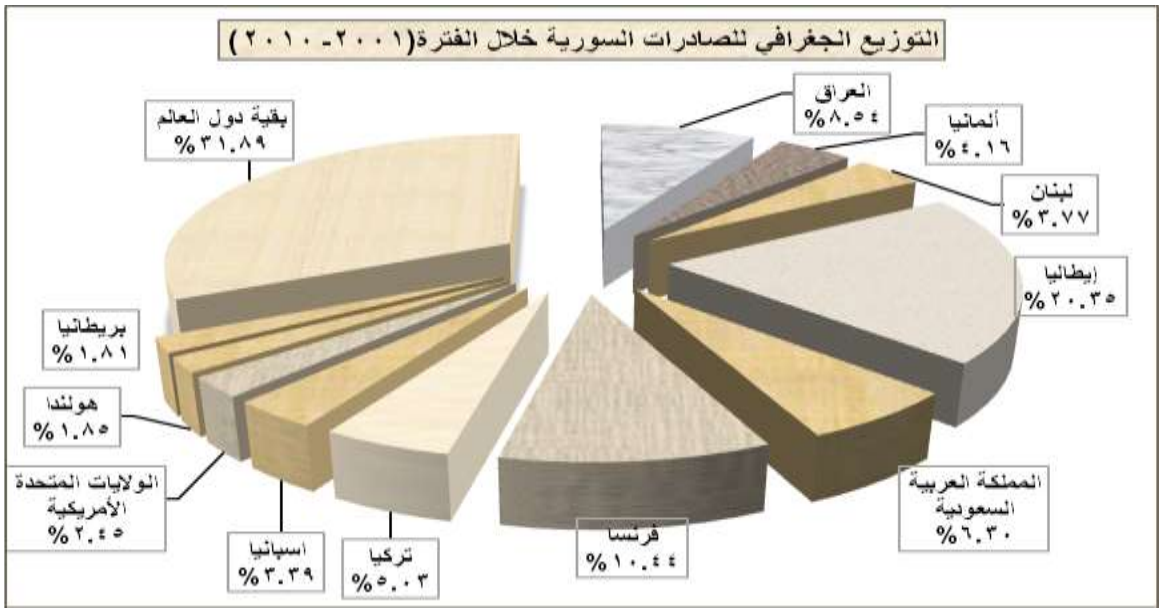

المصدر : مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية لعام ٢٠١١.

وتعتبر ايطاليا الشريك الأكبر في مجال التصدير، فقد اشترت أكثر ٢٠٪ من السلع السورية خلال الفترة المذكورة، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية، حيث استهلكت حوالي ١٠,٥٪ تقريباً من قيمة الصادرات السورية وسطياً لذلك فإن هذين البلدين يشتريان حوالي ثلث المنتجات السورية التي تصدرها سورية، وبالفعل فقد استهلك هذين البلدين حوالي ٥٠٪ من الصادرات السورية عام ٢٠٠١.

وبينما تتركز الصادرات بشدة، كما تبين، في عدد قليل من الدول(معظمها أوروبية) تتوزع **المستوردات** على نطاق أوسع جغرافياً. حيث تعتبر دراسة التوزع الإقليمي للمستوردات السلعية

ذات أهمية كبرى وذلك انطلاقاً من أنها تساعد في تحديد أثر التطورات في مستويات الأسعار والضرائب في الأسواق الدولية على مستوى الأسواق والمعيشة في الداخل فالآثار السلبية والنتائج غير المرغوبة بالنسبة لاقتصاد ما تكون إذا كانت مستورداته تتم من خلال أسواق متقلبة تعاني من التضخم وعدم الاستقرار[1]. بالإضافة إلى أنها تساعد في تحديد موقع البلد في النظام الاقتصادي العالمي و حساسيته إزاء اختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية والمنافسة بين أقطاب الاقتصاد الدولي. وللتعرف على النتائج والآثار المترتبة على التوزع الدولي للمستوردات السلعية السورية فالشكل التالي يوضح ذلك التوزع:

الشكل البياني رقم(١٦) التوزع الجغرافي للمستوردات السورية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠)

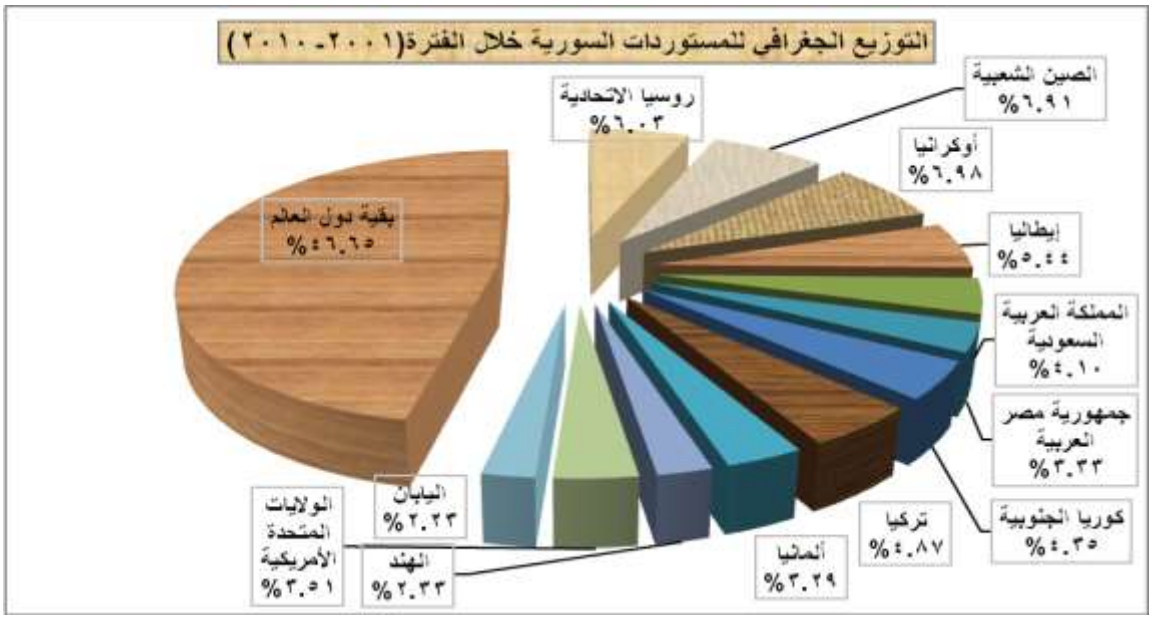

المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية لعام ٢٠١١.

ويلاحظ من الشكل أن أكبر خمس شركاء في مجال الاستيراد وهي(أوكرانيا، الصين، روسيا، ايطاليا وتركيا) قدّموا مجتمعين حوالي ٣٠٪ من قيمة المستوردات السورية وسطياً خلال الفترة(٢٠٠١- ٢٠١٠) وتعتبر أوكرانيا والصين الشعبية وروسيا الاتحادية المورد الأكثر أهمية بحصة وسطية تصل إلى ٦,٩٨، ٦,٩١، ٦,٠٣ بالمائة على الترتيب وتأتي ايطاليا في المرتبة الرابعة بنسبة ٥,٤٤٪ ورغم أن حصة كل من هؤلاء الشركاء الخمسة لم تتغير كثيراً خلال تلك الفترة إلا أن قيمة السلع المستوردة من هذه الدول تضاعفت في العام ٢٠١٠ عما كانت عليه في العام ٢٠٠١ وخاصة الصين وروسيا حيث زادت قيمة المستوردات من هذين البلدين إلى ٩ و ٧

[1] عز الدين جوني، التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، عام ٢٠٠١، ص٢٣.

أضعاف على التوالي عما كانت عليه في العام ٢٠٠١.

ومن التحليل المبين أعلاه للتوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية يمكن التوصل إلى استنتاجين أساسيين:

١) الشركاء الرئيسيين في مجال التصدير هي الدول المتقدمة، بينما الشركاء الرئيسيين في مجال الاستيراد فهي من الدول ذات الدخل المتوسط غالباً. وليس للتنوع الجغرافي الكبير في الشركاء في مجال الاستيراد أية آثار خاصة على الاقتصاد السوري، إلا أن تركيز الصادرات في عدد صغير جداً من الأسواق قد يمنح عدة ميزات طالما أن هناك أسواق تقليدية تستقبل المنتجات السورية. ولكن هنالك سلبية لهذا الوضع هي أن أي تغير مفاجئ في الطلب على السلع السورية في أوروبا، سيفقد الاقتصاد الوطني حصة كبيرة من سوقه التصديرية، وبالتالي سينخفض حجم الصادرات فجأة، مقابل نفس الكميات المستوردة أو أكثر، مما يعرض استمرارية العجز التجاري إلى الخطر. ونحن نعتقد أن النسبة الكبيرة من الصادرات السورية التي تذهب إلى الدول الأوروبية تعتبر ميزة اقتصادية صافية لأن هذه النسبة تحققت دون التوقيع على اتفاقية الشراكة.

٢) الخاصية الثانية للتجارة الخارجية السورية، لها مضامين سلبية واضحة على الاقتصاد. حيث أن الحجم الكبير من الصادرات إلى الدول المتقدمة والنسبة الكبيرة من المستوردات من الدول ذات الدخل المتوسط يعني أن السلع المصدرة ذات قيمة مضافة قليلة ودرجة متدنية من التصنيع، بينما تكون المستوردات سلعاً استهلاكية بمعظمها. أي أن سورية لا تصدر منتجات عالية التقانة ولا تستورد إلا القليل من التكنولوجيات التي تساعد الاقتصاد في تحسين إنتاجيته وكفاءته. وتواجه الحكومة السورية هذه الخصوصية وآثارها السلبية على تنويع الأنشطة الاقتصادية. بانتقال الاقتصاد السوري من النشاطات المرتبطة بالنفط إلى نشاطات أخرى غير نفطية.

رابعاً:السياسات المتبعة في مجال التجارة الخارجية السورية

اتسمت السياسة التجارية في سورية منذ الخمسينات باتجاه الدولة إلى التدخل في التجارة الخارجية مع اختلاف مدى وشكل هذا التدخل في الفترات المختلفة تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سورية منذ الاستقلال وحتى نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة. وقد هدفت السياسة التجارية السورية خلال فترة الدراسة إلى تنظيم شؤون الاستيراد والتصدير، حيث أخضعت الاستيراد إلى التراخيص وشجعت استيراد المنتجات التي تحتاجها البلاد لاسيما المواد الأولية

والآلات اللازمة للزراعة والصناعة ومنعت استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية التي ينتج ما يماثلها محلياً وشجعت تصدير مجموعة من المواد الزراعية ومن أهمها القطن إلى الخارج.[١]

ويمكن التمييز بين عدة مراحل للسياسة التجارية السورية نذكر أهمها:

المرحلة الأولى: والتي امتدت من عام ١٩٧٠ إلى العام ١٩٨٦، تميزت بإدخال بعض المرونة على أنظمة الرقابة الكمية والإدارية على التجارة الخارجية وإتاحة مجال اكبر أمام القطاع الخاص بالمشاركة في إدارة وتمويل الصادرات والمستوردات، وصاحب هذا الاتجاه تقليل تدخل الدولة في التجارة الخارجية مع تقليل الاعتماد على الاتفاقيات الثنائية والاتجاه إلى لإلغاء العديد من اتفاقيات التجارة مع البلاد المختلفة[٢]. كما استمرت سياسة الحماية والتقييد في النصف الأول من الثمانينات حيث وصل الحد الأقصى للتعريفة الجمركية إلى حدود(٢٥٠٪) والحد الأدنى إلى (٥٪) وتزايدت القيود الكمية على المستوردات والصادرات.[٣]

المرحلة الثانية: والتي امتدت من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٢ وتميزت السياسة التجارية السورية خلالها بأنها استمرارية للسياسات السابقة مع بعض الإصلاحات الجزئية في إطار سياسة اقتصادية ارتكزت لسنوات طويلة على مبدأ الاعتماد على الذات وعلى إستراتيجية إحلال المستوردات. وبهدف الوصول إلى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي جرى تقييد الاستيراد، ونظام الإجازات، والرقابة على النقد الأجنبي، ولقد أدى القصور في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل عمليات الاستيراد في مراحل سابقة إلى ترجيح التوجه نحو تقييد عمليات الاستيراد، كما أن متطلبات التخطيط المركزي كانت تعتبر عاملاً مرجحاً لمزيد من التوجيه في سياسة التجارة الخارجية السورية.[٤]

وكان اثر السياسات السابقة محدوداً في تحقيق بعض النجاحات كالتوصل إلى درجات عالية في الاعتماد الذاتي بالنسبة إلى عدد من المواد الاستهلاكية والغذائية وتنويع هيكل الإنتاج الوطني بالإضافة إلى تطوير بعض التكنولوجيات وتدريب أعداد متزايدة من الكوادر العلمية والفنية.[٥]

---

[١] يحيى عرودكي، الاقتصاد السوري الحديث، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، عام ١٩٧٤، ص١٣.

[٢] منير الحمش، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار مشرق ومغرب، الطبعة الأولى، دمشق، عام ٢٠٠٣، ص٥٣.

[٣] منير الحمش، المرجع السابق، ص١٠٠. ١٠١.

[٤] غسان قلاع، الدولار الجمركي والدولار التصديري، السياسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، عام ١٩٩٥، ص٦٤٥.

[٥] عزيز القزاز، متطلبات تحديث الصادرات السورية وقاعدتاها الإنتاجية ، واجبات السياسة الاقتصادية، ندوة حول ترويج الصادرات السورية الى الاتحاد الأوروبي، غرفة تجارة دمشق، عام ١٩٩٤، ص٧٢.

المرحلة الثالثة: والتي امتدت من العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠١٠حيث انتهجت الحكومة سياسة انفتاح اقتصادي واضحة، فقد صدرت العديد من قوانين الاستثمار ومن ثم توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والدخول في مفاوضات الشراكة السورية الأوروبية وتوقيع الاتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول ساهمت برفع قيمة التبادل التجاري مع العالم الخارجي وتمثل ذلك في ارتفاع الحجم الكلي للصادرات والواردات.

كما شهدت هيكلية التجارة الخارجية في سورية تغيرات مهمة من حيث معدلات نمو تجارة بعض السلع وطبيعتها وأهمية الشركاء التجاريين النسبية وحصة القطاع الخاص من التجارة الخارجية مع وجود تذبذب في تلك الحصة خلال الفترة المدروسة مما يعكس عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية لدور القطاع الخاص في التجارة الخارجية السورية. ولتوضيح السياسة التجارية في سورية خلال فترة الدراسة سيتم تقسيمها كما يلي:

١) في مجال الاستيراد:

اتسمت سياسة الاستيراد بالنقاط التالية:

١. ترشيد عمليات الاستيراد والعمل على تأمين المواد ومستلزمات الإنتاج والسلع اللازمة والضرورية لجميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تأمين حاجات المواطن من المواد والسلع الأساسية والحد من دخولها بالطرق غير النظامية.
٢. سياسة إحلال بدائل المستوردات وذلك بهدف توفير موارد القطع الأجنبي وتوجيهها نحو فعاليات أخرى تحتاج إليها وخاصة الصناعات والمشاريع الإنتاجية التي تحقق هذه الغاية، حيث قامت الحكومة بحمايتها بالطرق المباشرة ـ من خلال منع استيراد ما يصنع وينتج محليا ـ وبصورة غير مباشرة من خلال تقديم التسهيلات الإدارية والجمركية ورفع الرسوم الجمركية على السلع والمواد المستوردة المنافسة المماثلة للإنتاج المحلي أو حصر استيراد هذه السلع من حصيلة قطع التصدير.
٣. حصر استيراد العديد من المواد والسلع ببعض جهات القطاع العام.

حيث أدت السياسة التجارية المتبعة والهادفة إلى الحد من الاستيراد إلى نقص مستلزمات الإنتاج[١] وخاصة في النصف الأول للفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) نتيجة لنقص النقد الأجنبي اللازم للاستيراد، وبالتالي تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. لذلك فقد وضعت السياسة الاستيرادية

[١] بيان عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية عن أهم التشريعات والتعليمات الخاصة بالاستيراد والتصدير، www.alqtissad.com.sy

في مقدمة أولوياتها ضرورة تأمين استيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل الصناعة وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين، من خلال التخلي عن مهمة تأمين النقد الأجنبي اللازم لتمويل استيراد القطاع الخاص، حيث سمح للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية لتشغيل معامله واحتياجاتها بطرقه الخاصة، كما سُمِح للقطاع العام باستيراد مستلزمات مصانعه من خلال حصيلة صادراته وكانت هذه هي نقطة البداية في إضعاف الرقابة على النقد الأجنبي.[1] كما اتجهت السياسة التجارية إلى تخفيض القيود المفروضة على استيراد السلع إضافة إلى السماح باستيراد الكثير من السلع التي كان استيرادها ممنوعاً، حيث تم إعفاء اغلب المستوردات من المؤونة والسلفة النقدية المترتبة عليها للمصرف التجاري وسمح بالاستيراد بتسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوماً والغي نظام الاستيراد الاستثنائي في العام ١٩٩٠.[2] ومع صدور قوانين الاستثمار الحديثة وتعديلاتها تم استثناء المشاريع الجديدة من أحكام منع أو حصر وتقييد الاستيراد المباشر من بلد المنشأ ومن أحكام أنظمة النقد الأجنبي والسماح لها باستيراد جميع احتياجاتها معفاة من الرسوم الجمركية.

وقد قامت سورية خلال العقد الأول من القرن الحالي باتخاذ العديد من الإجراءات في مجال الاستيراد منها:

أ- السماح باستيراد معظم المواد المقيدة والمحصورة بمؤسسات التجارة الخارجية استثناء من أحكام الحصر.

ب- السماح باستيراد كافة المواد والمنتجات التي لا يوجد لها إنتاج محلي مماثل أو التي لا تكفي حاجة الإنتاج المحلي أو التي كانت تدخل بشكل غير نظامي قرار عدم منع استيراد أي مادة لحماية الإنتاج الوطني والتي يمكن حمايتها من خلال الإجراءات الجمركية والإجراءات الأخرى غير المباشرة.

ت- إصدار التعريفة الجمركية المنسقة التي صنفت المواد حسب طبيعة ونوعية البند الجمركي المنسق.

ث- قرار فك الارتباط بين عمليات الاستيراد والتصدير والذي من شأنه محاربة ظاهرة التصدير الوهمي والمتاجرة بقطع التصدير وتخفيف تكاليف الاستيراد المسدد قيمتها من حصيلة قطع التصدير. بالإضافة إلى العديد من الإجراءات في هذا الشأن.

---

[1] منير الحمش، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار مشرق ومغرب، الطبعة الأولى، دمشق،ص٥٥.٥٦.

[2] محمد العمادي، تطور الفكر التنموي في سورية، دار طلاس للنشر والترجمة، دمشق، ص٢٠٨.

ج- إلغاء العمل بشرط الاستيراد المباشر من بلد المنشأ والسماح بالاستيراد من بلد المنشأ وغير المنشأ مع استثناء عدد من المواد الواردة من إحدى الدول العربية المنضمة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو الموقعة مع سورية اتفاقيات ثنائية توجب الاستيراد من بلد المنشأ مباشرة .

٢) في مجال التصدير

تقوم سياسة التصدير في سورية على المبادئ التالية:[١]

أ- لا تخضع عمليات التصدير في سورية لإجازة مسبقة إلا لمواد محددة.

ب- يخضع التصدير إلى تعهد بإعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير إلى المصرف التجاري السوري بالإضافة إلى تنظيم بيان جزئي لدى إدارة الجمارك المعنية وإبراز الوثائق والمستندات المتعلقة بالمنشأ.

ت- يتم شراء القطع الناجم عن التصدير من قبل المصرف التجاري على أساس سعر القطع في البلدان المجاورة.

ث- يسمح للمصدرين بالاحتفاظ بالقطع الناجم عن التصدير بكامله لسلع مثل الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية والألبسة.

ج- أما بالنسبة لباقي السلع فيسمح بالاحتفاظ بنسبة(٧٥٪) من القطع الأجنبي وبيع (٢٥٪) الباقي إلى المصرف التجاري بسعر الأسواق المجاورة.

ح- يسمح بالتنازل عن قطع التصدير لغير المصدرين لتمويل عمليات الاستيراد، ويتقاضى المصرف التجاري رسم طابع عن هذا التنازل.

خ- إقامة المناطق الحرة والسماح بالإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير.

د- عقد المزيد من الاتفاقيات التجارية مع العديد من الدول.

وكان الإجراء الذي تضمن نسبة الاحتفاظ بحصيلة الصادرات من النقد الأجنبي قد تدرج من ٢٥٪ إلى ٥٠٪ ثم إلى ٧٥٪ وفي وقت لاحق صدر إجراء آخر سمح لمصدري الخضار والفواكه بالاحتفاظ بنسبة ١٠٠٪ من حصيلة الصادرات لكي يتم استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي بهدف تشجيع الإنتاج الزراعي. وانخفضت معدلات التعرفة الجمركية في سورية بشكل ملموس في السنوات الأخيرة، فقبل عام ٢٠٠٢ اشتملت الرسوم الجمركية على عدة رسوم ضريبية مختلفة، فقد

[١] هناء يحيى سيد احمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة(١٩٨٠-٢٠٠٥)، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة تشرين، عام ٢٠٠٧، ص٢١.

تم تخفيض معدل الرسوم الجمركية حيث كان أعلى معدل للرسم الجمركي هو ٢,٥٥٪ أما الآن فهو ٦٠٪ ليصبح بالمتوسط ١٤,٥ عام ٢٠٠٧ وخفضت الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج إلى ١٪[١].

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تمثل تطورا نسبياً ملموساً بالمقارنة مع الأوضاع السابقة لكنها لا تكفي لتحديث الصادرات والتطور المطلوب لدور سورية في تقسيم العمل الإقليمي والدولي حيث بقيت العديد من التشوهات الهيكلية والمعوقات القانونية والاقتصادية التي تعترض طريق التجارة الخارجية السورية.

وحتى نهاية عام ٢٠٠٧ أصدرت وزارة الاقتصاد ٢٠٤ قرار لتحرير السلع واستكملت في بداية العام الحالي عملية تحرير التجارة الخارجية، وبلغ عدد القرارات الصادرة حتى نهاية فترة الدراسة ١٢٨ قراراً أنهيت بموجبها جميع المواد المقترح السماح باستيرادها وعددها ٢٠,٠٠٠ سلعة[٢]، كما تم صدور قرار تم فيه إلغاء موافقة الجهات العامة التي كانت مطلوبة للسماح باستيراد بعض المواد وأبقت بعض المواد المطلوب حصولها على موافقة هذه الجهات.

كما تم صدور القائمة السلبية المتضمنة المواد التي لا يسمح باستيرادها لأسباب تتعلق بالصحة والأمن والدين والبيئة (قرار رقم ١٣١٤) منعت بموجبه وزارة الاقتصاد استيراد المواد الأولية في القائمة السلبية وتتضمن ١٤٧ بنداً جمركياً حيث أن هذه المواد ممنوع استيرادها في أغلب دول العالم[٣].

وتم تحقيق المزيد من التقدم باتجاه إلغاء حظر الاستيراد للمنسوجات والإسمنت وتم إلغاء تراخيص الاستيراد للمواد الخام كما تم فتح المجال أمام القطاع الخاص في مجالي المنسوجات والإسمنت والبن والشاي والأرز واللحوم وخام السكر ومعدات النقل والصلب ومنتجات الأخشاب والورق... الخ

ويحث خبراء صندوق النقد الدولي الحكومة السورية على تخفيض الحواجز غير الجمركية وقد أشارت الحكومة السورية إلى تحركها لفتح قطاع المنسوجات السوري أمام المنافسة الدولية وأعربت عن ثقتها أن هذا هو السبيل لتنويع قاعدة الصادرات السورية وإيجاد فرص جديدة للنمو خصوصاً مع انتهاء العمل بنظام الحصص لصناعة المنسوجات حيث تم في أوائل عام ٢٠٠٦ رفع الحظر عن استيراد المنسوجات والملابس القطنية.

---

[١] موقع وزارة المالية السورية على شبكة الانترنت، عام ٢٠١٠.
[٢] موقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية على شبكة الانترنت، عام ٢٠٠٩.
[٣] موقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، مرجع سابق ذكره، عام ٢٠٠٩.

وتعتبر الحواجز غير الجمركية خطيرة من الناحية الاقتصادية، فبحسب دراسة للبنك الدولي صدرت عام ٢٠٠٣ تؤدي القيود غير الجمركية إلى رفع السعر المحلي للسلع المستوردة بمقدار ١٩٪[١] وتعتبر هذه القرارات خطوة من الخطوات التي اتخذتها الحكومة السورية على صعيد جميع القطاعات لتحرير الاقتصاد تمهيداً لاستصدار التشريعات القانونية المطلوب تعديلها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وفي مجال الاتفاقيات الثنائية تم إلغاء إجازات الاستيراد مع الدول العربية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى كما يتم حالياً العمل مع العديد من الدول للوصول إلى اتفاق أفضليات تجارية.

وتعتبر هذه الخطوات عنصر مهم من عناصر برنامج الإصلاح في سورية وتمهيدية لاندماج الاقتصادي السوري في الاقتصاد العالمي ونبين فيما يلي بعض مؤشرات التجارة الخارجية في سورية كبيان أولي لأثر السياسة التجارية السورية المتبعة:

١. حقق الميزان التجاري السوري فائضاً خلال الأعوام ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ وانقلب هذا الفائض إلى عجز عام ٢٠٠٤ بمقدار ٤٥,٨ مليار ل.س[٢]، ووصل العجز في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٨ مليار ليرة سورية واستمرار العجز في عام ٢٠٠٦ ولكن انخفض إلى ٢٦,٣ مليار ل.س، وعاد العجز في عام ٢٠٠٧ للارتفاع لحوالي ٧٩ مليار ل.س.
٢. ارتفعت نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٥٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٦٥٪ عام ٢٠٠٦.
٣. ارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية إلى ٧٦,٣ عام ٢٠٠٧ من إجمالي الصادرات مقارنةً مع ٥٩,٦٪ عام ٢٠٠٦ و ٢٩,٩٪ عام ٢٠٠٢.
٤. بلغ إجمالي صادرات القطاع العام لعام (٢٠٠٦) (٢٢٦,٠٩٤) مليار ل.س كما بلغت وارداته في نفس العام (٢٠٧,٥١٥) مليار ل.س بفائض قدره ١٨,٥٧٥ مليار ل.س.
٥. بلغ إجمالي صادرات القطاع الخاص لعام ٢٠٠٦ (٢٧٨,٩١٨) مليار ل.س وواردات (٣٢٣,٨٠٥) مليار ل.س وعجز مقداره ٤٤,٨٨٧ مليار ل.س.

ويعود العجز في الميزان التجاري إلى أن نسبة النمو في الواردات تفوق نسبة النمو في الصادرات وأيضاً بسبب الإجراءات الناتجة عن عملية تحرير التجارة الخارجية.

[١] تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة على موقع مصرف سورية المركزي، دمشق، عام ٢٠٠٦.
[٢] د. حيان سليمان، اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر، دمشق، عام ٢٠٠٥، ص١٢.

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية السعودية والسياسات المتبعة في هذا الصدد

أولاً: واقع التجارة الخارجية السعودية

شهدت التجارة الخارجية للسعودية خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) تطوراً سريعاً مما أسهم في تسريع معدلات النمو على الصعيدين الكلي والقطاعي.

فقد بلغت قيمة إجمالي صادرات السعودية السلعية(بما في ذلك وقود السفن) خلال العام ٢٠٠٢ حوالي ٢٧١٧٤١ مليون ريال سعودي لتواصل ارتفاعها المتواصل حتى العام ٢٠٠٩ ثم تنخفض بشكل واضح بحوالي ٦١,٧٪ عن العام ٢٠٠٨ متأثرة بالأزمة المالية العالمية وانخفاض سعر النفط العربي الخفيف عن العام ٢٠٠٨ بحوالي ٣٣ دولار أمريكي إذ بلغ ٥٩,٥٨ دولار في العام ٢٠٠٩ مقابل ٩٤,١٦ دولار في العام ٢٠٠٨. يضاف إلى ذلك الارتفاع الواضح في الصادرات غير النفطية خاصة صادرات البتروكيماويات ومواد البناء والشكل التالي يوضح حجم الصادرات السعودية خلال فترة الدراسة:

الشكل البياني رقم(١٧) الصادرات السعودية الإجمالية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠) الوحدة مليون ريال سعودي

مؤسسة النقد العربية السعودية،التقارير السنوية للأعوام ٢٠١١،٢٠١٠،٢٠٠٦.

ويعتبر النفط أهم صادرات السعودية من السلع وأهم البنود المؤثرة على ميزان مدفوعاتها وتتجلى أهمية التجارة الخارجية فيها من خلال اعتماد الإيرادات العامة السعودية على عائدات تصدير النفط الخام في تمويل الإنفاق الحكومي.[١] لذا فالتغير في أسعار النفط وكميات الإنتاج يؤثر على وضع

[١] د.مصطفى الكفري،اقتصاديات الدول العربية(العمل الاقتصادي العربي المشترك)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام ٢٠٠٩، ص٩٦.

الحساب الجاري لميزان مدفوعات السعودي، وخلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠) مثّلت الصادرات النفطية وسطياً حوالي ٨٨٪ من صادرات السعودية السلعية، منها ٨٦,٢٪ من صادرات النفط الخام والباقي لصادرات المنتجات المكررة، حيث بلغ متوسط الإنتاج السنوي للنفط السعودي خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠) حوالي ٢٤٨٧,٨٨ مليون برميل بسعر وسطي ٥٥,٥٣ دولار أمريكي. والجدول التالي يظهر تركيبة الصادرات السعودية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (١١):صادرات السعودية السلعية خلال الفترة (٢٠٠٢.٢٠١٠) الوحدة (مليون ريال)

البنود	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات النفطية	239305	308517	415297	609168	705811	769935	1053860	611490	806809
النفط الخام	206493	264905	348209	510482	607509	668564	926613	533177	710024
المنتجات المكررة	32813	43612	67088	98686	98302	101371	127247	78313	96785
الصادرات غير النفطية	32436	41147	57194	71268	85528	104468	121622	114684	117608
بترو كيماويات	13681	16171	18673	24222	45936	53847	62464	52967	72556
مواد البناء	3469	4482	5317	6154	7908	10778	12679	8738	8136
منتجات زراعية وحيوانية وغذائية	1844	3038	3657	4361	5228	7442	8875	10159	9786
سلع أخرى تشمل إعادة التصدير	13442	17456	29547	36531	26456	32401	37604	42820	27130
الصادرات السعودية الإجمالية	271741	349664	472491	680436	791339	874403	1175482	726174	924417

مؤسسة النقد العربية السعودية،التقارير السنوية للأعوام ٢٠١١،٢٠١٠،٢٠٠٦.

ويظهر من الجدول أعلاه استمرار الارتفاع المتواصل للصادرات النفطية(نفط خام ـ منتجات مكررة) خلال الفترة نفسها باستثناء العام ٢٠٠٩حيث شهدت أسعار النفط انخفاضاً ملحوظاً كما تم ذكره سابقاً وانكماش الطلب على النفط، وانخفض إنتاج السعوديةة من النفط الخام حوالي ١٤,٣٩٪ عن العام ٢٠٠٨ حيث بلغ إنتاج النفط في العام ٢٠٠٩ حوالي ٢٢٨٧ مليون برميل بمقابل ٢٦٧٢ مليون برميل في العام ٢٠٠٨.

وبلغت الزيادة الوسطية للصادرات غير النفطية بحدود ١٨,٢٤٪ خلال الفترة نفسها، بلغت ذروتها في العام ٢٠٠٤ حيث وصلت إلى ٣٩٪ تقريباً لتصل إلى قيمة سالبة بحدود ٥,٧٪ في العام ٢٠٠٩ بسبب انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين[١].

وتعود هذه الزيادة إلى عدة عوامل أهمها:

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام ٢٠١٠، ص١٦٥.

١) ارتفاع قيمة صادرات مواد البناء بنسبة وسطية بلغت ١٣,٥٪ باستثناء الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠ حيث كانت مساهمة صادرات مواد البناء سالبة.

٢) بلغت المساهمة الوسطية لصادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بحدود ٢٤,٥٪، بلغت ذروتها في العام ٢٠٠٣ بحدود ٦٤,٧٪ وبمساهمة سالبة في العام ٢٠١٠.

٣) ارتفعت المساهمة الوسطية لصادرات البتروكيماويات بحدود ٢٦٪ بلغت ذروته في العام ٢٠٠٦ بحدود ٨٩,٦٪ وبمساهمة سلبية في العام ٢٠١٠ بحوالي ١٥,٢٪.

أما من **ناحية الواردات** فقد تطورت الواردات السعودية بمعدل نمو سنوي وسطي بلغ ١٤,٠٩٪ خلال فترة الدراسة وهو اقل من معدل نمو الصادرات السنوي والبالغ ١٩,٨٪ خلال نفس الفترة، وحققت الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٨) معدلات نمو تجاوزت معدل النمو الوسطي خلال فترة الدراسة باستثناء العام ٢٠٠٤الذي حقق معدل زيادة حوالي١٣,٦٪، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم(١٩) الواردات السعودية للفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) الوحدة مليون ريال سعودي

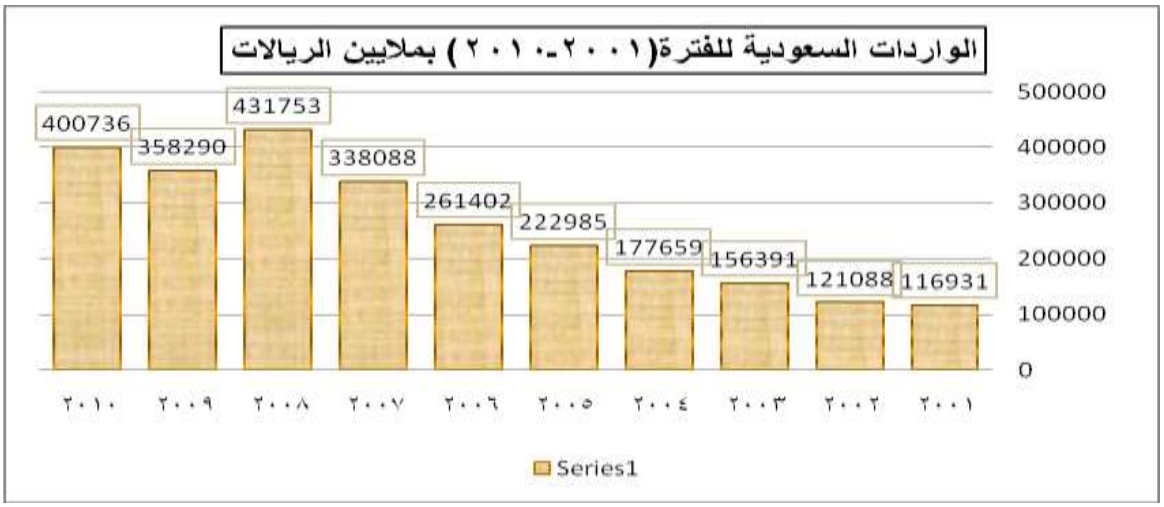

مؤسسة النقد العربي السعودي،التقرير السنوي ٤٧، عام ٢٠١١.

ونلحظ من الشكل أعلاه التطور الذي حدث على الواردات ابتداءً من العام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠٠٨ حيث بلغت ذروتها في عامي ٢٠٠٣ و بلغت الزيادة في معدل النمو عن العام ٢٠٠٢ حوالي ٢٩,١٥٪ لتبلغ ١٥٦٣٩١ مليون ريال، والعام ٢٠٠٧ الذي بلغت الزيادة في معدل النمو عن العام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٩,٣٪ حيث وصلت إلى ٣٣٨٠٨٨ مليون ريال وتراجعت الواردات في العام ٢٠٠٩ بشكل كبير بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي جراء الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى البرامج المالية التحفيزية المتبعة في السعودية لدعم الاقتصاد في مواجهة في مواجهة الآثار السلبية للازمة.

ثانياً:التركيب السلعي للتجارة الخارجية السعودية

نجد من العرض السابق لتطور الصادرات في السعودية أنها نمت بمعدل نمو سنوي وسطي حوالي ١٩,٨٪، وبالنظر إلى أهمية الصادرات كمصدر من مصادر الدخل القومي، نجد أن نسبتها الوسطية إلى الناتج المحلي الإجمالي السعودي خلال فترة الدراسة بلغت حوالي ٥٣,٥٥٪ وهذا يدل على إستراتيجية التصدير المتبعة وسياسة الباب المفتوح، وبما أن الصادرات النفطية تشكل ٨٨٪ وسطياً من الصادرات الإجمالية خلال الفترة نفسها فهذا يدل على عدم التنوع في مصادر الدخل التي تعتمده السعودية وتبعية صادرات السعودية للسوق الدولية وتأثرها بمتغيراته ووقوعها تحت وطأة الأزمات المالية العالمية التي تؤثر بشكل رئيس على أسعار وكميات الإنتاج النفطي المصدر وخضوعها بمعادلة الطلب على النفط السعودي باعتبار أن السعودية من أكبر مصدري العالم من النفط.

و يظهر جلياً من خلال الجدول التالي أن المنتجات المعدنية تبلغ نسبتها وسطياً حوالي ٨٨٪ من السلع السعودية المصدرة إلى الخارج خلال فترة الدراسة ووصلت أوجها في العام ٢٠٠٨ بحوالي ١٠٥٥٣٠٠ مليون ريال، تليها المنتجات الكيماوية بنسبة ٤,٠٨٪ وسطياً خلال الفترة نفسها حيث بلغت أعظمها في العام ٢٠١٠ بحوالي٤٠١٦٨ مليون ريال، تليها المنتجات البلاستيكية بنسبة وسطية بلغت خلال فترة الدراسة٢,٦٩٪ من إجمالي الصادرات السعودية، وهذا يعني أن ٩٥٪ من الصادرات السعودية تتركز في المنتجات النفطية. والجدول التالي يوضح التركيب الهيكلي للصادرات السعودية خلال فترة الدراسة

الجدول رقم(١٢) المنتجات السعودية المصدرة خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠) الوحدة مليون ريال سعودي

العام	منتجات معدنية	المواد الغذائية	المنتجات الكيماوية	منتجات البلاستيك	المعادن العادية ومصنوعاتها	الآلات والأجهزة الكهربائية	سلع مصدرة أخرى	السلع المعاد تصديرها	الإجمالي
2001	224716	1541	13478	6179	2044	1042	2263	3635	254898
2002	239973	1845	13704	5717	2537	1138	2750	4077	271741
2003	308993	3038	16200	7011	3667	1416	4411	4928	349664
2004	415696	3657	18673	12455	4482	2132	6167	9229	472491
2005	606371	4361	24329	17726	4991	2784	5809	10773	677144
2006	706486	5228	26441	19495	6781	3914	8185	14809	791339
2007	771107	7442	31239	22797	8905	5253	7675	19985	874403
2008	1055300	8875	36102	26636	10503	6388	10206	21472	1175482
2009	612344	10159	29628	23554	6998	4818	9840	23768	721109
2010	808220	11074	40168	42170	7205	3744	9563	19641	941785

مؤسسة النقد العربي السعودي،التقرير السنوي ٤٧،عام ٢٠١١،ص٢٧٩.

ومع ذلك تواصل السعودية جهودها لتنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية كمصدر دخل أساسي لها. ومن المجالات التي تهدف السعودية إلى تطويرها الصادرات غير النفطية، ولتحقيق ذلك اتخذت السعودية عدداً من الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية منها إنشاء عدد من الجهات التي تهدف إلى تنمية الصادرات السعودية غير النفطية، حسب الآتي:[1]

١. **برنامج الصادرات السعودية:** التابع للصندوق السعودي للتنمية والذي انشأ في عام ١٩٩٩ لتقديم تسهيلات التمويل والضمان اللازمين لتنمية الصادرات الوطنية غير النفطية بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني، هذا وقد بدأ البرنامج في تنفيذ نشاطه في العام ٢٠٠٣ ويهدف النشاط إلى مساعدة المصدّرين للتغلب على صعوبة الحصول على عوائد التصدير إما لأسباب تجارية منشؤها ظروف المستورد وإخفاقه في سداد ما بذمته أو لأسباب سياسية تتعلق بدولة المستورد تحول دون تمكنه من السداد وتشمل وثيقة ضمان تمويل الصادرات سعودية المنشأ وتغطي مخاطر عدم السداد الناشئة عن أسباب تجارية أو سياسية بنسبة تصل إلى ٩٠٪، وقد نفذ البرنامج مجموعة متنوعة من عمليات تمويل وضمان ائتمان الصادرات بلغت قيمتها ٣٧١ مليون ريال منها ٣٦٧ مليون لتمويل الصادرات السعودية غير النفطية ومبلغ ٤مليون ريال لضمان الصادرات السعودية غير النفطية، وفي العام ٢٠٠٥ تضاعف الرقم أربعة أضعاف ليصل إلى ١,٣ مليار ريال منها ١,٠٨ مليار لتمويل الصادرات والباقي لضمانها وفي العام ٢٠٠٨ تضاعف الرقم عن العام ٢٠٠٥ حوالي أربع مرات لتصل إلى ٤,٣٦ مليار ريال وقد حازت عمليات تمويل وضمان صادرات المنتجات الكيماوية والبلاستيك والمنتجات الطبية على نسبة وسطية بنحو ٥٩,١٪ من تنفيذ البرنامج خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٠)

٢. **مركز تنمية الصادرات السعودية:** ويعمل المركز تحت مظلة مجلس الغرف السعودية مع توفير الدعم المالي له من الغرف التجارية الصناعية في كل من الرياض وجدة والمنطقة الشرقية، ويعد المركز هيئة خدمية غير ربحية تهدف إلى تنمية الصادرات السعودية غير النفطية.

هيئة تنمية الصادرات السعودية: أنشأت في العام ٢٠٠٧ بهدف تنمية الصادرات السعودية غير النفطية ويعين مجلس إدارة الهيئة بقرار من مجلس الوزراء.

[1] مؤسسة النقد العربية السعودية، احدث التطورات الاقتصادية،التقرير السنوي ٤٢،٤٧ مأخوذ من الصفحات ص١٧٩، ص١١٤.

تتكون أهم واردات السعودية السلعية من دول العالم من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها وتشكل ما نسبته وسطياً ٢٥,٧٪ خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٠) بلغت أدناها في العام ٢٠٠١ ب ٢٤٠٦٢ مليون ريال لترتفع تدريجياً وتبلغ ذروتها في العامين ٢٠١٠،٢٠٠٨ ب٧٣٦٢٨ و٧٧٦٢٠ مليون ريال على التوالي، تليها معدات النقل وبلغت نسبتها من إجمالي الواردات ما يقارب١٩,١٣٪ خلال نفس الفترة والتي تحتل الجزء الأكبر منها السيارات وأجزاؤها حيث حققت أعلى نسبة ارتفاع لها في العام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٠٪ عن العام ٢٠٠٧ واستأثرت المعادن العادية ومصنوعاتها بالمرتبة الثالثة بنسبة من الواردات الإجمالية حوالي ١٢,٣٤٪ وتراجعت نسبة واردات منتجات الصناعات الغذائية إلى المرتبة الخامسة بنسبة من إجمالي الواردات بلغت ٤,٣٥٪ خلال الفترة نفسها والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (١٣) التركيب السلعي للواردات السعودية الوحدة (مليون ريال سعودي):

العام	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	معدات نقل	معادن عادية ومصنوعات	منتجات الصناعة الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	منتجات نباتية	أقمشة ومصنوعات النسيج	منتجات الصناعة الغذائية	حيوانات حية ومنتجات حيوانية	مواد أخرى
2001	24062	25356	9535	9864	6558	6557	5630	5137	24232
2002	26593	26723	9962	9861	6908	6932	5690	6550	21869
2003	34439	34144	13635	13773	9780	8216	7468	7578	27358
2004	38993	38290	17540	15807	9767	8370	8063	8684	32145
2005	54168	46704	23773	18208	11288	9664	9653	10614	38913
2006	67302	50453	38626	20965	12155	10281	11497	10316	39807
2007	99740	59440	50829	25517	17765	11640	12983	11974	48200
2008	117318	77620	66012	32717	28091	13875	16066	15386	64668
2009	103093	62287	39538	31007	21310	12656	15952	13607	58840
2010	99027	73628	49524	34781	24939	13387	19486	16012	69952

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧، عام ٢٠١١.

وأما أهم السلع المستوردة حسب القيمة فكانت كل من السيارات الخصوصية، أدوية بشرية، أجهزة هاتف للشبكات الخلوية، سيارات شحن كبيرة وصغيرة، شعير، قطع غيار طائرات عادية وعمودية، قطع غيار سيارات، أرز، إطارات، أقطاب من نحاس نقي غير مشغول، أجهزة حاسب آلي، دجاج

مجمد، خامات حديد ومركزاتها غير مكتلة، سبائك ذهب، سكر بأنواعه وشكلت هذه السلع مجتمعة ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي واردات السعودية خلال عام ٢٠١٠.[١]

ثالثاً:التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السعودية

أولاً: التوزع الجغرافي للصادرات السعودية

احتلت الدول الأسيوية غير العربية والإسلامية منها المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين للسعودية إذ بلغت حصتها الوسطية خلال فترة الدراسة حوالي٤٨,٩٪ من الصادرات السعودية كما يظهر من الشكل أدناه حيث تصدرت اليابان ترتيب هذه الدول بنسبة ٣٠,٨٨٪ من واردات هذه الدول من السعودية ونسبة ١٥,٠٢٪ من الصادرات السعودية الإجمالية لتأتي في المرتبة الثانية من حيث وجهة الصادرات السعودية إلى العالم الخارجي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والشكل التالي يوضح هذا التوزع:

الشكل البياني رقم(٢٠) التوزع الجغرافي للصادرات السعودية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠)

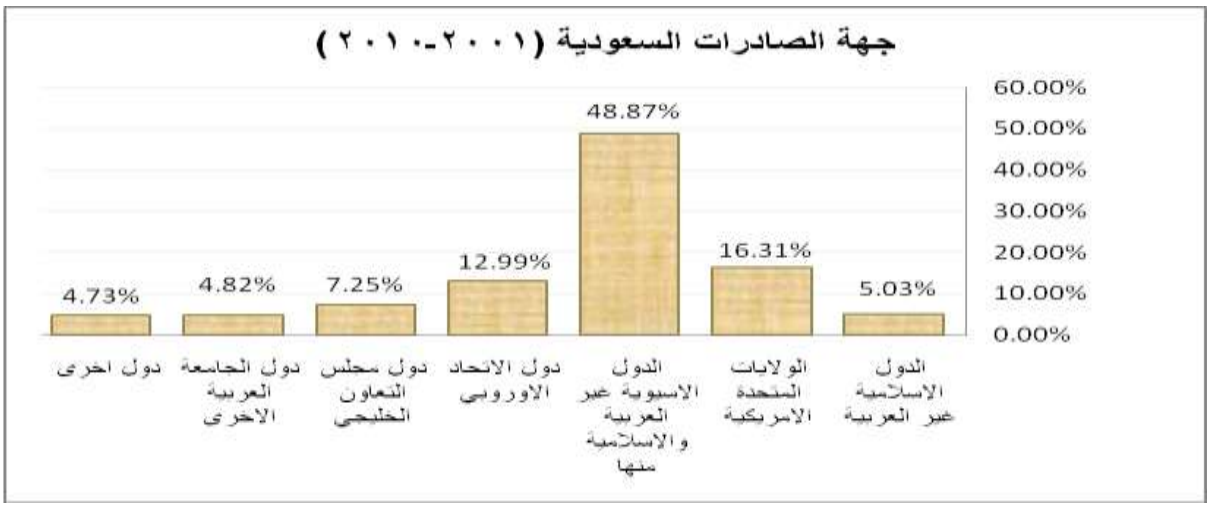

المصدر: التقرير السنوي ٤٧، مؤسسة النقد العربية السعودية، عام ٢٠١١.

وتراجعت كوريا الجنوبية إلى المرتبة الثانية في ترتيب واردات هذه الدول بنسبة ١٨,٧٪ وبنسبة ٩,٠٩٪ من الصادرات الإجمالية السعودية، تلتها الصين بنسبة ١٣,٥٪ من هذه الدول و٦,٧٦٪ من إجمالي الصادرات ثم الهند وسنغافورة وتايوان بنسبة وسطية بلغت على التوالي ٦,٤٪

[١] احمد العنانبة،دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية السعودية الإماراتية، وزارة التجارة الخارجية الإماراتية، عام ٢٠١٢، ص١١.

٤,٦٪و٣,٦٪ من الإجمالي لتظهر دول شرق آسيا على أنها أهم الشركاء التجاريين ككتلة مجتمعة بالنسبة للسعودية، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية كدولة في المرتبة الأولى بالنسبة لوجهة صادرات السعودية بنسبة وسطية إجمالية بلغت ١٦,٣٣٪ من إجمالي الواردات من السعودية خلال نفس الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) وتراجع الاتحاد الأوروبي إلى المرتبة الثالثة بنسبة وسطية بلغت ١٣٪ تقريباً خلال نفس الفترة وتأتي هولندا في المرتبة الأولى أوروبياً استقبالاً للصادرات السعودية ثم تلتها ايطاليا وفرنسا واسبانيا على التوالي، وحلّت دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الرابعة بنسبة ٧,٢٥٪ من الصادرات السعودية خلال فترة الدراسة وتأتي الدول العربية الأخرى في المرتبة السادسة بنسبة ٤,٨٢٪.

ثانياً:التوزع الجغرافي للواردات السعودية

احتلت دول الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في صادراتها إلى السعودية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) بنسبة وسطية من إجمالي الواردات السعودية بلغت ٣١٪ تقريباً، متراجعة بشكل طفيف عن العقد (١٩٩١- ٢٠٠٠) والذي بلغت النسبة الوسطية فيه حوالي ٣٣,٥٪ من إجمالي الواردات، وتصدرت ألمانيا دول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٦,١٪ من صادرات الاتحاد إلى السعودية ونسبة ٨,١٦٪ من إجمالي الواردات السعودية من دول العالم، وتلي ألمانيا في المرتبة الثانية انكلترا والتي حققت نسبة ١٥,٠٧٪ من صادرات الاتحاد ونسبة وسطية بلغت ٦٪ تقريباً من إجمالي الواردات السعودية، تليها ايطاليا بنسبة ١٢,٢٤٪ أوروبيا و٣,٩٪ من إجمالي الواردات السعودية، وبالتالي يظهر الاتحاد الأوروبي كشريك أساسي للسعودية لجهة مصدر الواردات والشكل البياني يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم(٢١) التوزع الجغرافي لمصادر الواردات السعودية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠)

مؤسسة النقد العربي السعودي،التقرير السنوي ٤٧،عام ٢٠١١.

وتأتي في المرتبة الثانية من حيث مصدر الواردات السعودية الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية منها بنسبة ٢٨,٢٢٪ من إجمالي الواردات، حيث تصدرت اليابان هذه الدول بنسبة ٣٣,٢٪ تقريباً و نسبة وسطية بلغت ٩,٢٪ من إجمالي الواردات السعودية، تلتها الصين بنسبة وسطية ٢٨,٥٪ من واردات السعودية من هذه الدول ونسبة ٨,٢١٪ من إجمالي الواردات السعودية حيث نمت الصادرات الصينية إلى السعودية بنسب مرتفعة نسبياً ابتداء من العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠٠٨ حيث بلغت نسبة النمو الوسطية حوالي ٢٨,٧٪ خلال فترة الدراسة ومن ثم تأتي الهند في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٠,٣٥٪ من واردات هذه الدول ونسبة ٤٪ تقريباً من إجمالي الواردات السعودية والتي ارتفعت صادراتها إلى السعودية بشكل ملفت لتتضاعف حوالي خمس مرات تقريباً من العام ٢٠٠١ حتى العام ٢٠٠٧ ، وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية كدولة منفردة كمصدر للواردات السعودية من دول العالم بنسبة وسطية بلغت ١٤,٨٪، وجاءت الدول الإسلامية غير العربية في المرتبة الثالثة حسب تقسيم مؤسسة النقد العربي السعودي بنسبة ٤,٨٪ من إجمالي الواردات السعودية من العالم وتصدرت هذه الدول تركيا بنسبة ٣٠,٥٪ من حصة هذه الدول وبنسبة وسطية بلغت ١,٥٪ من إجمالي الواردات السعودية، وتتراجع دول مجلس التعاون الخليجي عن الدول الإسلامية غير العربية بشكل طفيف حيث حققت نسبة وسطية بلغت ٤,٦٪ تقريباً من إجمالي الواردات السعودية واحتلت الإمارات المرتبة الأولى خليجياً بنسبة ٥٧,٦٪ و٢,٦٤٪ من إجمالي الواردات السعودية من العالم الخارجي.

رابعاً: السياسات المتبعة في التجارة الخارجية السعودية

تعتبر السعودية من البلدان الرائدة في تصدير السلع واستيرادها، واكتسبت تجارتها مع مرور الزمن سمات وخصوصية متفردة لتجارة متنوعة وعالمية الطابع، وتمثل عنصراً أساسياً في هيكل اقتصادها الوطني، كما أن للسعودية مصالح تجارية واقتصادية واسعة النطاق، وسجل حافل في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي، حيث تعززت هذه المسيرة على ثوابت السياسة الاقتصادية السعودية المعتمدة على منهج الاقتصاد الحر. وضمان حرية الملكية والاستثمار والتصرف مع تجنب الاستغلال والاحتكار واعتبار أن السعودية هي جزء لا يتجزأ من هذا العالم، وأنها تشترك مع العديد من الدول في المصالح والاهتمامات. الأمر الذي يتطلب الانفتاح، وتعزيز فرص التبادل التجاري في إطار شراكة حقيقية، تقوم على تبادل المنافع وتقاسم ثمار التعاون في ظل مفهوم الاعتماد المتبادل، بين أعضاء الأسرة الدولية، كما ترجمت السعودية التزامها بالحرية الاقتصادية من خلال تبني جملة من السياسات والخطط التنموية والبرامج الهادفة إلى إفساح المجال للقطاع الخاص للإسهام في توسيع القاعدة الاقتصادية، وتنويع روافد الدخل، وتنمية الموارد البشرية، ورفع كفاءة الاقتصاد السعودي وتعزيز قدرته على التفاعل والتكيف مع المستجدات، والتجارة الخارجية لها دور حيوي في عملية التنمية الاقتصادية كما تسهم التجارة الخارجية بمقدار كبير في الناتج المحلي لأن السعودية تعتبر أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم وتمثل سوقاً واسعاً للسلع والخدمات.[1]

وهناك عاملان أساسيان يؤثران على نظام تجارتها الداخلية والخارجية:

الأول: مصلحة الدولة الاقتصادية في تحديد نوع التعامل والمبادلة.

والثاني: طبيعة الظروف والأوضاع التجارية الدولية إلى جانب الأنظمة الاقتصادية التي تحكم العلاقات التجارية بين الأمم. ومن الواضح أن واضعي السياسات الاقتصادية والتجارية في السعودية أدركوا منذ الوهلة الأولى أهمية هذين العاملين على مجريات التطور الاجتماعي والاقتصادي حيث لاحت لهم الضرورة في تجديد نوع السياسة التي ينبغي تطبيقها على عمليات التبادل التجاري بينها وبين الأقطار والأمم الأخرى.

فمن أجل تطوير الاقتصاد السعودي قامت الحكومة بفتح أبواب التعامل مع دول العالم على مصراعيها فسمحت للتجار بالاستيراد من أي قطر (عدا ما يحظر التعامل معه لأسباب سياسية وأمنية وصحية). وقد أدى هذا النوع من السياسة التجارية إلى حصول نتائج نذكر منها على سبيل المثال كثافة حركة التصدير والاستيراد ودخول كميات ضخمة من العملات الأجنبية والرساميل

[1] تقرير وزارة التجارة السعودية للعام المالي ٢٠٠٣ـ ٢٠٠٤، ص٢٩.

الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات، ومنها اعتدال أسعار كثير من المواد في السوق وقد سار تطبيق هذه السياسة بأمانة تامة وحقق غاية كبيرة ساعدت على الازدهار التجاري في السعودية ومتنت العلاقة مع العديد من الدول والبلدان الصديقة والشقيقة منها وأبرمت في ذلك العديد من الاتفاقيات في عدة مجالات سواء كانت اتفاقيات إطارية أو في عدة مجالات تتعلق بتبادل السلع والخدمات.

المبحث الثالث: تطور التجارة البينية بين سورية و السعودية

كانت العلاقات السورية السعودية دائماً علاقات مميزة رغم ما شابها في بعض الأوقات من معوقات وتناقضات سياسية من الجانب السعودي , إضافة إلى الجوانب الحساسة في هذه العلاقة كالملف الإيراني واللبناني ووجهات النظر المتناقضة للبلدين إزاء ذلك, حيث ترتبط الدولتان بعلاقات تجارية هامة، وازدادت هذه الأهمية بعد تخلي سورية عن سياسة إحلال الواردات واعتمادها سياسة تشجيع الصادرات، وهذا بدوره أدى إلى بروز الأهمية الإستراتيجية للصادرات التي تلعب دوراً رئيسياً ومحورياً في التبادل التجاري مع السعودية التي استأثرت على ٧٪ وسطياً من مجمل الصادرات السورية خلال العقد الأول من القرن الحالي فأصبحت تمثل شريكاً تجارياً هاماً منذ عقد التسعينات حتى وقتنا الراهن، ودراسة العلاقات التجارية مع السعودية تعد على قدر كبير من الأهمية نظراً لأن الأخيرة مستورد هام للمواد الغذائية والحيوانية والنسيجية السورية، وتعد من جهة أخرى مصدراً هاماً للواردات السورية من المواد الكيميائية العضوية التي تدخل في الصناعة السورية ومن هذا المنطلق يمكن استعراض واقع العلاقات التجارية السورية السعودية وتطورها في الفصل الرابع في ضوء المحاور التالية.

أولاً:الصادرات السورية إلى السعودية

تحتل السعودية موقعاً هاماً للغاية في قائمة التبادلات التجارية السورية مع دول العالم، فهي في المرتبة الثانية عربياً بعد العراق والرابعة عالمياً بعد إيطاليا وفرنسا في قائمة الدول ذات التبادلات التجارية الأوسع مع سورية في العالم (علماً أن غالبية التبادل التجاري مع إيطاليا وفرنسا يصب في صادرات النفط الخام)، حيث تشكل الصادرات السورية إلى السعودية حوالي (٦,٣ %) وسطياً من إجمالي الصادرات السورية إلى دول العالم خلال الفترة(٢٠٠١- ٢٠١٠).

وبالنظر إلى تطور قيمة الصادرات السورية إلى السعودية من المخطط البياني أدناه، يلاحظ أنها ارتفعت بحدة منذ العام ٢٠٠٥ حتى ذروتها في العام ٢٠٠٨ إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه وذلك نتيجة السياسة التجارية السورية المبنية على ضرورة الانفتاح الاقتصادي على دول العالم وخاصة الدول العربية، بالإضافة إلى انخفاض الرسوم الجمركية بين البلدين في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٥، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم(٢٢) الصادرات السورية إلى السعودية (الوحدة مليون ل.س)

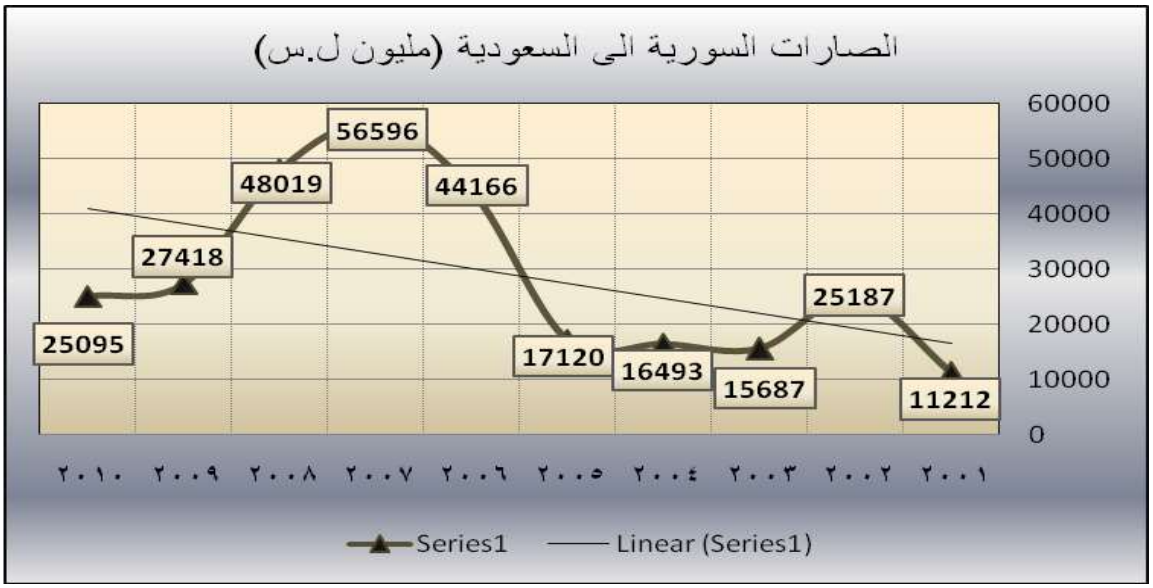

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لسنوات الدراسة.

ويظهر من الشكل البياني أن قيمة الصادرات السورية إلى السعودية ارتفعت من ١١٢١٢ مليون ل.س في العام ٢٠٠١ إلى ٢٥١٨٧ مليون ل.س في العام ٢٠٠٢ وتأرجحت قيمتها صعوداً وهبوطاً حتى العام ٢٠٠٥ الذي شهد التحول الايجابي في العلاقات التجارية حيث ارتفعت قيمة الصادرات من ١٧١٢٠ مليون ل.س في العام ٢٠٠٥ إلى ٥٦٥٩٦ مليون ل.س في العام ٢٠٠٧ والذي يعد عام الذروة خلال فترة الدراسة وتأتي أهمية هذا الارتفاع في قيمة الصادرات في ظل تراجع واضح في العلاقات السياسية بين البلدين، وبالتالي لم يكن للعامل السياسي اثر واضح على التبادل التجاري بين البلدين ولتعاود هذه الصادرات انخفاضها إلى السعودية لتصل إلى ٢٥٠٩٥ مليون ل.س أي إلى مستوياتها في العام ٢٠٠٢، وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ والركود الاقتصادي الناتج عنها.

ولإظهار الأثر الواضح للصادرات السورية إلى السعودية خلال فترة الدراسة ينبغي تقسيمها إلى فترتين وهي الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤) وهي المرحلة التي تسلم فيها السيد الرئيس بشار الأسد مقاليد الحكم في سورية تحت شعار العلاقات السياسية السليمة تؤدي إلى علاقات اقتصادية سليمة، وفتح صفحة جديدة مع اغلب الدول العربية والإقليمية وعلى رأسها السعودية والتي توجت بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين عام ٢٠٠١، وصولاً إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى عام

٢٠٠٥، ومع كل هذا الرخاء السياسي بين البلدين خلال تلك الفترة، إلا إنه لم ينعكس على نسبة النمو في الصادرات السورية إلى السعودية حيث بلغت%.

وأما الفترة الثانية (٢٠٠٥- ٢٠١٠) فقد شهدت تدهوراً ملحوظاً في العلاقات السياسية بين البلدين بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري واتهام السعودية لسورية باغتياله بالإضافة للخلاف السياسي المنبثق عن الملف الإيراني بالإضافة إلى خلافات سياسية طفت على السطح خلال تلك الفترة. والمفارقة أنه ارتفعت نسبة نمو الصادرات السورية إلى السعودية إلى حوالي% غير آبهة بالتوتر السياسي بين البلدين وبالتالي لم يكن للعامل السياسي أي اثر على العلاقات التجارية بين البلدين.

ثانياً: التنوع السلعي للصادرات السورية إلى السعودية

تتميز الصادرات السورية إلى السعودية بالتنوع الكبير بين بنودها خلال الفترة المدروسة، موزعة بين المواد الغذائية والمصنعة، يتصدرها كل من الحيوانات الحية بنسبة وسطية تجاوزت ال٢٨٪ من إجمالي الصادرات السورية إلى السعودية خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) منها أكثر من ٢٥٪ لصادرات الضأن الحي والباقي لصادرات الماعز، والخضار والفواكه غير المصنعة بقيمة مقاربة تتجاوز ال٢١٪ وسطياً من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، نصفها لصادرات البندورة وحوالي ٢٪ لمادة العدس، وتجاوزت الصادرات النسيجية ال ١٨٪ وسطياً من الصادرات السورية إلى السعودية منها لمصنوعات الألبسة المتنوعة بنسبة وسطية تجاوزت ٩٪ من إجمالي الصادرات السورية إلى السعودية، والأقمشة المنسوجة والتي بلغت نسبتها الوسطية من الإجمالي حوالي ٥٪ ثم تأتي صادرات الألواح والأشرطة اللدائنية والأحذية بأنواعها بنسبة وسطية متساوية بحوالي ٢,٧٥٪ تقريباً لكل منها، وتحتل صادرات زيت الزيتون في النهاية بنسبة ١,٥٪ من إجمالي الصادرات السورية إلى السعودية. والشكل البياني يبين ذلك:

الشكل البياني رقم(٢٣) التركيب السلعي للصادرات السورية إلى السعودية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠)

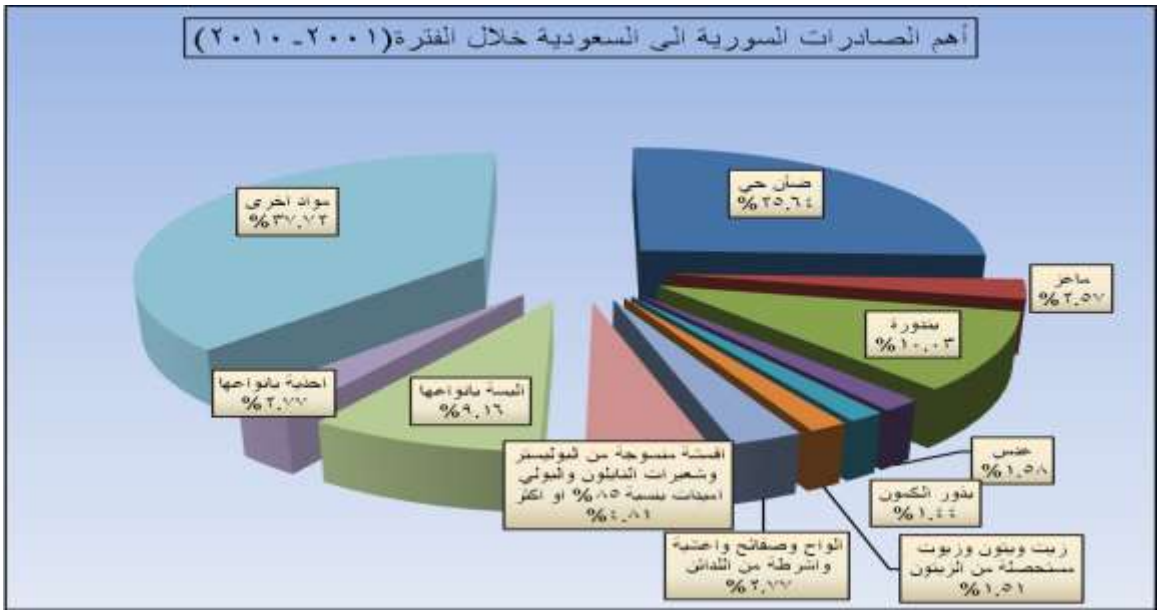

المصدر المكتب المركزي للإحصاء، مجموعات إحصائية لأعوام فترة الدراسة.

يتركز التركيب السلعي للصادرات السورية إلى السعودية في المنتجات الغذائية والحيوانية والنسيجية، وتجاوزت هذه المنتجات طيلة فترة الدراسة أكثر من ٧٧٪ وسطياً من إجمالي الصادرات السورية إلى السعودية، حيث بلغت أهميتها النسبية ذروتها في العام ٢٠٠٢ بحوالي ٨٥٪ تقريباً، وبلغت أدناها في الأهمية النسبية خلال العام ٢٠٠١. وتكتسب التجارة الزراعية في سورية أهمية كبيرة نظراً لكونها إحدى العوامل المحركة للاقتصاد السوري وكونها أداة لتحقيق الأمن الغذائي وتأمين الاحتياجات السكانية من المواد الغذائية الأساسية بالإضافة إلى دورها في تأمين القطع الأجنبي. والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل البياني (٢٤) الصادرات الغذائية والحيوانية والنسيجية السورية إلى السعودية خلال الفترة(٢٠٠١- ٢٠١٠.) الوحدة مليون ل.س

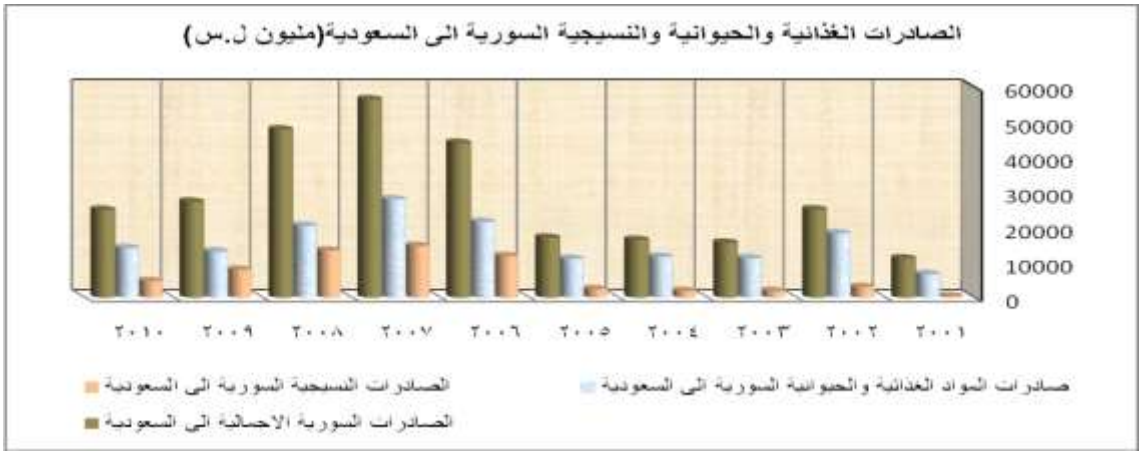

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية خلال الأعوام السابقة

وتعتبر الدول العربية أهم الوجهات التصديرية للمنتجات الزراعية السورية، حيث بلغ وسطي قيمة الصادرات الزراعية للفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) حوالي ٧٥ مليار ليرة سورية مشكلة أكثر من ٧٣٪ وسطياً من إجمالي قيمة الصادرات السورية الزراعية خلال فترة الدراسة. ويعود السبب في ذلك لقرب الأسواق العربية من الناحية الجغرافية بالإضافة إلى أن التجارة السورية الزراعية تاريخياً كانت قد تركزت مع الدول العربية كما عزز ذلك لاحقاً تطبيق اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA) الموقعة في العام ١٩٩٧ والتي دخلت حيز التنفيذ وبشكل تدريجي في العام ١٩٩٨ وطبقت بشكل كامل مع مطلع عام ٢٠٠٦.

وتعتبر السعودية الوجهة التصديرية الأهم بالنسبة للصادرات الزراعية السورية حيث احتلت موقع الصدارة بين الدول العربية والعالمية، فقد حققت نسبة وسطية من إجمالي الصادرات الزراعية السورية بلغت ١٩٪ تقريباً، بلغت ذروتها في العام ٢٠٠٢ بنسبة ٣٠٪ وأدناها في العام ٢٠٠٩ بنسبة ٩,٧٪ تقريباً، وتتضح الأهمية النسبية للسعودية كوجهة هامة للصادرات الزراعية السورية من أنها تشكل حوالي ٢٧٪ من إجمالي الصادرات الزراعية السورية إلى الوطن العربي. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(١٤) الصادرات الزراعية السورية إلى العالم والوطن العربي والسعودية خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) الوحدة مليون ل.س

العام	الصادرات الزراعية السورية	المواد الخام الزراعية المصدرة	المواد الزراعية المصنعة المصدرة	الصادرات الزراعية السورية إلى الوطن العربي	الصادرات الزراعية السورية إلى السعودية
2001	37,858	31,924	5,934	21,362	6,791
2002	61,318	53,590	7,728	41,239	18,525
2003	52,302	42,642	9,660	32,830	11,362
2004	51,861	39,844	12,017	37,383	11,893
2005	56,600	36,050	20,550	36,400	11,368
2006	110,450	62,950	47,500	78,400	22,022
2007	134,150	67,400	66,750	92,700	28,709
2008	189,644	52,558	137,087	171,195	21,863
2009	138,805	71,173	67,631	128,737	13,451
2010	133,176	70,169	63,008	113,414	14,440

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء المجموعات الإحصائية لسنوات الدراسة.

وقد استحوذت الحيوانات الحية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) على حصة كبيرة من مجموع الصادرات الغذائية والحيوانية السورية إلى السعودية، حيث بلغت ذروتها في العام ٢٠٠٥ بنسبة ٦٣٪ تقريباً لتنخفض إلى النصف تقريباً في العام ٢٠١٠ حيث بلغت حوالي ٣٢٪، وفي عام ٢٠٠١ بلغت أدنى مستوياتها عند ١٣,٧٥٪ تقريباً لترتفع تدريجياً وبشكل كبير في العام ٢٠٠٤ حيث وصلت إلى ٦٠٪ تقريباً ويرجع هذا الارتفاع الكبير إلى توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في العام ٢٠٠١ بالإضافة إلى دخول البلدين اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى والتي دخلت حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٥. والشكل البياني التالي يوضح الأهمية النسبية لصادرات الضأن والماعز السورية إلى السعودية بالنسبة إلى إجمالي الواردات السعودية الإجمالية من الصنفين المذكورين خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠):

الشكل البياني (٢٥) الواردات السعودية من الضأن والماعز من سورية والعالم خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠)الوحدة مليون ريال سعودي

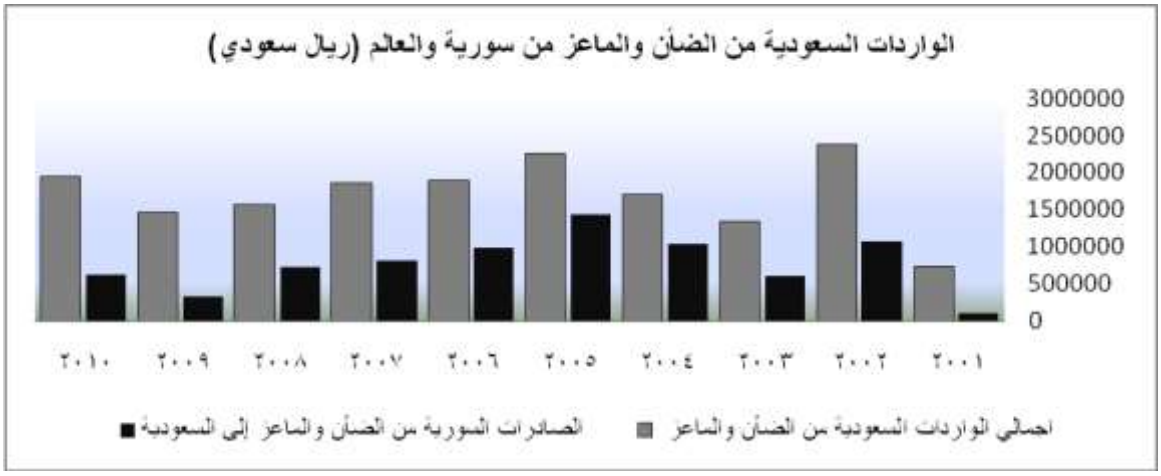

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية، التقارير السنوية لأعوام فترة الدراسة.

يصدر الضأن إلى دول الخليج عموماً والسعودية خصوصاً ، حيث تحقق سورية ميزة نسبية وتنافسية في إنتاجه وله سمعته في الدول المصدر إليها بالرغم من أن السعر الوسطي لرأس الغنم السوري خلال الفترة(٢٠٠٣-٢٠١٠) حوالي ٦١٢ ريال سعودي بينما بلغ سعر رأس الغنم المستورد من السودان حوالي ٢٩٢ ريال سعودي وسطياً خلال نفس الفترة و ٢٨٧ ريال سعودي لاستراليا وهما الدولتان المنافستان لسورية بالنسبة لهذه المادة المصدرة إلى السعودية، وقد تميزت الأغنام السورية بمنافسة الدول المجاورة من خلال بلوغ وزن رأس الغنم الواحد المصدّر من ٤٥ إلى ٥٠ كيلوغراماً في حين أن وزن رأس الغنم الواحد في الدول المجاورة بلغ ٣٠ كيلوغراما إلى جانب جودة العلف المقدم إلى الأغنام ونظافة لحمه من أي كتل شحميه على عكس أغنام الدول الأخرى

التي تظهر فيها تلك الكتل وهذا ما يرفع من جودته، وتعتمد الزيادة في الصادرات للضأن على إمكانيات الإنتاج المحلي، وعلى المرونة في تطبيق قانون ربط عمليات تصديره بالاستيراد، حيث بلغ الإنتاج المحلي في العام ٢٠٠٧ حوالي٢٢,٩ مليون رأس غنم بزيادة بلغت ٨٥٪ عن العام ٢٠٠١ والذي بلغ الإنتاج فيه حوالي ١٢,٤ مليون رأس غنم. ولينخفض بعدها الإنتاج المحلي ليصل في العام ٢٠١٠ إلى ١٥,٥ مليون رأس بنسبة انخفاض حوالي ٣٢٪ عن العام ٢٠٠٧. واقترنت الزيادة في الإنتاج بزيادة في الصادرات إلى السعودية حيث بلغت أعلاها خلال فترة الدراسة في العام ٢٠٠٢ بحوالي ١١,٧ مليار ل.س وبنسبة تجاوزت ال٤٦٪ من إجمالي الصادرات السورية إلى السعودية في ذلك العام، تليها في العام ٢٠٠٧ ب٩,٥ مليار ل.س وبنسبة ١٧٪ تقريباً من إجمالي الصادرات السورية إلى السعودية، في حين بلغت الصادرات من الضأن أدنى مستوياتها في الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ بحوالي ١,١ و ١,٥ مليار ل.س على التوالي . والشكل التالي يوضح الصادرات السورية من الضأن إلى السعودية مقرونة بإنتاجه المحلي في سورية:

الشكل البياني رقم(٢٦)الصادرات السورية من الضأن إلى السعودية مقرونة بإنتاجه المحلي خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠)الوحدة (القيمة بآلاف الليرات السورية والكمية رأس غنم)

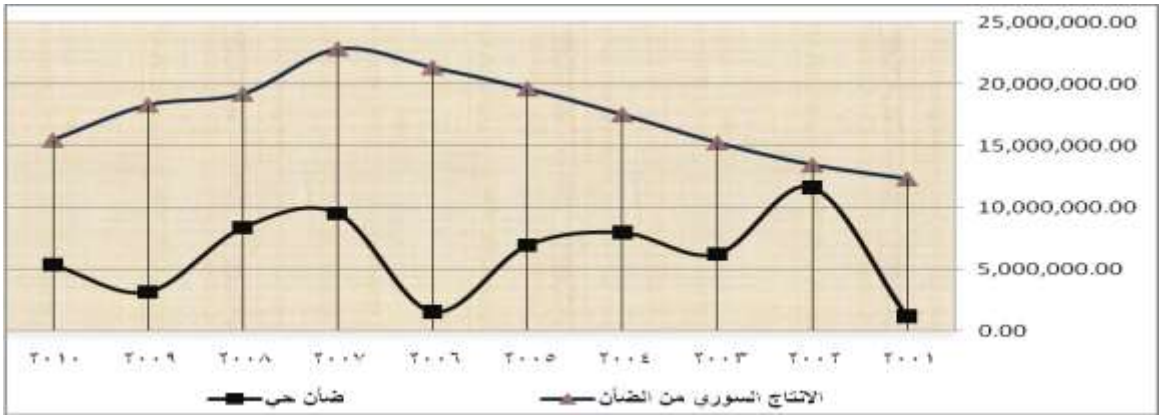

المصدر: المجموعة الإحصائية لأعوام فترة الدراسة، المكتب المركزي للإحصاء.

وتحتل محاصيل الخضروات والفواكه نسبة مهمة في الصادرات السورية إلى السعودية حيث تشكل تلك الصادرات حوالي ٢١,٣٪ وسطياً من إجمالي قيمة الصادرات السورية إلى السعودية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، في حين تتجلى الأهمية النسبية للسعودية من كونها تحتل موقع الصدارة من حيث استقطاب تلك المحاصيل حيث بلغت القيمة الوسطية لتلك الصادرات خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) حوالي ٤,٨مليار ل.س أي بنسبة وسطية بلغت حوالي ٢٦٪ من إجمالي الصادرات السورية من تلك المحاصيل والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل البياني رقم (٢٧) صادرات الخضر والفواكه السورية إلى السعودية الوحدة (مليار ل.س)

المصدر: المركز الوطني للسياسات الزراعية(NAPC)،تقرير التجارة الزراعية السورية لأعوام الدراسة.

وقد لاقت هذه السلع رواجاً تصديرياً كبيراً لا سيّما بعد اعتماد مبدأ المكافحة الحيوية بدل الكيميائية لهذه المنتجات من قبل الحكومة السورية.

وتحتل البندورة المرتبة الثالثة في ترتيب الصادرات الزراعية السورية، وتعتبر من أهم سلع الخضروات المصدرة من سورية، حيث بلغت نسبة مساهمتها الوسطية في القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية السورية نحو 5% في الفترة(٢٠٠٨-٢٠١٠) مقارنة بـ٥,٥٪ في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣). وقد تزايد معدل صادرات البندورة بشكل كبير إلى السعودية بين الفترتين (٢٠٠١-٢٠٠٥) و الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) من ١٦١ ألف طن بقيمة وسطية ١,٦ مليار ل.س وبنسبة ٦٣٪ من إجمالي صادرات البندورة الإجمالية للفترة الأولى لتصل إلى ٣٢١ ألف طن بقيمة وسطية ٣,٧ مليار ل.س وبنسبة ٤٤٪ تقريباً من إجمالي صادرات البندورة الإجمالية السورية. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم(٢٨) صادرات البندورة السورية إلى السعودية الوحدة (مليار ل.س)

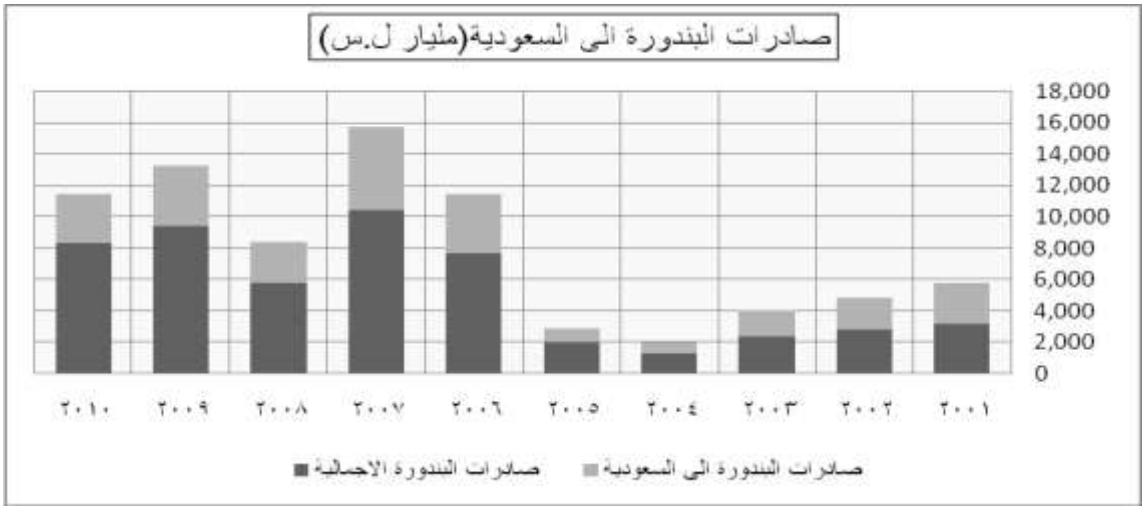

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لأعوام فترة الدراسة.

ويعتبر زيت الزيتون من الصادرات الزراعية السورية المهمة، وقد زادت مساهمته في القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية السورية من ١,٧٪ للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣) لتصل إلى ٢,٨٪ في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠)، وبلغ معدل النمو السنوي للصادرات خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) بالنسبة للقيمة ٣٠٪ و ٢٥,٩٪ بالنسبة للكمية. وتعتبر السعودية من أكثر الدول استيراداً لزيت الزيتون السوري حيث بلغت القيمة الوسطية للصادرات السورية إلى السعودية من هذه المادة حوالي ٥١٧مليون ليرة سورية خلال فترة الدراسة أي بنسبة ١٤٪ تقريباً من إجمالي الصادرات السورية من زيت الزيتون، وبلغت هذه النسبة أعلى قيمة لها بحوالي ٣٣٪ في العام ٢٠٠٢.

ويحتل العدس السوري مكانة مهمة في الصادرات الزراعية السورية حيث يتمتع العدس السوري بالنوعية العالية التي تجعله مرغوباً في الأسواق الخارجية وتعتمد عدة دول مجاورة على سورية كمصدر للعدس. حيث ازداد وسطي صادرات العدس بين الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣) و (٢٠٠٨-٢٠١٠) من٤٦ ألف طن بلغت قيمتها ١,٠٦٩ مليار ليرة سورية في الفترة الأولى صدر منها حوالي ١٦٥ مليون ليرة سورية إلى السعودية أي بنسبة ١٦٪ تقريباً إلى حوالي ٣٢ألف طن بقيمة ٢,٣٢ مليار ليرة سورية صدر منها إلى السعودية حوالي ٥٦٣ مليون ليرة سورية أي بنسبة ٢٨٪ للفترة الثانية[١]، وبلغت الصادرات السورية من هذه المادة إلى السعودية أعلى قيمة لها في العام ٢٠٠٦ بحوالي ٨١٢ مليون ليرة سورية بنسبة ٤٤٪ تقريباً.

وتعتبر سورية إحدى الدول الرئيسية المنتجة للكمون إضافة للهند وإيران وتركيا، إلا أن نسبة مساهمتها في الصادرات الزراعية انخفض بشكل ملحوظ، حيث بلغ وسطي مساهمة صادرات

[١] احتلت سورية المرتبة الثانية في العالم في العام ٢٠٠٧ كأحد أهم الدول المصدرة للعدس وشكلت حصة صادرات العدس السورية ١٤,٨٪ من إجمالي صادرات العدس عالمياً.

الكمون ١,١٪ من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السورية للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) في كانت نحو ٧,٥٪ في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣) وبذلك انخفض معدل النمو السنوي لصادرات الكمون خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) بنسبة ١٦٪ للكمية و١٢,٧٪ للقيمة. وتعتبر السعودية الوجهة التصديرية الأهم لهذه المادة حيث بلغ وسطي قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة حوالي ٣٩٤ مليون ليرة سورية أي بنسبة ١٣٪ تقريباً من إجمالي صادرات هذه المادة. والجدول التالي يوضح الصادرات السورية من المواد المذكورة إلى العالم والسعودية:

الجدول رقم (١٥) صادرات زيت الزيتون والكمون والعدس إلى السعودية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠)(الوحدة مليون ل.س)

العام	زيت الزيتون			بذور الكمون			العدس		
	الصادرات الإجمالية	الصادرات إلى السعودية	النسبة من الإجمالي	الصادرات الإجمالية	الصادرات إلى السعودية	النسبة من الإجمالي	الصادرات الإجمالية	الصادرات إلى السعودية	النسبة من الإجمالي
2001	281	28.54	10.17%	3,427	303.68	8.86%	851	153.78	18.07%
2002	529	174.09	32.91%	6,026	582.89	9.67%	1,030	129.46	12.56%
2003	2,447	169.30	6.92%	1,964	222.46	11.33%	1,325	210.96	15.92%
2004	1,849	148.01	8.01%	1,197	113.73	9.50%	1,299	273.95	21.09%
2005	4,575	181.02	3.96%	1,615	188.54	11.67%	1,570	340.36	21.68%
2006	8,410	874.33	10.40%	7,005	728.65	10.40%	1,835	812.35	44.27%
2007	12,455	1,015.89	8.16%	8,175	808.30	9.89%	6,690	894.51	13.37%
2008	6,836	1,492.38	21.83%	1,966	401.91	20.45%	3,225	568.19	17.62%
2009	3,039	465.52	15.32%	2,321	421.56	18.16%	918	352.51	38.39%
2010	3,029	622.24	20.54%	1,023	173.59	16.97%	2,816	767.79	27.27%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية لأعوام فترة الدراسة.

وتشكل صادرات الحيوانات الحية ،البندورة،زيت الزيتون،بذور الكمون والعدس أكثر من 83% وسطياً من الصادرات الزراعية السورية إلى السعودية خلال فترة الدراسة، وأكثر من 50.4% من إجمالي الصادرات السورية إلى السعودية خلال نفس الفترة.

ونلاحظ من تزايد الصادرات من المنتجات الغذائية والحيوانية إلى السعودية بعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الدور الإيجابي لهذه ا لاتفاقية على زيادة حجم هذه الصادرات، نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً على السلع العربية المتبادلة، ممّا أتاح فرصة أكبر لدخول هذه المنتجات إلى السعودية، التي تفرض رسوماً جمركية على المنتجات الزراعية المستوردة من

١٢ – ٢٠٪، وذلك بالنسبة للمنتجات الزراعية غير المشمولة بالاتفاقية الموقعة بين سورية والسعودية عام ١٩٧٢.

وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات السورية من المحاصيل الأولية إلى السعودية إلا أنها تتعرض لمنافسة كبيرة داخل السوق السعودية المليئة بالخضار والفواكه المستوردة من جميع دول العالم غرباً وشرقاً التي لا تنقطع أنواعها على مدار العام، حيث يخضع كل من البرتقال والكرمنتينا والتفاح والبطاطا إلى منافسة كبيرة من قبل لبنان، وتتعرض المنتجات السورية من المحاصيل السابقة للمنافسة أيضا من قبل تركيا وإيران وباكستان والهند.

ويتمثل النوع الثاني من الصادرات إلى السعودية بالصادرات النسيجية(غزول وأنسجة)، التي ازدادت أهميتها نسبياً في نهاية العقد الأول من القرن الحالي فبعدما بلغت ٣,٨٧٪ من مجموع الصادرات السورية إلى السعودية عام ٢٠٠١، ارتفعت إلى ١٢ % في العام التالي ثم انخفضت بشكل طفيف عند١١,٨٧٪ و ١١,٤٥٪ في الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ على التوالي وشكلت حوالي ربع الصادرات السورية إلى السعودية وسطياً خلال الفترة(٢٠٠٥-٢٠١٠) مستفيدة من اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى. وتتجلى الأهمية النسبية للصادرات السورية من الغزول والأنسجة للسعودية كونها تشكل حوالي ١٤٪ منها لتحتل السعودية مرتبة متقدمة كأفضل شريك تجاري لهذه السلع.

و تشكل الملبوسات الجاهزة نسبة مرتفعة من الصادرات النسيجية إلى السعودية حيث بلغت أهميتها النسبية في العام ٢٠٠٢ عند حدود ال٥٥٪ ، ثم انخفضت بشكل طفيف إلى ٥١,٧٪ في العام ٢٠٠٣ ليتوالى الانخفاض حتى العام ٢٠٠٥ حيث بلغت الأهمية النسبية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) حوالي ٥٠٪ وسطياً وكان هذا الانخفاض لصالح الصادرات من النسيج (قماش وأديرة التي بلغت نسبتها ٣٠,٤٪ تقريباً من مجموع الصادرات النسيجية في العام ٢٠٠٣ بعد أن كانت ٢٥٪ تقريبا% عام ٢٠٠٢)، ثم ارتفعت الأهمية النسبية للألبسة الجاهزة إلى ٥٦,٥٪ تقريبا خلال الفترة(٢٠٠٦-٢٠١٠) بسبب دخول سورية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالإضافة إلى انخفاض الصادرات السورية من النسيج بشكل ملحوظ في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ حيث بلغت ٢٣,٦ و ٢١,٢٪ على التوالي بسبب الركود الناتج عن الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨.

بينما بلغت الصادرات السورية من السجاد وأغطية الأرضيات عام ٢٠٠١ نسبة ١٨,٢٪ من مجموع الصادرات النسيجية المصدرة إلى السعودية لكنها انخفضت بشكل واضح في الأعوام التالية لتصل إلى ٦٪ تقريباً في العام ٢٠٠٧ وشكلت الأهمية النسبية لصادرات السجاد وأغطية الأرضيات

حوالي ١٣٪ وسطيا خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) من إجمالي الصادرات السورية من هذه المادة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (١٦) الصادرات النسيجية السورية إلى السعودية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠)(الوحدة مليون ل.س)

العام	الصادرات السورية الإجمالية من الغزول والأنسجة	الصادرات السورية من الغزول والأنسجة إلى السعودية	الصادرات السورية من الألبسة الجاهزة إلى السعودية	الصادرات السورية من السجاد وأغطية أرضيات إلى السعودية	الصادرات السورية من الأقمشة المنسوجة المصدرة إلى السعودية	الصادرات السورية من الخيوط القطنية إلى السعودية
2001	14,217	434	189	79	136	30
2002	28,620	3,023	1,662	420	755	186
2003	17,204	1,860	961	287	584	28
2004	14,612	1,888	914	334	602	38
2005	17,964	2,411	1,254	321	782	54
2006	78,371	11,875	6,587	1,496	3,578	214
2007	83,562	14,796	9,959	947	3,489	401
2008	64,955	13,482	8,205	1,380	2,855	1,042
2009	53,066	7,959	4,575	560	2,567	257
2010	38,380	4,717	1,930	720	1,902	165

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لأعوام فترة الدراسة.

ويشير ارتفاع الصادرات السورية إلى السعودية من الألبسة الجاهزة إلى ارتفاع القيمة المضافة في الصادرات السورية النسيجية. وازدادت الأهمية النسبية للصادرات السورية من الألبسة الجاهزة إلى السعودية من ١,٦٪ من إجمالي الواردات السعودية من هذه السلع عام ٢٠٠٦ إلى ٧,٦٥ % ومن ثم إلى ذروتها في العام ٢٠٠٧ عند ١٠٪ تقريباً، لتعود إلى مستوياتها بداية فترة الدراسة في العام ٢٠١٠. الشكل البياني يظهر ذلك:

الشكل البياني رقم (٢٩) الأهمية النسبية للصادرات النسيجية السورية من الألبسة الجاهزة إلى السعودية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠)

المصدر :مؤسسة النقد العربي السعودي،التقرير السنوي لأعوام الدراسة.

وتواجه الصادرات النسيجية السورية في السوق السعودية منافسة شديدة من قبل دولة الإمارات وبعض الدول العربية كمصر وتونس والمغرب بالإضافة إلى المنافسة الشديدة من قبل الدول الآسيوية كالصين والباكستان والهند.

ثالثاً: الواردات السورية من السعودية

تحتل السعودية موقعاً مهماً للغاية في قائمة الدول التي تستورد منها سورية، فهي في المرتبة الأولى عربياً والسابعة عالمياً خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) حيث تشكل الواردات السورية من السعودية حوالي ٤,١٪ وسطياً من إجمالي الواردات السورية من دول العالم خلال فترة الدراسة. وبالنظر إلى تطور قيمة الواردات السورية من السعودية من المخطط البياني أدناه، نلاحظ أنها ارتفعت بشكل طفيف منذ العام ٢٠٠٢ حتى العام ٢٠٠٤ لتنخفض في العام٢٠٠٥ بشكل طفيف أيضاً عن العام ٢٠٠٤ حيث بلغت ١٥٩٠٣ مليون ل,س، والملاحظ أنه في الأعوام التالية ارتفعت قيمة الواردات السورية من السعودية بشكل كبير لتصل إلى ذروتها في العام ٢٠٠٧ بقيمة وصلت إلى ٣٧٩٨٩ مليون ل.س، أي بارتفاع حوالي خمسة أضعاف عن العام ٢٠٠١وحوالي الضعفين ونصف عن العام ٢٠٠٥ ويظهر هذا الارتفاع اثر انضمام البلدين إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، وعدم تأثر الواردات كما الصادرات بالظروف السياسية أنفة الذكر التي مرت على البلدين. والمخطط البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم(٣٠): الواردات السورية من السعودية خلال الفترة (٢٠٠١.٢٠١٠)(الوحدة مليون ل.س).

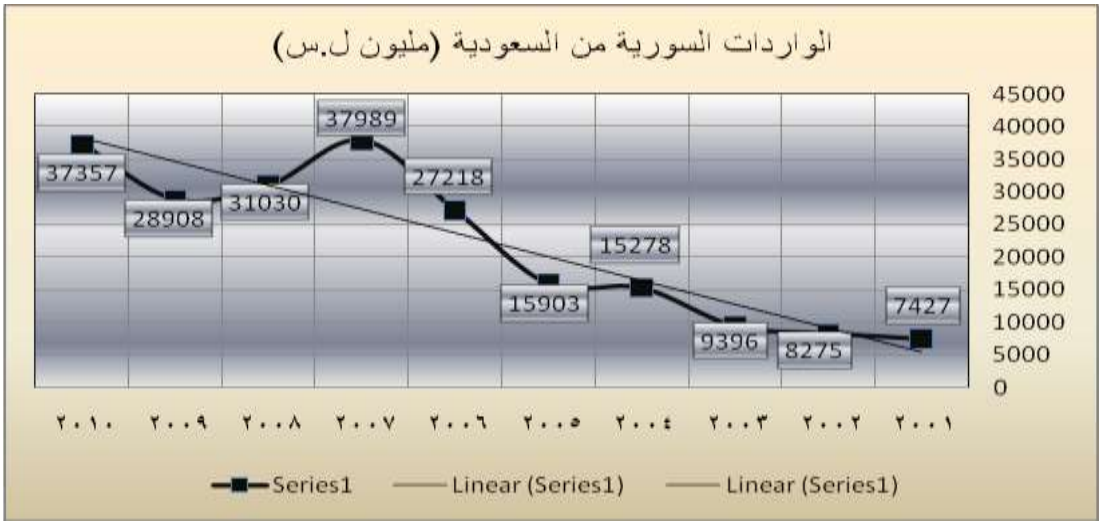

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لأعوام فترة الدراسة.

تتميز الواردات السورية من السعودية بعدم التنوع وبأهميتها النسبية في عدد من المنتجات وخاصة المشتقات النفطية على رأسها كل من المازوت الخام والمازوت المقطر (السولار) والمواد اللدائنية[1] التي تدخل في الصناعة السورية مع استحواذها على حوالي (٦٢٪) وسطياً من إجمالي الواردات السورية من السعودية خلال الفترة(٢٠٠١- ٢٠١٠). والتي بلغت ذروتها في العام ٢٠٠٧ بحوالي ثلاث أرباع الواردات السورية من السعودية وأدنى نسبة لها في العام ٢٠٠١ بحوالي ٤١٪. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم (٣١) الواردات السورية من اللدائن والوقود المعدني من السعودية خلال الفترة(٢٠٠١.٢٠١٠)(الوحدة ألف ل.س)

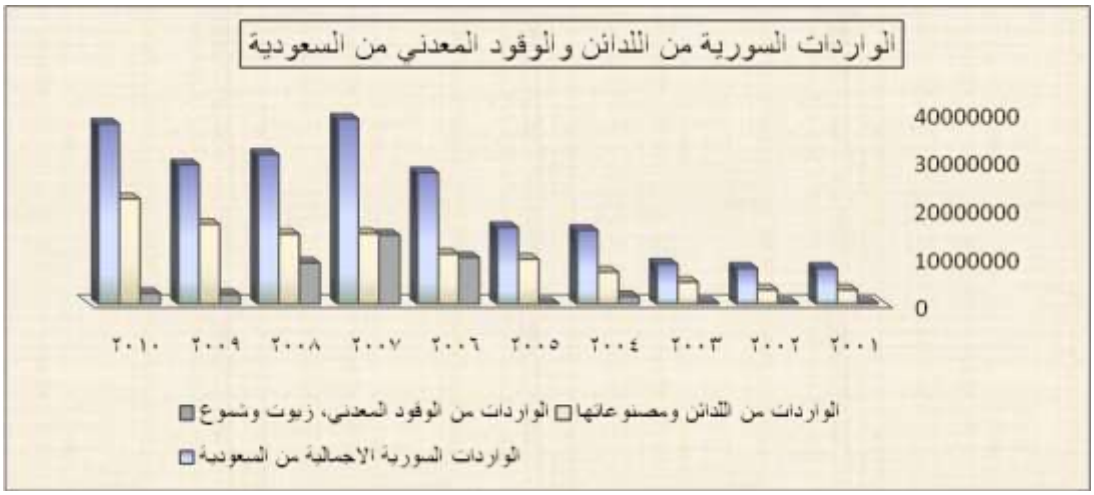

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات الدراسة.

[1] المواد التي إذا خضعت لتأثير خارجي(بصورة عامة للضغط والحرارة، مع استعمال مذيب أو مواد ملدنة عند الاقتضاء)، يكون بإمكانها، في أثناء البلمرة أو في مرحلة لاحقة، أن تتخذ أشكالا بالقولبة أو بالصب أو بالسحب أو بالترقيق أو بأي عملية أخرى، تظل محتفظة بها عندما ينتهي فعل هذا التأثير الخارجي.

وبلغت النسبة الوسطية للواردات السورية من اللدائن من السعودية خلال الفترة المدروسة حوالي ٤٨٪ من الواردات السورية من السعودية، جاء في مقدمتها البولي ايثيلين المنخفض الكثافة الخطي(LLDP)المستورد بأكياس سعة(٥٥كغ) وهو عبارة عن حبيبات صغيرة بألوان متعددة والتي تستورد سورية منه ٩٠٪ من أنواع البولي ايثيلين، بالإضافة إلى البولي ايثيلين المرتفع الكثافة حيث يستخدم كلا النوعان في صناعة الأنابيب العالية الجودة، ويحتل البولي ايثيلين حوالي ٤٧٪ وسطياً من واردات اللدائن السعودية وحوالي ٢٣٪ وسطياً من الواردات السورية من السعودية.

ويأتي في المرتبة الثانية البولي بروبلين بنسبة ٣٥٪ تقريباً وبنسبة حوالي ١٧٪ من إجمالي الواردات السورية من السعودية، ثم يأتي البولي فينيل كلورايد والبولي ستيرين. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(١٧) الواردات السورية من اللدائن السعودية خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) الوحدة مليون ل.س

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بولي ايثيلين	1131605	2266707	2443283	2984915	4483688	4386457	7368277	7013516	7832897	9960152
بولي بروبلين	1000704	1407738	1371911	2051673	3185125	4023556	5495454	5634216	6271903	7850086
بولي ستيرين	256800	338744	407530	286639	321002	479131	266375	234570	335435	504359
بولي فينيل كلورايد	379265	395448	354888	786899	593640	579630	616560	789942	629153	1456935
أنواع أخرى من اللدائن	152319	159568	388034	513995	732259	885873	837128	817564	1495626	2058694
الإجمالي	2920693	4568205	4965646	6624121	9315714	10354647	14583794	14489808	16565014	21830226

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات الدراسة.

وتعتبر واردات البولي ايثيلين السعودية إلى سورية ذات أهمية نسبية كونها تشكل ٥٠٪ من الواردات السورية الإجمالية من هذه المادة.

رابعاً: الميزان التجاري بين سورية والسعودية

ظل الميزان التجاري السوري رابحاً مع السعودية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨) وبلغ ذروته في العام ٢٠٠٧ بحوالي ١٨,٦ مليار ل.س، وتحول إلى خاسر في العامين ٢٠٠٩، و٢٠١٠ بسبب انخفاض الصادرات الزراعية السورية إلى السعودية والصادرات النسيجية بحوالي ٤٠٪ لكل منهما للأسباب التي تم ذكرها سابقاً، وارتفعت المستوردات السورية من اللدائن السعودية من العام ٢٠٠٨ إلى العام ٢٠١٠ بحوالي ال٥٠٪ تقريباً وخاصة مادتي البولي ستيرين والبولي فينيل كلورا يد. والشكل التالي يوضح الميزان التجاري السوري مع السعودية خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم(٣٢) الميزان التجاري بين سورية والسعودية خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠) الوحدة مليون ل.س

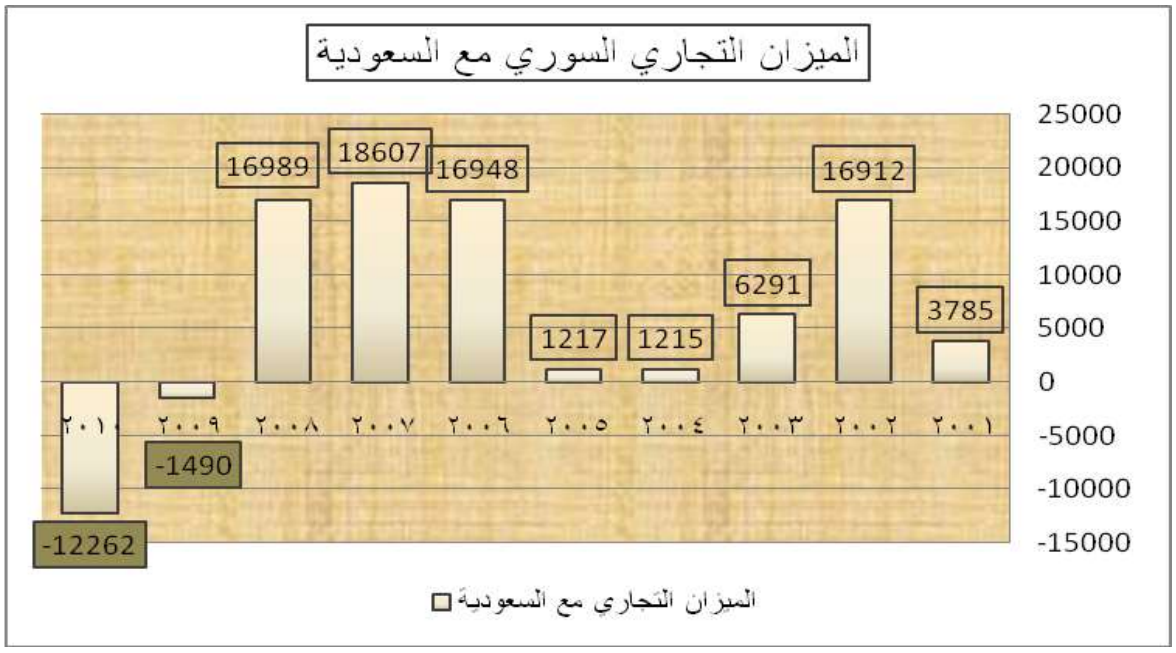

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لأعوام فترة الدراسة.

وهكذا ومن خلال استعراض أرقام التبادل الاستثماري والتجاري بين البلدين خلال فترة الدراسة المقترحة فإنه ينبغي العمل على الاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية التي يتمتع بها الاقتصادان السوري والسعودي لجهة زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة، والقفز فوق

الحواجز السياسية والتغاضي عنها لجهة المصلحة الاقتصادية للبلدين، والعمل على وضع برامج خاصة للتعاون مع الحكومات والمنظمات العربية والدولية وتشجيعهم على فتح استثمارات مشتركة تسهم بدور كبير في انتعاش اقتصاد البلدين، حيث إن حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين لا تتناسب مع المكانة الاقتصادية لهما ولا تعكس طموحات البلدين ما يستدعي التفكير بالسبل الكفيلة بالوصول بهذه العلاقات لمجالات أوسع وأرحب ولمجلس الأعمال المشترك دور مهم في هذا المجال وخاصة ما يتعلق بوضع آليات لتنفيذ أهدافه وسبر الفرص الاستثمارية المشتركة والوقوف على المعوقات وإزالة الحواجز في هذا المضمار، وتذليل العقبات التي تواجه انسياب السلع المتبادلة من الجانبين واستمرار التنسيق والتشاور لتحقيق ذلك الهدف والتركيز على أهمية تشجيع القطاع الخاص في البلدين لتأسيس المزيد من الاستثمارات وزيادة المساهمة في المشاريع المشتركةً.

خلاصة

خلص الباحث في الفصل الرابع والأخير إلى أن السعودية تحتل موقعاً مهماً في قائمة التبادلات التجارية السورية مع دول العالم، حيث تتميز الصادرات السورية إلى السعودية بالتنوع الكبير وتركزها في المنتجات الغذائية والحيوانية والنسيجية، وهذا يدل على الأهمية النسبية لسورية تجارياً بالنسبة للسعودية، حيث تستورد السعودية جل وارداتها من تلك المنتجات من سورية مستفيدة إما من الأسعار المنافسة لهذه المنتجات أو العامل الإقليمي أو الاتفاقيات التجارية المعقودة بين البلدين وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو غيرها.

وعلى الرغم من أن السعودية تحتل مكانة مهمة عربياً في كونها مصدر للواردات السورية إلا أن هذه الواردات تتركز في بندين فقط هما الوقود المعدني والمواد اللدائنية الداخلة في الصناعة السورية وهذا يظهر أهمية السعودية كبلد مورد لهذه المواد بالنسبة لسورية.

ويرى الباحث أنه لا غنى للسعودية تجارياً عن سورية بحكم الناحية الجغرافية وأهمية السلع السورية التي تستوردها السعودية، وهذا يظهر أثر الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، ولا يظهر في هذا الصدد أي أثر للتناقضات السياسية بين البلدين خاصةً من الجانب السعودي على العلاقة التجارية بين البلدين.

خاتمة البحث

خلص الباحث في نهاية البحث إلى أن كلا الدولتان محل البحث شهدتا مرحلة جديدة في علاقاتهما الاقتصادية الدولية كنتيجة حتمية لجملة من المتغيرات المحلية في حقلي التنمية والإصلاح الاقتصادي، والمتغيرات الإقليمية التي تظهر في الآثار الناجمة عن التغيرات الجيوسياسية واستحقاقاتها الاقتصادية لدول المنطقة، وبعض المتغيرات الدولية التي برزت من خلال مجموعة من الظواهر التي تعكس في جلها صورة واضحة للتحولات الاقتصادية المعاصرة التي ألمت بالاقتصاد العالمي. حيث حتمت هذه المتغيرات في مجموعها على الدولتين محل البحث بالولوج بسلسلة من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية مع الدول العربية والأجنبية، بالإضافة إلى التوجه لإقامة مناطق تجارة حرة مع العديد من الدول وخاصة الإقليمية منها، وإتباع سياسة اقتصادية مبنية على الانفتاح الاقتصادي يتخللها الجانب الاجتماعي تحت عدة عناوين ومسميات.

وانتهى الباحث في نهاية البحث إلى أن السعودية تحتل موقعاً مهماً في قائمة الدول المستثمرة في سورية، حيث تتميز تلك الاستثمارات كما هي الاستثمارات الخليجية عموماً بكثافة رأس المال وتوجهها نحو القطاعات الخدمية والعقارية، بينما تتميز الاستثمارات السورية في السعودية بكثرة عددها وقلة رأس المال المستثمر فيها وذلك بسبب وجود جالية سورية كبيرة هناك.

وخلص الباحث الى أن سورية تحتل أهمية نسبية تجارياً بالنسبة للسعودية إذ تستورد الأخيرة اغلب حاجاتها من المنتجات الغذائية والحيوانية والنسيجية منها مستفيدة من العامل الإقليمي وتسهيلات الاتفاقيات التجارية المعقودة بين البلدين. بينما تركز سورية في مستورداتها من السعودية على الوقود المعدني والمواد اللدائنية الداخلة في الصناعة السورية.

اختبار الفرضيات

فيما يخص فرضيات البحث فقد توصل الباحث إلى ما يلي:

١. الفرضية الأولى التي تنص على (إن التناقض في السياسات الخارجية بين الدولتين محل البحث سيؤثر على العلاقات الاقتصادية القائمة إيجاباً. وهذا التناقض ينبع أصلاً من تركيبة الاقتصاد في كلا البلدين وبالتالي له الأثر الكبير على التجارة الخارجية بين البلدين) قد **تحققت** إذ ثبت لنا في سياق البحث عدم تأثر العلاقات الاقتصادية بشكل عام والعلاقات الاستثمارية بشكل خاص بين الدولتين، سلباً بالسياسات الخارجية للدولتين.

٢. أما بخصوص الفرضية الثانية المتضمنة (أن عدم تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية في مجال الاستثمار بين البلدين إضافة إلى كونها ضئيلة بالأساس لن يؤثر سلباً على النتائج المرجوة في مجال الاستثمار وحركة رؤوس الأموال). قد تحققت اذ ثبت لنا في متن البحث عدم تأثر الاتفاقيات الاقتصادية في مجال الاستثمار بين البلدين، سلباً على النتائج المرجوة في مجال الاستثمار وحركة رؤوس الاموال.

النتائج

توصل الباحث لعدد من النتائج، أهمها:

١) إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد بدأ يتشكل مع انهيار المنظومة الاشتراكية وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وسيادة العولمة الاقتصادية، أي تعميم السوق الرأسمالية الحرة على كل اقتصادات العالم.

٢) تحول الاقتصاد السوري من حيث الواقع والسياسات الى اقتصاد ليبرالي.

٣) لم يكن للعلاقات السياسية المتأزمة بين البلدين أي أثر سلبي، واضح وجلي على العلاقات التجارية والاستثمارية.

٤) تدفق الاستثمارات بين البلدين لم تعوقه ندرة الاتفاقيات الاستثمارية بينهما، إذ عمد القطاع الخاص بين البلدين على تعويض هذه الندرة.

المقترحات

١) ضرورة إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة فضلاً عن تطوير وتعميق القائم منها سواء بين البلدين أو بين رجال الأعمال، لما للمصالح الاقتصادية المتبادلة من ديمومة واستمرار وتجاوز للخلافات السياسية.

٢) محاولة الاستفادة من تجربة (مجلس التعاون الخليجي) فيما يخص ضرورة الاعتماد المتبادل والتكامل والتوجه الاقتصادي المتقارب بين البلدين.

٣) ضرورة الاستفادة من مجموعة البريكس كقطب اقتصادي عالمي جديد يسهم في التخفيف من خطر القطبية الرأسمالية الأحادية، بالنسبة إلى الدول النامية كسورة والسعودية على سبيل المثال.

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب:

١) د. فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق ، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ،عام ٢٠٠١.

٢) ياسر صالح حسن ,العلاقات الاقتصادية الدولية , مطبعة دار الرواد المزدهرة , بغداد،عام ٢٠٠٦.

٣) حمدي رضوان،" الاقتصاد الدولي ، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية"، جامعة عين الشمس، القاهرة، عام٢٠٠٢.

٤) د. محمد دويدار،مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، عام ٢٠٠١.

٥) أحمد شرف،النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج،دار الثقافة الجديدة،القاهرة،عام ١٩٩٢.

٦) إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧.

٧) جودة عبد الخالق،الاقتصاد الدولي، من المزايا النسبية إلى التبادل الإسكاني، القاهرة ١٩٨٥.

٨) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية القاهرة، عام ٢٠٠٣.

٩) سامي عفيفي حاتم ،اقتصاديات التجارة الدولية ،الطبعة الثالثة ، جامعة الحلوان،القاهرة عام٢٠٠٣.

١٠) محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود، الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، عام ١٩٩٦.

١١) سعيد النجار، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، عام ١٩٩١.

١٢) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مصر، مطبعة الانتصار، عام ٢٠٠١.

١٣) د. نوري منير،تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية،جامعة الشلف،الجزائر،عام ٢٠٠٣.

١٤) عبد المجيد شكري، الاتصال الإعلامي والتنمية: آفاق المستقبل وتحديات قرن جديد، القاهرة، عام١٩٨٥.

١٥) محمد عمر عبد الرحمن، التكنولوجيا المتقدمة والمستجدة في المنظور المستقبلي للدول العربية، مركز البحوث العلمية والتطبيقية، جامعة قطر، الدوحة، عام ١٩٩١.

١٦) إسماعيل صبري عبد الله، وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة – مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، عام ١٩٩٩.

١٧) علي الدين هلال، وآخرون – العرب والعالم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ١٩٨٨.

١٨) د.مطانيوس حبيب، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، عام ٢٠٠٦.

١٩) د.كونستانتين زمان،مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعيISMF،مراجعة الاقتصاد السوري،عام ٢٠٠٦.

٢٠) د. مصطفى عبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية(والعمل العربي المشترك)،جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام ٢٠٠٩.

٢١) ا.د ممدوح عوض الخطيب، محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود،الرياض، عام ٢٠٠٧.

٢٢) د.خالد نهار الرويس،الحجم الاقتصادي للقطاع الزراعي قي المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض،عام٢٠١١.

٢٣) ا.د عبد الله بن احمد الرشيد،السياسة الوطنية للعلوم التقنية ودورها في نمو الاقتصاد السعودي، وزارة الاقتصاد والتخطيط،الرياض،عام ٢٠٠٠.

٢٤) علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، جامعة عين شمس، القاهرة.

٢٥) علي احمد عتيقه وسميح مسعود، النفط والمشروعات العربية المشتركة، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع،قبرص، عام١٩٨٨.

٢٦) هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، عام ٢٠٠٣.

٢٧) يحيى عرودكي، الاقتصاد السوري الحديث، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، عام ١٩٧٤.

٢٨) منير الحمش، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار مشرق ومغرب، الطبعة الأولى، دمشق، عام ٢٠٠٣.

٢٩) محمد العمادي، تطور الفكر التنموي في سورية، دار طلاس للنشر والترجمة، دمشق.

٣٠) منير الحمش، أوراق في الاقتصاد السياسي، الأزمة الاقتصادية الراهنة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

٣١) عز الدين جوني، التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، عام ٢٠٠١.

٣٢) احمد العناننبة،دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية السعودية الإماراتية، وزارة التجارة الخارجية الإماراتية، عام ٢٠١٢.

ثانياً:المجلات العلمية

١) د. حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث و العشرون، العدد الثالث و الرابع، الكويت، ١٩٩٥.

٢) عبد المجيد قدي،الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد٤٦/ عام ٢٠٠٩.

٣) العولمة والفرص المتاحة للدول النامية,إصدارات صندوق النقد الدولي, ترجمة أمينة عبد العزيز–أحمد هاشم,المجلة المصرية للتنمية والتخطيط العدد الثاني، كانون الأول ,عام ١٩٩٧.

٤) سميحة فوزي، النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد٢٢ معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

٥) ناصيف يوسف حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث و العشرين، العدد الثالث و الرابع، الكويت،عام ١٩٩٥.

٦) سمير الزبن– الشرق أوسطية ومستقبل المنظمة العربية – مجلة عالم الفكر، العدد ٠١، المجلد ٣٠، أيلول ٢٠٠١.

٧) محمد محمود الإمام – اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٧، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٩٩٧.

٨)

٩) مصطفى العبد الله الكفري، مستقبل الوطن العربي الراهنة والإستراتيجية، الحوار المتمدن، العدد ٩٠٦، عام ٢٠٠٤.

١٠) تطور الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية، مجلة: ضمان الاستثمار، الكويت، العدد ٣/٢٠٠٤، السنة ٢٢.

١١) د. يوسف محمد حزان، سياسات الإصلاح الاقتصادي بين النظرية والممارسة(مثال سورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد الثاني، عام ٢٠٠٥.

١٢) د.محمد بن عبد الله الجراح،مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية(دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، جامعة الملك سعود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد ٢٧،العدد الأول، عام ٢٠١١.

١٣) ا. محمد ساحل، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كانون الأول عام ٢٠٠٨، الجزائر.

١٤) بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية(الواقع والآفاق)،مجلة الباحث، العدد السابع،(٢٠٠٩-٢٠١٠)، جامعة ورقلة، الجزائر.

١٥) سالم احمد الفرجاني، الاستثمارات العربية البينية مسيرة عقد من الزمن، مجلة المال والصناعة، العدد٢١، بنك الكويت الصناعي عام ٢٠٠٣.

١٦) د. سليمان بلعور، دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية، مجلة الباحث ٨/٢٠١٠، المركز الجامعي، الجزائر، غرداية.

١٧) خزامة عبد العزيز الجندي،الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد ٢٦،العدد الثاني، عام ٢٠١٠.

ثالثاً: ندوات ومؤتمرات علمية

١) عبد الله تركماني، نحو منظومة إقليمية عربية جديدة، ندوة: دور المجتمع المدني في تطوير جامعة الدول العربية في ضوء التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، تونس، أيام ٢٧ و٢٨ آذار، عام ٢٠٠٤.

٢) عزيز القزاز، متطلبات تحديث الصادرات السورية وقاعدتاها الإنتاجية ، واجبات السياسة الاقتصادية، ندوة حول ترويج الصادرات السورية الى الاتحاد الأوروبي، غرفة تجارة دمشق، عام ١٩٩٤.

٣) د. سالم القحطاني،مستقبل الاستثمار في المملكة العربية السعودية، مؤتمر الاستثمار والتمويل، الإدارة العربية لجذب الاستثمار،شرم الشيخ،عام٢٠٠٤.

٤) غسان قلاع، الدولار الجمركي والدولار التصديري، السياسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، عام ١٩٩٥.

٥) علي لطفي، رؤوس الأموال العربية، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة،عام ١٩٧٠.

٦) عبد الله تركماني: "جامعة الدول العربية والشراكات"، محاضرة في إطار الدورة التاسعة لمعهد العلاقات الدولية/ الجمعية التونسية للدراسات الدولية، أيلول ,٢٠٠١ نُشرت في المجلة الفصلية للجمعية "دراسات دولية" العدد (٨٢)، كانون الثاني، عام٢٠٠٢.

٧) أ.د. رضوان العمار، السياسات المالية والنقدية وأثرها على الاقتصاد السوري، محاضرة مقدمة لندوة كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، المكتبة المركزية، عام ٢٠١٢.

٨) هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد الكلي السوري، مسودة مقدمة للمناقشة تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٥.

٩) د. غسان إبراهيم،الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، دمشق.

١٠) زكي محشي، ورشة عمل مقامة في هيئة تنمية الصادرات بالتعاون مع المركز السوري للتنمية بعنوان(تحليل الصادرات السورية خلال الفترة ٢٠٠٥. ٢٠١٠، دمشق، عام ٢٠١٢.

١١) محمد محمود الإمام،الاستراتيجيات الجديدة للتكامل،مؤتمر السكان والهجرة والتنمية في منطقة المتوسط،اسبانيا،١٥-١٧تشرين الأول،عام١٩٩٧.

رابعاً:الأطروحات العلمية

١. حشماوي محمد،الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية،رسالة دكتوراة منشورة،عام٢٠٠٦.

٢. نهاد دمشقية، دراسة إمكانية التكامل الصناعي السوري اللبناني، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، عام ٢٠٠٠.

٣. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة فرحات سطيف، الجزائر، عام ٢٠١١.

٤. فايزة احمد عوض، الاستثمارات العربية البينية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة عدن، اليمن،عام٢٠١٠.

٥. هناء يحيى سيد احمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة(١٩٨٠-٢٠٠٥)، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة تشرين، عام ٢٠٠٧.

خامساً:المواقع الالكترونية

١. **WWW.ALwatan.com**

٢. **www.alqtissad.com.sy**

٣. **www.unctadstat.com**

٤. **www.sagia.org.sa**

٥. **موقع وزارة المالية السورية على شبكة الانترنت.**

٦. موقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية على شبكة الانترنت.

٧. موقع مصرف سورية المركزي على شبكة الانترنت.

٨. www.gov.com.sy

سادساً:المراجع باللغة الأجنبية

1. Francis fakyama, The end of history, The national interest international affair,1999.
2. Jacques Adda, globalization of economic ,T.1 .Casbah ,ALGERA, 1998.
3. Golar & moav "Natural selection and the origin" world bank,april,2002.
4. Andrew Dennett" Understanding the economy", fourth edition,longman,1998.
5. Gylfason Thorvaldur ,Agriculture, and economic growth in economies in transition,2000,w bank ,jel o13.
6. U.fasano and Z.Iqbal,(Common currency) finance and development, vol.39,no.4,December 2002.
7. Khalid Al-Bassam,(The gulf cooperation council monetary union; A Bahraini perspective)Bank for international settlements, BIS papers;no.17.
8. W.L.Coats and D.R.Khatkhate, (monetary policy in less developed countries: A survey of issues and evidence, Oxford; New York: pergamon press,1980).
9. M.W. Khouja and P.G. Ssadler, The economy of Kuwait: Development and Role in international finance, London.

10. Neil Saravanamutto investissemment etranger direct et la reducation de lapauvrete:agence canadienne de developpement international (ACDI)Avril 1999.

11. Bernard Hoed man The world trade organization .The European Union .The Arab word trade policy priorities. Pilatus. working paper.1999.